المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة



تَعَقُّبَاتُ

أبي حَيَّان في البحر المحيط لأبي البقاء العُكبري

دراسة نحوية صرفية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب:
معوضة بن محمد معوضة الحكمي
إشراف الأستاذ الدكتور:
حسن بن موسى الشاعر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): معوضه بن محمد معوضه الحكمي قسم: اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير في تخصص: نحو وصرف

عنوان الأطروحة: « تعقبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء العكبري دراسة نحوية صرفية »

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٤١٨ هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تمّ عملُ اللازم، فإنّ اللجنة تُوصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، والله الموفق.

(أعضاء اللجنة)

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د/ [illegible] الشاعر	الاسم: [illegible]	الاسم: د. [illegible]
التوقيع: [توقيع]	التوقيع: [توقيع]	التوقيع: [توقيع]

رئيس قسم الدراسات العليا

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمائه وتوفيقه ، والشكر له على ماأعان ويسر .

لايسعني وقد أنهيت أطروحتي العلمية هذه إلا أن أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة الدراسة في رحابها فشرفت بأن أكون أحد أبنائها لمرحلة الماجستير .

كما أشكر كلية اللغة العربيه والقائمين عليها . كما أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور / سليمان العايد رئيس قسم الدراسات العليا العربية ، الحريص على تذليل الصعوبات التي تواجه أبناءه الطلاب .

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة ، سعادة الأستاذ الدكتور/ حسن بن موسى الشاعر الذي غمرني بلطفه وطيب شمائله ، وأفاض على هذا البحث من علمه الغزير وتوجيهاته السديدة ، بما عرف عنه من رحابة صدر وحرص على مصلحة طلابه ، حتى كتب لهذا البحث أن يرى النور على يديه فجزاه الله خير ماجزى أستاذاً عن تلميذه .

ولايفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لمشرفي السابق الأستاذ الدكتور / السيد تقي ، الذي أخذ بيدي في خطواتي الأولى في هذا البحث فجزاه الله خير الجزاء.

كما أشكر أخي الأستاذ / يحيى بن محمد الحكمي الذي أشار عليّ بالبحث في هذا الموضوع حينما كان يبحث في موضوع الخلافات النحوية بين أبي حيان وابن عطية ولاحظ كثرة تعقبات أبي حيان لأبي البقاء فذكر ذلك لي وأشار علي بالبحث في هذا الموضوع فله مني جزيل الشكر والتقدير .

كما أشكر كل من أسهم في هذا العمل بطريق مباشر أو غير مباشر .

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، وهي بعنوان: (**تعقبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء العكبري دراسة نحوية صرفية**) . جمعت فيها تعقبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء، ثم ناقشتها مستنيراً بآراء العلماء المتقدمين والمتأخرين، وضمنت كل مسألة الرأي الراجح عندي مبيناً أسباب الترجيح.

وبعد أن انتهيت من دراسة المسائل جعلتها في ثلاثة فصول يسبقها تمهيد يتضمن ترجمة موجزة لأبي البقاء وأبي حيان، مع الإشارة إلى الدراسات السابقة المشابهة لهذا البحث.

الفصل الأول: تعقبات ترجح فيها قول أبي البقاء. **الفصل الثاني**: تعقبات ترجح فيها قول أبي حيان. **الفصل الثالث**: آراء منسوبة إلى أبي البقاء ولم تثبت نسبتها إليه، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين: (الأول: آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء، ولا وجود لها، والثاني: آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء، وفي التبيان ما يدفع نسبتها إليه) .

وقد خرج البحث بعدة نتائج أهمها:

١- ترجح قول أبي البقاء في خمس وثلاثين مسألة.

٢- ترجح قول أبي حيان في أربع وثلاثين مسألة.

٣- بلغت الآراء التي نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء، ولم تثبت نسبتها إليه أحد عشر رأياً، منها ستة آراء يوجد في (التبيان) ما يدفع نسبتها إلى أبي البقاء.

٤- تنوعت عبارة أبي حيان في نقده لآراء أبي البقاء، فأحياناً يكون موضوعياً في عبارته، وأحياناً يكون حاداً يتجاوز نقد الرأي إلى نقد صاحب الرأي.

أما فيما يتعلق بأسباب تعقبات أبي حيان لأبي البقاء فظهر لي أن أهمها ما يلي:

١- عادة أبي البقاء أن يذكر كل الأوجه الجائزة - عنده - في اللفظ الذي يتعرض لإعرابه، أما أبو حيان فيقتصر على أبرز الوجوه، ويرد ما عداها.

٢- حب الانتقاد عند أبي حيان مما جعله يناقض نفسه أحياناً .

عميد الكلية	المشرف	الباحث
أ.د. حسن محمد باجودة	أ.د. حسن موسى الشاعر	معوضة بن محمد الحكمي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فإن كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي يعد مدرسة تفسيرية ونحوية عظيمة . حشد فيه مؤلفه الكثير من آراء السابقين، فجاء كتابه كما سمّاه، بحراً زاخراً بالأصداف والدرر.

ولم يكن أبو حيان في بحره جامعاً فحسب، بل كان ناقداً فاحصاً يناقش الآراء التي ينقلها ويدلي برأيه فيما ينقل ، فيرد هذا الوجه لأنه خطأ ، وذاك لأنه ضعيف، وآخر لأنه متكلف أو قياس على الشاذ، ويتخير من الأعاريب أجودها، ومن الأوجه أسلمها، فكلام الله ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب.

فجاء كتاب البحر المحيط حافلاً بالنقد لآراء كثير من العلماء السابقين.

ولأن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد، إلا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولكثرة تعقبات أبي حيان لسابقيه كان من الطبيعي أن نجد من تلك التعقبات ماهو في غير موضعه، أو ما يمكن دفعه والرد عليه.

وأكثر تعقبات أبي حيان كانت لأربعة من العلماء هم :

الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء العكبري، والحوفي، ولم يكثر أبو حيان من تعقب هؤلاء العلماء انتقاصاً من شأنهم وإنما أراد أن يعرض آراءهم على محك النظر ويوري فيها نار الفكر حتي يبرز نفيسها، ويخلص دسيسها كما يقول في مقدمته .

وقد حظيت تعقبات أبي حيان للزمخشري بعدة رسائل في جامعات الأزهر واليرموك وأم القرى. وتنوولت تعقبات أبي حان لابن عطية في رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ويتناول هذا البحث تعقبات أبي حيان لأبي البقاء العكبري، دراسة نحوية صرفية.

وكان لاختياري هذا الموضوع ليكون أطروحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف أسباب أهمها ما يلي :

أولاً : كنت أسأل الله أن ييسر لي موضوعاً له صلة بكتابه الكريم، لما في ذلك من الفضل العظيم، فوفقني الله إلى هذا الموضوع الذي يحقق لي شرف البحث في موضوع يتعلق بخير كلام وأفصح بيان، كلام رب العالمين.

ثانياً : مثل هذا البحث يحتاج إلى إعمال الفكر للموازنة بين الآراء واختيار أليقها بالمعنى، وأسلمها من حيث الصناعة النحوية، وأنا أميل إلى مثل هذا النوع من الدراسات.

ثالثاً : أبوالبقاء وأبو حيان عالمان جليلان، ودراسة المسائل الخلافية بينهما تسهم في إثراء الفكر النحوي.

وقد قمت أولاً باستخراج المسائل الخلافية بين أبي البقاء وأبي حيان من (البحر المحيط)، ثم اتبعت في دراستها الخطوات التالية:

١ - أتأكد من وجود رأي أبي البقاء في كتبه كما رواه أبو حيان عنه.

٢ - أناقش المسألة مستلهماً مصادر النحو المختلفة في تبين وجه الصواب.

٣ - أبين الرأي الراجح عندي مع ذكر أسباب الترجيح.

وقد جعلت هذه المسائل في ثلاثة فصول، يسبقها تمهيد يتضمن ترجمة موجزة لأبي البقاء وأبي حيان مع الإشارة إلى الدراسات السابقة المشابهة لهذا البحث.

وكانت الفصول الثلاثة كما يلي :

الفصل الأول : تعقبات ترجح فيها قول أبي البقاء .

الفصل الثاني: تعقبات ترجح فيها قول أبي حيان.

الفصل الثالث: آراء منسوبة إلى أبي البقاء ولم تثبت نسبتها إليه.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول: آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء ولا وجود لها.

المبحث الثاني: آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء وفي «التبيان» ما يدفع نسبتها إليه.

ورتبت المسائل داخل كل فصل بحسب أبوابها النحوية كما رتبها ابن مالك في ألفيته قدر الإمكان.

تلي هذه الفصول الثلاثة خاتمة سجلت فيها أهم نتائج البحث.

وقد واجهتني في عملي هذا بعض الصعوبات أهمها أن هناك بعض الآراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء وتعقبه فيها، ولم أجد تلك الآراء في كتابه «التبيان»

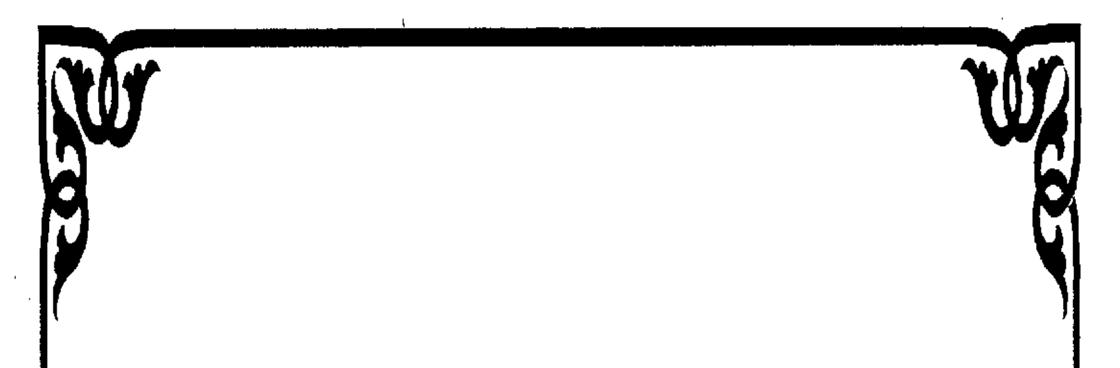
وهو مظنة وجودها، فرجعت إلى عدد من مخطوطات التبيان لاحتمال أن يكون ذلك من اختلاف النسخ، كما رجعت إلى كتب أبي البقاء الأخرى التي يحتمل وجود تلك الآراء فيها، وبعض هذه الكتب مازال مخطوطاً، ولا تخفى صعوبة البحث في المخطوطات.

إلا أنني وبعون من الله ثم بتوجيهات المشرف استطعت تجاوز هذه الصعوبات.

والله أسأل التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

معوضه بن محمد الحكمي



التمهيد

ويشمل:

١ ـ ترجمة أبي البقاء وأبي حيان.

٢ ـ الدراسات السابقة المشابهة لهذا البحث.



أولاً
ترجمة أبي البقاء وأبي حيان

كان لزاماً علي في هذا البحث أن أعرِّفَ بالعَلَمين اللذين أوازن بين آرائهما، إلا أن هذين العلمين قد سارت بذكرهما الركبان لكثرة مؤلفاتهما وتنوعها وحسب أبي البقاء أن كتابه « التبيان في إعراب القرآن » يعد من أشهر الكتب التي أعربت القرآن. بل قال السيوطي في الإتقان ١/١٨٠ «وهو أشهرها» أي كتاب أبي البقاء.

وحسب أبي حيان أن كتابه « تفسير البحر المحيط » يعد أكثر كتب التفسير احتفالاً بالإعراب ورواية القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها والدفاع عنها. ولكل من هذين العلمين ترجمة وافية في كتب التراجم كما ترجم لهما ناشرو كتبهما. ثم إن كلا منهما قد أفرد بمؤلف مستقل.

فأبو البقاء قد خص برسالة بعنوان « أبو البقاء وأثره في الدراسات النحوية» لمحمد فؤاد عبد الباقي أحمد علي الدين. رسالة ماجستير – كلية دار العلوم.

أما أبو حيان فقد أفردته الدكتورة خديجة الحديثي بمؤلف مستقل بعنوان: « أبو حيان النحوي ». لذا فإني سأترجم لهما ترجمة موجزة.

١ ـ أبو البقاء العكبري[١]:

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء، العكبري الأصل، البغدادي المولد، الأزجي، الفقيه، الحنبلي، الفرضي، اللغوي، النحوي، الحاسب، الضرير.

عرف بالعكبري نسبة إلى « عُكبرا » وهي بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ[٢].

والأَزَجيّ: نسبة إلى الأَزَج، المحلة التي كان يسكنها ببغداد. وهي محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة ومحال كبار في شرقي بغداد [٣].

ولد أبو البقاء في بغداد سنة ٥٣٨ هـ [٤]، وأصيب بالجدري في صباه فذهب ببصره[٥].

تلقى علومه في « بغداد، وكان في آخر عمره أشهر علمائها في عصره»[٦].

قال عنه الإمام عبد الصمد بن أبي الجيش: كان يفتي في تسعة علوم،

---

(١) انظر في ترجمته : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، وفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، إشارة التعيين ١٦٣ ، العبر في خبر من غبر ٦١/٥ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١٠٩/٢ ، نكت الهميان ١٧٨ ، الذيل على الروضتين ١٩٩ ، شذرات الذهب ٦٧/٥ ، مرآة الجنان ٣٢/٤ ، البداية والنهاية ٩٢/١٣ ، بغية الوعاة ٣٨/٢ ، الأعلام ٢٠٨/٤ ، معجم المؤلفين ٤٦/٦ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٤٤/٣ .

(٢) معجم البلدان (عكبرا) .

(٣) معجم البلدان (الأزج) ، اللباب في تهذيب الأسماء ٣٥/١ .

(٤) المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١٠٩/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢ .

(٥) إنباه الرواة ١١٦/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، وشذارات الذهب ٦٧/٥ ، ونكت الهميان ١٧٨ .

(٦) تاريخ آداب اللغة العربية ٤٤/٣ .

وكان أوحد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات[١].

وقال عنه السيوطي: كان ثقة صدوقاً غزير الفضل كامل الأوصاف، كثير المحفوظ ديناً، حسن الأخلاق، متواضعاً[٢].

وقيل كان يحب الاشتغال ليلاً ونهاراً، ما يمضي عليه ساعة إلا وأحد يقرأ عليه أو يطالع له، حتى ذكر أنه بالليل كانت تقرأ له زوجته في كتب الأدب وغيرها[٣].

شيوخه:

تلقى أبو البقاء علومه على أيدي جماعة من أشهر علماء عصره ومن هؤلاء الشيوخ:

١- إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهرواني فقيه حنبلي توفي سنة ٥٥٦[٤] أخذ عنه أبو البقاء الفقه[٥].

٢- أحمد بن المبارك أبو العباس المرقعاني المتوفى سنة ٥٧٠هـ[٦] سمع منه أبو البقاء الحديث في صباه[٧].

٣- طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي الأصل الهمذاني أبو زرعة المتوفى

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢، شذرات الذهب ٦٨/٥.

(٢) بغية الوعاة ٣٩/٢.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢.

(٤) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٣٤٦/٥، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٩/١.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١٠٩/٢، سير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢.

(٦) انظر في ترجمته مرآة الجنان ٣٩٢/٣، وشذرات الذهب ٢٣٧/٤.

(٧) نكت الهميان ١٧٩، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧، وإعراب القراءات الشواذ ٢٢.

سنة ٥٩٦هـ[١] أخذ عنه أبو البقاء الحديث[٢].

٤- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ[٣] .

لم يُذكر ابن الجوزي من بين شيوخ العكبري. ويرى الدكتور حسن الشاعر[٤] والدكتور عبد الرحمن العثيمين[٥] أنه لا بد أن العكبري قد تأثر بابن الجوزي، فقد ذُكر أن العكبري كان معيداً لابن الجوزي في المدرسة[٦]، وكان ابن الجوزي إمام وقته في الحديث والوعظ [٧].

٥- عبد الله بن أحمد بن أحمد البغدادي ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ. قال عنه القفطي: « كان أديباً فاضلاً عالماً، له معرفة جيدة بالنحو واللغة العربية والشعر والفرائض والحساب والحديث، حافظاً لكتاب الله عز وجل، قد قرأه بالقراءات الكثيرة »[٨].

أخذ عنه أبو البقاء النحو والعربية والأدب [٩].

٦- عبد الله بن محمد أبو بكر النقور المتوفى سنة ٥٦٥ هـ[١٠]. أخذ عنه أبو البقاء الحديث[١١].

٧- علي بن الحسن بن عساكر البطائحي المقرئ النحوي الضرير المتوفى

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٨٨/٤ ، وشذرات الذهب ٢١٧/٤ .

(٢) وفيات الأعيان ١٠٠/٣ ومرآة الجنان ٣٢/٤ .

(٣) انظر في ترجمته الذيل على طبقات الحنابلة ٤٠١/١ ، والبداية والنهاية ٢٨/١٣ .

(٤) إعراب الحديث النبوي للعكبري تحقيق الدكتور حسن الشاعر ص: ٢١ - ٢٢ .

(٥) التبيين للعكبري تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ص: ١٩.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٧) تاريخ آداب اللغة العربية ٩٩/٣ ، وإعراب الحديث النبوي ٢٢ .

(٨) إنباه الرواة ٩٩/٢ .

(٩) إنباه الرواة ١١٦/٢ ، الذيل على الروضتين ١١٩ .

(١٠) مرآة الجنان ٣/ ٣٧٨ .

(١١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢ .

سنة ٥٧٢هـ [1] قرأ عليه العكبري القرآن بالروايات[2].

٨- محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير المتوفى سنة ٥٦٠ هـ[3] لازمه أبو البقاء حتى برع في المذهب والخلاف والأصول[4].

٩ - يحيى بن نجاح بن مسعود أبو البركات اليوسفي المتوفى سنة ٥٦٩هـ[5] قرأ عليه أبو البقاء العربية[6].

وفاته:

توفي أبو البقاء العكبري ليلة الأحد الثامن من شهر ربيع الآخر سنة ٦١٦هـ ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[7] تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

مؤلفاته:

ترك أبو البقاء ثروة هائلة من المؤلفات في علوم العربية والدين والحساب. أوصلها محقق « إعراب القراءات الشواذ » إلى ٦٢ مؤلفاً[8].

وسأقتصر على ذكر مؤلفاته في النحو وهي:

١- أجوبة المسائل الحلبيات. ذكر في النكت ١٨٠ والوافي بالوفيات ١٤١/١٧.

---

(١) بغية الوعاة ١٧٩/٢ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، بغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٣) شذرات الذهب ١٩٠/٤ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٦/١

(٤) بغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٣٣١/١.

(٦) بغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٧) انباه الرواة ١١٧/٢ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١١٣/٢ ، بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٨) انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري تحقيق محمد السيد عزوز .

٢- الإشارة في النحو: ذكر في الكشف ٩٨/١ والبغية ٣٩/٢ وغيرهما.

٣- إعراب الحديث النبوي: حققه الدكتور حسن الشاعر وطبع مرتين، الثانية منهما سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٤- إعراب الحماسة: ذكرته كتب كثيرة منها: نكت الهميان ١٨٠ وإنباه الرواة ١١٧/٢ ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٤١٧ أدب.

٥- الإعراب عن علل الإعراب: ذكر في الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢.

٦- إعراب القراءات الشواذ: طبع في جزأين بتحقيق محمد السيد أحمد عزوز.

٧- إعراب القرآن: ولهذا الكتاب نسخ كثيرة، ذكر منها الدكتور عبد الرحمن العثيمين ٣٤ نسخة وقال: «وغير ذلك كثير»[1]. وقد وقفت على مصورات لخمس نسخ لم يذكرها الدكتور العثيمين وهي في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. الأولى برقم ٤٢٨ نحو مصورة عن مكتبة شستربتي رقم ٥١٥٨ الجزء الأول.

الثانية: برقم ١٠٥٤ نحو مصورة عن مكتبة قاضي زاده محمد أفندي بتركيا رقم ٢ الجزء الثاني.

الثالثة: برقم ٤٣١ نحو مصورة عن المكتبة الأزهرية رقم ٣٠٥.

الرابعة: برقم ٤٢٥ مصورة عن مكتبة شستربتي رقم ٥١٣١.

الخامسة برقم ٤٠٩ مصورة عن المكتبة الأزهرية رقم ٣٠٤.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين / قسم الدراسة ص ٣٩ - ٤٠.

وقد طبع هذا الكتاب باسم « إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن » على هامش « الفتوحات الإلهية » للجمل.

وطبع بهذه التسمية منفرداً عدة مرات آخرها سنة ١٣٨١هـ /١٩٦١م. بتحقيق إبراهيم عطوة عوض.

وطبع أخيراً باسم « التبيان في إعراب القرآن » بتحقيق علي محمد البجاوي ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م.

٨ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وطبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٦م.

٩ – الترصيف في علم التصريف: ذكرته كتب كثيرة منها إشارة التعيين ١٦٣، والبغية ٣٩/٢ والأعلام ٢٠٨/٤.

١٠ – تلخيص التنبيه لابن جني: ذكر في النكت ١٨٠ وطبقات النحاة ٢٣٠.

١١– التلخيص في النحو: ذكر في البغية ٣٩/٢ والكشف ٤٨٠/١ وغيرهما.

١٢ – التلقين في النحو ذكر في البغية ٣٩/٢ والكشف ٤٨٢/١ وغيرهما، ومنه نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٧٠ نحو.

١٣– التهذيب في النحو. ذكر في البغية ٣٩/٢ والكشف ٥١٨/١ وغيرهما.

١٤– شرح أبيات كتاب سيبويه: ذكر في البغية ٣٩/٢ والكشف ١٤٢٨/٢ وغيرهما.

١٥– شرح إيضاح أبي علي الفارسي: ذكر في إشارة التعيين ١٦٣

والبغية ٣٩/٢ ومنه ثلاث نسخ في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الأولى برقم ١٨٩ نحو، والثانية برقم ١٥٠ نحو، الجزء الأول. والثالثة برقم ١٠٦٤، الجزء الثاني.

١٦- شرح لامية العرب: اهتم فيه بالإعراب أكثر من الشرح. وقد حققه الدكتور محمد خير الحلواني، ونشرته دار الآفاق الجديدة ببيروت.

١٧- شرح المفصل: ذكره ابن رجب باسم تعليق على مفصل الزمخشري[١]. وذكر في النكت ١٨٠ والأعلام ١١٤/١ باسم المحصل في شرح المفصل. وفي إشارة التعيين ١٦٣ باسم المفضل في إيضاح المفصل. ويرى الدكتور عبد الرحمن العثيمين أن هذا الكتاب يعد مفقوداً[٢].

١٨- اللباب في علل البناء والإعراب: طبع في جزأين بتحقيق غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان.

١٩- لباب الكتاب: ذكر في البغية ٣٩/٢ والكشف ١٤٢٨/٢ وذكر في إشارة التعيين ١٦٣ باسم لباب شرح الكتاب.

٢٠- المتبع في شرح اللمع: ذكر في النكت ١٨٠ وإشارة التعيين ١٦٣ وغيرهما ومنه نسختان في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الأولى برقم ٦٨٨ مصورة عن مكتبة خدابخش بتنه برقم ٣٩٦١ والثانية برقم ٢٤٤ مصورة عن خدابخش أيضاً برقم ١٥٧٧ نحو.

٢١- مختصر أصول ابن السراج: ذكر في النكت ١٨٠ وغيره.

٢٢- مسائل نحو مفردة: وهو يتضمن خمس مسائل. وقد حققها الأستاذ

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ١١١ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين / قسم الدراسة ص٦١ .

ياسين السواس ونشرها في مجلة معهد المخطوطات العربيـة بالكويت – المجلد: ٢٦ج:٢ ص: ٦٢٥.

٢٣ – مقدمة في النحو: ذكر في النكت ١٨٠.

٢٤ – المنتخب من كتاب المحتسب: ذكر في النكت ١٨٠.

٢ ـ أبو حيان [١]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي.

والجيّاني نسبة إلى مدينة جَيَّان وتقع في شرقي قرطبة[٢]. والنفزي: نسبة إلى نِفْزة قبيلة من البربر[٣].

أما كنيته أبو حيان فراجعة إلى ابنه حيان، وقد غلبت عليه ولازمته واشتهر بها.

ولد في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة في (مطخشارش) محلة من حاضرة غرناطة.

تلقى علومه الأولى في مدارس ومساجد غرناطة، شأنه شأن أبناء عصره، واتصل بكبار الشيوخ في بلده، فأخذ عنهم في مختلف العلوم، ولم يكتف بذلك، بل طوف في بلاد الأندلس كثيراً يبحث عن العلم والمعرفة، فسمع بمالقه والمرية والجزيرة الخضراء وجبل الفتح وغيرها من بلاد الأندلس. ثم رحل عن الأندلس سنة ٦٧٧هـ[٤]، وقيل سنة ٦٧٩ هـ [٥].

واختلف المؤرخون في سبب رحيله عن الأندلس فالسيوطي يقول: «ورأيت في كتابه النضار الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أن مما

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية : الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، الدرر الكامنة ٧٠/٥ ، بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، طبقات المفسرين ٢٨٦ ، البدر الطالع ٢٨٨/٢ ، الأعلام ٢٦/٨ ، معجم المؤلفين ١٣٠/١٢ ، (أبو حيان النحوي) د. خديجة الحديثي ٢٩ .

(٢) معجم البلدان ١٩٥/٢ ، الدر الكامنة ٧٤/٥ .

(٣) طبقات المفسرين ٢٨٧/٢ ، البغية ٢٨٠/١ .

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ٢٤ .

(٥) نفح الطيب ٣١٨/٣ ـ ٣٤١ .

قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت وأخاف أن أموت، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي. قال أبو حيان: فأشير إلي أن أكون من أولئك، ويرتَّبُ لي راتب جيد وكُسا وإحسان، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك »[١].

وقيل: « كان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة شبيبته على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر ابن الزبير وحشة فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه، وتكذيب روايته فرفع أمره للسلطان بغرناطة فانتصر له وأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ثم أجاز البحر مختفياً ولحق بالمشرق »[٢].

بدأ أبو حيان رحلته خارج الأندلس بفاس، ثم أتبعها بعدد من المدن كسبته، وبجاية، وتونس، وتنقل في مدن المغرب وشمال أفريقيا، واتصل بكثير من علمائها، وزار السودان والحجاز[٣]، ثم ألقى عصا الترحال في مصر سنة ٦٧٩هـ[٤] وقيل سنة ٦٨٠ هـ [٥]

يقول أبو حيان واصفاً ولعه بالعلم: « وما زلت من لدن ميزت أتلمذ للعلماء، وأنحاز للفهماء، وأرغب في مجالسهم، وأنافس في نفائسهم، وأسلك طريقهم، وأتبع فريقهم.. فكم صدر أودعت علمه صدري، وحبر أفنيت في فوائده حبري.. أتوسد الظلام، وأصبر على شظف الأيام، وأوثر العلم على

---

(١) بغية الوعاة ٢٨١/١ .

(٢) الدرر الكامنة ٧١/٥ ، وانظر البغية ٢٨١/١ .

(٣) انظر نفح الطيب ٤١٦/٣ ، ذيل طبقات الحفاظ ٢٤ .

(٤) طبقات النحاة واللغويين ٢٨٩ ، الدرر الكامنة ٧١/٥ .

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ٢٤ .

الأهل والمال والولد، وأرتحل من بلد إلى بلد، حتى ألقيت بمصر عصا التسيار، وقلت ما بعد عبادن من دار »[١].

ويبدو أن أبا حيان قد وجد في مصر بغيته يقول: « فأقمت بها لمعرفة أبديها، وعارفة علم أسديها، وثأي أرأبه، وفاضل أصحبه، وبها صنفت تصانيفي، وألفت تآليفي »[٢].

وفي مصر قابل أبو حيان الشيوخ وأخذ عنهم، ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس كثيراً، وأخذ عنه كتب الأدب[٣]. وتعددت معارف أبي حيان فبرز في النحو واللغة، والتفسير، والحديث، والقراءات، والتاريخ، والأدب قال عنه السيوطي: « نحوي عصره ولغويه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه وأديبه»[٤].

تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية، والإقراء بجامع الأقمر[٥]، وما زال على ذلك حتى توفي في الثامن عشر من صفر سنة ٧٤٥هـ[٦] رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

شيوخه:

ذكر أبو حيان شيوخه في إجازته المشهورة لتلميذه صلاح الدين الصفدي عندما كتب إليه الصفدي يستدعى إجازته، يقول أبو حيان في إجازته: « وقد أجزت لك ـ أيدك الله ـ جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد

---

(١) البحر ١/١١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨ .

(٤) بغية الوعاة ١/٢٨٠ .

(٥) الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨ .

(٦) شذرات الذهب ٦/١٤٧ ، الدر الكامنة ٥/٧٦ .

أفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك... فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءات السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري ابن المليجي آخر من روى القرآن بالتلاوة عن أبي النجود »[1].

ثم ذكر أبو حيان شيوخه الذين روى عنهم بالسماع أو القراءة. وقال: إنهم كثير وذكر منهم ثلاثة وثلاثين شيخاً. ثم ذكر من كتب عنهم من مشاهير الأدباء، فذكر منهم اثني عشر أديباً.

ثم ذكر من أخذ عنهم من النحاة فقال: « وممن أخذت عنه من النحاة: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي ابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللَّبْلي، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي ابن النحاس »[2].

واختتم أبو حيان ذكره لشيوخه بقوله: « وجملة الذين سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبته وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام »[3].

مؤلفاته:

اتسعت ثقافة أبي حيان، وتعددت مشاربه، وتنوعت معارفه فتنوعت مؤلفاته، وتعددت مصنفاته، فألف في جميع العلوم التي عرفها عصره، ولم

---

(١) انظر الوافي بالوفيات ٥/٢٧٧ .

(٢) المصدر السابق ٥/٢٧٩ .

(٣) الوافي بالوفيات ٥/٢٨٠ .

تقتصر مؤلفاته على العربية، بل ألف في نحو لغات أخرى كالتركية والفارسية والحبشية، وقد دون أبو حيان مؤلفاته في إجازته للصفدي فبلغت ٥٤ مؤلفاً[١]، وقد استقصتها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النحوي)[٢] ذاكرة المخطوط منها والمطبوع والمفقود، وإيثاراً للاختصار سأكتفي بذكر المطبوع من كتب أبي حيان:

١ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق د. مصطفى أحمد النماس.

٢- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: طبع مع رسالة باسم « الفرق بين الضاد والظاء » لمحمد نشوان الحميري (ت٦١٠ هـ) بمطبعة المعارف ببغداد سنة ١٣٨٠هـ بعناية الشيخ محمد حسن آل ياسين.

٣- الإدراك للسان الأتراك: طبع في الأستانة سنة ١٩٣٠ م بتحقيق جعفر أوغلي أحمد.

٤- البحر المحيط: وهو أكثر كتب التفسير عناية بالإعراب، وقد طبع عدة مرات:

الأولى: سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة في مصر.

وآخرها: سنة ١٤١٢هـ نشرته دار الفكر ببيروت.

٥ – تحفة الأديب بما في القرآن من الغريب: طبع ثلاث مرات:

الأولى: سنة ١٣٤٥ هـ ، في مطبعة الإخلاص بحماة، أشرف على طبعه وعلق عليه الشيخ: محمد سعيد النعساني.

الثانية: سنة ١٣٩٧هـ في مطبعة العاني ببغداد، تحقيق: د. أحمد مطلوب

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٢) ص ١٠١ ـ ٢٦١ .

ود. خديجة الحديثي.

الثالثة: سنة ١٤٠٣هـ نشره المكتب الإسلامي ببيروت بتحقيق: سمير طه المجذوب.

٦- تذكرة النحاة: نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٦هـ. بتحقيق. د. عفيف عبد الرحمن.

٧- تقريب المقرب طبع مرتين:

الأولى: سنة ١٩٨٣م نشرته دار المسيرة ببيروت بتحقيق د. عفيف عبد الرحمن.

الثانية: سنة ١٩٨٧م نشرته دار الندوة الجديدة ببيروت بتحقيق محمد جاسم الدليمي.

٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. وقد حقق في رسائل علمية لم تنشر، وطبع منه قطعة صغيرة سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة بمصر.

٩- ديوان أبي حيان: طبع بتحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي سنة ١٣٨٨هـ بمطبعة العاني ببغداد.

١٠- المبدع في التصريف: طبع مرتين:

الأولى: سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب.

الثانية: سنة ١٤٠٣هـ بتحقيق: د. مصطفى أحمد النماس.

١١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: وقد طبع الكتاب في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م بتحقيق: سدني جليزر.

١٢- النهر الماد من البحر المحيط: طبع على هامش «البحر المحيط» بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨هـ.

ثانياً
الدراسات السابقة المشابهة لهذا البحث

تناول أبو حيان في تفسيره كثيراً من النحاة والمفسرين بالنقد، ورد الكثير من آرائهم وبخاصة ابن عطية، والزمخشري، وأبو البقاء، وقد حظيت اعتراضات أبي حيان بالدرس والمناقشة منذ أن وصل تفسيره «البحر المحيط» إلى أيدي العلماء.

وأول من ناقش اعتراضات أبي حيان تلميذه شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بـ(السمين الحلبي) (ت٧٥٦)[1] فقد أورد السمين في كتابه «الدر المصون» اعتراضات شيخه أبي حيان وناقشه فيها مناقشات كثيرة، قال عنها ابن حجر العسقلاني «غالبها جيدة»[2]. وقال الدكتور: محمد حماد القرشي[3]: «وتتبعت مناقشات السمين لأبي حيان حين يكون الزمخشري طرفاً فيها فوجدتها تتخذ الصور التالية:

١- في بعض المواضع ينقل السمين رأي صاحب الكشاف ثم يعقبه باعتراض أبي حيان عليه دون تدخل أو إبداء رأي...

٢- في بعض المواضع يقف السمين إلى جانب شيخه أبي حيان...

٣- في بعض المواضع يرد السمين على الزمخشري برد أبي حيان نفسه دون أن يشير إلى أن ذلك الرد لأبي حيان...

٤- في مواضع أخرى - وهي كثيرة - ينتصر السمين للزمخشري».

---

(١) انظر في ترجمته / طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٠، بغية الوعاة ١/٤٠٢.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/٣٦١.

(٣) انظر رسالته: «تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري» التي نال بها درجة الدكتوراه ص ١٩ - ٢٠.

وقد تتبعت مناقشات السمين لأبي حيان حين يكون أبو البقاء طرفاً فيها فوجدتها تتخذ الصور نفسها التي ذكرها الدكتور القرشي فيما يتعلق بالزمخشري.

ولم تسلم ردود السمين على شيخه من التخطئة والرد حيث ألف الشيخ بدر الدين بن رضي الدين الغزي الدمشقي ت٩٨٤هـ [١]رسالة بعنوان: «الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين» وهي رسالة منظومة تقع في تسع ورقات، تناول فيها مؤلفها عشراً من المسائل التي تعقب فيها أبو حيان الزمخشري وانتقده تلميذه السمين، وانتصر الشيخ بدر الدين في هذه الرسالة لأبي حيان، ورد اعتراضات السمين عليه.

ثم جاء من يرد على رسالة بدر الدين الغزي وينتصر للسمين حيث ألف قنالي زاده علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي (ت٩٧٩هـ)[٢] رسالة بعنوان «أجوبة السمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع من الكشاف» تناول فيها المسائل العشر التي ناقشها الغزي، وناقشه فيها ووقف إلى جانب السمين في انتصاره للزمخشري[٣].

وإذا كان السمين قد ناقش تعقبات شيخه أبي حيان لكل من ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء فإن هناك من اقتصر على مناقشة تعقبات أبي حيان لابن عطية والزمخشري أو أحدهما.

حيث ألف أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الجزائري الشهير بالشاوي (ت١٠٩٦هـ) [٤] كتاباً باسم «المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري»

(١) انظر ترجمته في معجم المفسرين لعادل نويهض ٢/٦٢٦ .

(٢) انظر في ترجمته : هدية العارفين٦/ ٥٣٣ .

(٣) انظر: « تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري » رسالة دكتوراة، إعداد: محمد حماد القرشي ٢١-٢٢.

(٤) انظر في ترجمته : هدية العارفين ٥/٥٣٣ .

جمع فيه اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري وتناولها بالمناقشة والنقد، وكان منصفاً في موقفه منهم، ينتصر كثيراً لابن عطية والزمخشري[١]، وقد يؤيد بعض ردود أبي حيان[٢]، إلا أنه في كثير من المسائل ينقل كلام الثلاثة دون إضافة أو تعليق[٣].

ثم تنوولت تعقبات أبي حيان لابن عطية في رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وظفرت تعقبات أبي حيان للزمخشري بعدة رسائل في جامعات الأزهر واليرموك وأم القرى.

* * *

(١) انظر مثلاً: ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٢٤، و١٧٧، و٢٤١ (مخطوط).

(٢) انظر مثلاً: ص ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٨٩ - ٤٩٠.

(٣) انظر مثلاً: ص ٥ و ١٧ و ١٩ و٢٠، وانظر «تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري» للدكتور محمد القرشي ص ١٨.

الفَصْلُ الأوَّل

تعقُّباتٌ تَرجَّحَ فيها قولُ أبي البقاء

المسألة الأولى

توجيه « ما » من قوله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يُوصَل﴾[1]

قال أبو البقاء: « ما » بمعنى « الذي » ويجوز أن تكون نكرة موصوفة[2]».

ووافق أبو حيان أبا البقاء في الوجه الأول، وضعف الوجه الثاني إذ يقول: « و « ما » موصولة بمعنى الذي... وأجاز أبو البقاء أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وقد بينا[3] ضعف القول بأن « ما » تكون موصوفة خصوصاً هنا، إذ يصير المعنى: ويقطعون شيئاً أمر الله به أن يوصل، فهو مطلق، ولا يقع الذم البليغ والحكم بالفسق والخسران بفعل مطلق ما[4]».

المناقشة والترجيح:

وجه اعتراض أبي حيان هنا أن جعل « ما » نكرة موصوفة يجعل استحقاقهم للذم والحكم عليهم بالفسق والخسران بفعل مطلق، ولا يقع الذم البليغ والحكم بالفسق والخسران بفعل مطلق ما.

قلت: كلام أبي حيان السابق صحيح بالنظر إلى نوع الفعل، إلا أنه قد يقع الذم البليغ بفعل مطلق وذلك بالنظر إلى من صدر بحقه الفعل،

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧.

(٢) التبيان ١/٤٤.

(٣) انظر البحر ١/٦٩.

(٤) البحر ١/٢٠٧.

أو من عصي بذلك الفعل، كما يقول السيد لخادمه: (أتترك شيئاً أمرتك به)، أو (أتفعل شيئاً نهيتك عنه)، فهو يعنفه؛ لأنه خالف أوامره بالدرجة الأولى، بغض النظر عن نوع الفعل، ويؤيد هذا القول ما قيل في المراد بـ « ما » هنا، فقد ذكر فيها خمسة أقوال[1]:

أحدها: أنه رسول الله ﷺ قطعوه بالتكذيب والعصيان.

الثاني: القول. أمر الله أن يوصل بالعمل فقطعوا بينهما.

الثالث: التصديق بالأنبياء جميعاً، فقطعوه بتكذيب بعضهم.

الرابع: الرحم والقرابة.

الخامس: أنه على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل.

وقد قال أبو حيان نفسه في الوجه الخامس: « وهذا هو الأوجه؛ لأن فيه حمل اللفظ على مدلوله من العموم، ولا دليل واضح على الخصوص».

---

(١) البحر ٢٠٧/١.

المسألة الثانية

تركيب « من » مع « ذا » وتصييرهما اسماً واحداً

قال تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له﴾[1].

قال أبو البقاء: « قوله تعالى: ﴿من ذا الذي﴾: « من » استفهام في موضع رفع بالابتداء، و « ذا » خبره، و « الذي » نعت لـ « ذا » أو بدل منه. و « يقرض »: صلة الذي، ولا يجوز أن تكون « من » و « ذا » بمنزلة اسم واحد، كما كانت « ماذا » ؛ لأن « ما » أشد إبهاماً من « من » ؛ إذ كانت « من » لمن يعقل، ومثله: ﴿من ذا الذي يشفع عنده﴾[2] » ا.هـ[3].

قال أبو حيان: « و « من » استفهامية في موضع رفع على الابتداء، وخبره « ذا »، و « الذي »: نعت لـ « ذا » أو بدل منه، ومنع أبو البقاء أن تكون « من » و « ذا » بمنزلة اسم واحد كما كانت « ما » مع « ذا » قال: لأن « ما » أشد إبهاماً مِن « من » إذ كانت « من » لمن يعقل، وأصحابنا يجيزون تركيب « من » مع « ذا » في الاستفهام وتصييرهما كاسم واحد، كما يجيزون ذلك في « ما » و « ذا » فيجيزون في من ذا عندك أن يكون: « من » و « ذا » بمنزلة اسم الاستفهام[4] ».

المناقشة والترجيح:

منع أبو البقاء تركيب « من » مع « ذا » وتصييرهما اسماً واحداً كما

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) التبيان ١/١٩٣-١٩٤.

(٤) البحر ٢/٥٦٥ - ٥٦٦.

كانت (ما) مع (ذا) ؛ لأن هناك فرقاً بين (ما) و (مـن)، فـ (مـا) أشـد إبهاماً من (من) فهي تجانس (ذا) في شـدة الإبهـام، فناسـب أن تركـب معها، وليست كذلك (من)، فهي لمن يعقل؛ فليس فيها إبهام (ما) [1].

وقد سبق أبا البقاء إلى هذا المنع جماعة من العلمـاء منهـم ثعلـب[2]، والنحاس[3]، ومكي بن أبي طالب[4]، وابن الأنباري[5]، ووافقه المنتجـب الهمداني[6] والقرطبي[7] وابن هشام[8].

يقول ثعلب في مجالسه: « وإنما لم يجعلوا (من) مع (ذا) حرفاً واحداً؛ لأن (من) للناس خاصاً ، و(ذا) لكل شيء، فإذا قالوا: من ذا أخوك، لم تكن (من) مع (ذا) حرفاً واحداً[9]».

ويقول النحاس: « ولا يجوز أن تكون (ذا) زائـدة كمـا زيـدت مـع (ما) لأن (ما) مبهمة فزيدت (ذا) معها لشبهها بها[10]».

ويقول ابن هشام في المغني: « (ما) أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مـع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خـلاف الأصل، وإنما دل عليه الدليل مع (ما)، وهو قولهم: لماذا جئـت، بإثبـات

---

(١) اللباب: ١٢٣/٢ .
(٢) مجالس ثعلب: ٥٢٦.
(٣) إعراب القرآن ٣٣٠/١.
(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٢٢/١.
(٥) البيان ١٦٤/١.
(٦) الفريد ٤٨٥/١.
(٧) تفسيره ١٧٨/٣.
(٨) المغني: ٤٣٢.
(٩) المجالس: ٥٢٦.
(١٠) إعراب القرآن ٣٣٠/١.

الألف[١]».

وتعقب أبو حيان أبا البقاء في هذا المنع ــ كما تقدم ــ وذكر أن الأصحاب يجيزون تركيب (من) مع (ذا) وجعلهما اسماً واحداً، ولعله يعني بالأصحاب نحاة الأندلس إذ لم أجد أحداً من المتقدمين يجيز ذلك، وإنما أجازه: ابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، وتبعهما السفاقسي[٤] والسمين[٥] والدماميني[٦].

واختار أبو حيان التركيب في مواضع من تفسيره، واستبعد جعل (من) مبتدأ و(ذا) خبره.

قال عند قوله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾[٧]: « و(من) رفع على الابتداء... وخبر المبتدأ قالوا: ذا ويكون الذي نعتاً لذا، أو بدلاً منه، وعلى هذا الذي قالوا يكون (ذا) اسم إشارة، وفي ذلك بعدٌ؛ لأن (ذا) إذا كان اسم إشارة وكان خبراً عن (من) استقلت بهما الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى الموصول بعدها والذي يظهر أن (من) الاستفهامية ركب معها (ذا)[٨] » .

ويرد على أبي حيان تعليله هذا أنه أجاز في بعض المواضع جعل (من) مبتدأ و (ذا) خبره مع احتياج الجملة إلى الموصول بعدها كما في آية المسألة.

---

(١) المغني: ٤٣٢.
(٢) شرح الجمل ٢/١٧٨.
(٣) شرح التسهيل ١/١٩٦.
(٤) الفتوحات الإلهية ١/٢٠٧.
(٥) الدر المصون ١/٥٩٤.
(٦) تعليق الفرائد ٢/١٩٨.
(٧) سورة البقرة: ٢٥٥.
(٨) البحر ٢/٦١٠-٦١١ ، وانظر: ٨/٤٦٢ .

وكما في قوله تعالى: ﴿أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن﴾[1]. ذهب إلى أن (من) في موضع رفع على الابتداء، و(هذا) خبر[2]، مع أن الجملة محتاجة إلى الموصول بعدها.

وأجدني أميل في هذه المسألة إلى رأي أبي البقاء ومن معه، وذلك لما يلي:

١ - كل من وقفت على كلامهم من النحاة المتقدمين يمنعون التركيب.

٢ - كل الذين أجازوا التركيب هم من المتأخرين.

٣ - لا تجانس بين (من) و(ذا) حتى تركبا معاً كما هو الحال بين (ما) و(ذا) إذ أن (من) لمن يعقل و(ذا) لكل شيء.

٤ - التركيب خلاف الأصل، ولا يعدل عن الأصل إلا بدليل.

٥ - لا حاجة إلى تركيب (من) مع (ذا) والعدول عن الأصل؛ لإمكان جعل (من) مبتدأ و(ذا) خبراً.

---

(١) سورة الملك: ٢٠ .

(٢) البحر ١٠/٢٢٨ .

المسألة الثالثة

حذف « كان » مع اسمها

قال تعالى: ﴿ فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً ﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿ أشد ﴾: يجوز أن يكون مجروراً عطفاً على ﴿ذكركم﴾ تقديره: أو كأشد ؛ أي: أو كذكر أشد.

ويجوز أن يكون منصوباً عطفاً على الكاف ؛ أي: أو ذكراً أشد.

و ﴿ ذكراً ﴾ تمييز، وهو في موضع مشكل ؛ وذلك أنّ أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها، كقولك: ذكرك أشد ذكرٍ ووجهك أحسن وجه ؛ أي أشد الأذكار وأحسن الوجوه. وإذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها كقولك: زيد أفره عبداً، فالفراهة للعبد لا لزيد. والمذكور قبل أشد هاهنا هو الذكر، والذكر لا يَذكر حتى يقال: الذكر أشد ذكراً، وإنما يقال: الذكر أشد ذكرٍ بالإضافة، لأن الثاني هو الأول. والذي قاله أبو علي وابن جني وغيرهما أنه جعل الذكر ذاكراً على المجاز، كما تقول: زيد أشد ذكراً من عمرو.

وعندي أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشد ذكراً لله منكم لآبائكم، ودل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ فاذكروا الله ﴾ أي: كونوا ذاكريه، وهذا أسهل من حمله على المجاز »[2].

قال أبو حيان: ﴿ أشد ﴾ جوزوا في إعرابه وجوهاً اضطروا إليها

---

(١) سورة البقرة: ٢٠٠

(٢) التبيان ١/١٦٤.

لاعتقادهم أن « ذكراً » – بعد أشد – تمييز بعد أفعل التفضيل، فلا يمكن إقراره تمييزاً إلا بهذه التقادير التي قدروها. ووجه إشكال كونه تمييزاً أن أفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده فإنه يكون غير الذي قبله، تقول: زيد أحسن وجهاً، لأن الوجه ليس زيداً، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو: زيد أفضل رجلٍ. فعلى هذا يكون التركيب في مثل: اضرب زيداً كضرب عمرو وخالداً أو أشد ضرب، بالجر لا بالنصب ؛ لأن المعنى أن أفعل التفضيل جنس ما قبله، فجوزوا إذ ذاك النصب على وجوه.

أحدها: أن يكون معطوفاً على موضع الكاف من: ﴿كذكركم﴾؛ لأنها عندهم نعت لمصدر محذوف، أي: ذكراً كذكركم آباءكم أو أشد، وجعلوا الذكر ذاكراً على جهة المجاز، كما قالوا: شعرٌ شاعرٌ، قاله أبو علي وابن جني.

الثاني: أن يكون معطوفاً على « آباءكم » قاله الزمخشري، قال: بمعنى أو أشد ذكراً من آبائكم، على أن ذكراً من فعل المذكور. اهـ وهو كلام قلق، ومعناه: أنك إذا عطفت أشد على آباءكم كان التقدير: أو قوماً أشد ذكراً من آبائكم فكأن القوم مذكورين، والذكر الذي هو تمييز بعد أشد هو من فعلهم، أي من فعل القوم المذكورين؛ لأنه جاء بعدأفعل الذي هو صفة للقوم، ومعنى قوله: من آبائكم أي: من ذكركم لآبائكم.

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل الكون. والكلام محمول على المعنى. التقدير: أو كونوا أشد ذكراً له منكم لآبائكم. ودل عليه أن معنى: فاذكروا الله، كونوا ذاكريه، قاله أبو البقاء. قال: وهذا أسهل من حمله على المجاز، يعني من أن يُجعل للذكر ذكر في قول أبي علي وابن جني.

وجوزوا الجر في « أشد » على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على: « ذكركم » قاله الزجاج، وابن عطية، وغيرهما. فيكون التقدير: أو كذكر أشد ذكراً، فيكون إذ ذاك قد جُعل للذكر ذكر.

الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور بالمصدر في «كذكركم» قاله الزمخشري. قال ما نصه: « أو أشد ذكراً » في موضع جر، عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله: « كذكركم » . كما تقول: كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً وفي قول الزمخشري العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فهي خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيف. والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكر آبائهم أو أشد. وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو أن يكون « أشد » منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله: « ذكراً » لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، كقولهم:

لمية موحشاً طلل....

فلو تأخر لكان: لمية طلل موحشاً، وكذلك لو تأخر هذا لكان: أو ذكراً أشد، يعني من ذكركم آباءكم ويكون إذ ذاك « أو ذكراً أشد » معطوفاً على محل الكاف من « كذكركم » ويجوز أن يكون « ذكراً » مصدراً لقوله: فاذكروا و « كذكركم » في موضع الحال ؛ لأنه في التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، ويكون أو أشد معطوفاً على محل الكاف حالاً معطوفة على حال، ويصير كقوله: اضرب مثل ضرب فلان ضرباً التقدير: ضرباً مثل ضرب فلان. فلما

تقدم انتصب على الحال. وحسن تأخره أنه كالفاصلة في جنس المقطع ولو تقدم لكان: فاذكروا ذكراً كذكركم، فكان اللفظ يتكرر، وهم مما يجتنبون كثرة التكرار للفظ، فلهذا المعنى، ولحسن القطع تأخر.

لا يقال في الوجه الأول: إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو: أو، وبين المعطوف الذي هو: « ذكراً » بالحال الذي هو: أشد، وقد نصوا على أنه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قَسَماً أو ظرفاً أو مجروراً وأن يكون حرف العطف على أزيد من حرف، وقد وجد هذا الشرط الأخير، وهو كون الحرف على أزيد من حرف، وفقد الشرط الأول ؛ لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور، بل هو حال ؛ لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف. وهذا أولى من جعل « ذكراً » تمييزاً لأفعل التفضيل »[1].

المناقشة والترجيح:

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: ﴿ أو أشد ذكراً ﴾ وسبب ذلك أن أفعل التفضيل يضاف إلى ما بعده إذا كان من جنس ما قبله كقولك: ذكرك أشد ذكرٍ ووجهك أحسن وجه أي أشد الأذكار وأحسن الوجوه فإذا نصبت ما بعد أفعل على أنه تمييز كان غير الذي قبله كقولك: زيد أفره عبداً فالعبد ليس زيداً، والفراهة للعبد لا لزيد.

وفي آية المسألة جاء ﴿ ذكراً ﴾ بعد ﴿ أشد ﴾ منصوباً فاستشكلوا كونه تمييزاً منصوباً ؛ لأنه من جنس ما قبله فكثرت التقادير وتعددت

---

(١) البحر ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨.

الأوجه الإعرابية في قوله «أشد» وقد ذكروا فيه النصب والجر.

فأما الجر فذكروا فيه وجهين:

١- أن يكون مجروراً عطفاً على «ذكركم» فيكون التقدير أو كذكرٍ أشد ذكراً. فيُجعل للذكر ذكر مجازاً. ذكره النحاس[1] وابن عطية[2] وأبو البقاء وابن الأنباري[3] وضعف أبو حيان هذا الوجه ؛ لأنه يؤدي إلى جعل الذكر ذاكراً، وهو على حق في ذلك ؛ لأن جعل الذكر ذاكراً تعسف يأباه المعنى. وليس من قبيل المبالغة.

٢- أنه مجرور عطفاً على الضمير المجرور بإضافة المصدر إليه. كما تقول: كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً. قاله الزمخشري [4].

وضعف أبو حيان هذا الوجه أيضاً ؛ لأن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، إلا أنه - أي أبا حيان - قد أبطل اعتراضه على هذا الوجه عند قوله تعالى: ﴿ وصد عن سبيل الله وكفرٍ به والمسجد الحرام ﴾ [5]. حيث أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ورد على البصريين منعهم ذلك مستشهداً بالسماع والقياس[6].

ومع ذلك ففي هذا الوجه بعد، لأن المعنى على هذا الوجه: اذكروا الله كذكركم آباءكم أو كذكر قوم أشد ذكراً منكم لآبائكم، ولا

---

(١) إعراب القرآن ١/٢٩٧.
(٢) المحرر الوجيز ١/٢٧٦
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤٨.
(٤) الكشاف ١/٢٤٥.
(٥) سورة البقرة: ٢١٧.
(٦) البحر ٢/٣٨٧ - ٣٨٩.

شك أن هذا المعنى غير مراد، ولكن القائلين به اضطروا إلى تقدير «قوم» لتتحقق لهم المغايرة فيكون مثل (زيد أفره عبداً).

وأما النصب فذكروا فيه عدة أوجه:

١- أن يكون « أشد » معطوفاً على محل الكاف في: « كذكركم » أي: اذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو ذكراً أشد ذكراً، فيكون الذكر ذاكراً مجازاً كقولهم: شعرٌ شاعرٌ، وجنّ جنونه، وهو قول أبي علي وابن جني [١].

ويقال في هذا الوجه ما قيل في الوجه الأول من وجهي الجر [٢].

٢- أن يكون معطوفاً على « آباءكم » قاله الزمخشري[٣]. ويصير المعنى على هذا الوجه: اذكروا الله كذكركم آباءكم أو قوماً أشد ذكراً من ذكركم لآبائكم، فيكون القوم مذكورين وهم - أيضاً - ذاكرون، ويقال في هذا الوجه ما قيل في الوجه الثاني من وجهي الجر.

٣- أن يكون « أشد » نعتاً لمصدر محذوف، و « ذكراً » تمييز، قاله المنتجب الهمداني [٤].والمعنى على هذا الوجه: اذكروا الله كذكركم آباءكم، أو اذكروه ذكراً أشد ذكراً من ذكركم آباءكم.

وفيه وجها ضعف: أحدهما: إضمار الفعل والفاعل والمفعول والمصدر. وثانيهما: ارتكاب المجاز وجعل الذكر ذاكراً.

وقريب من قول المنتجب قول مكي بن أبي طالب [٥]: إن أشد

---

(١) انظر التبيان ١/١٦٤والبحر ٢/٣٠٧.

(٢) قال ابن عاشور عن هذا الوجه: إنه أشد تعسفاً. التحرير والتنوير ٢/٢٤٦.

(٣) الكشاف ١/٢٤٥.

(٤) الفريد ١/٤٣٧.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١٢٤.

نعت لمصدر محذوف مؤول بالحال، والمعنى: اذكروا الله كذكركم آباءكم، أو اذكروه ذكراً أشد ذكراً، ولكنه أراد أن يفر من جعل الذكر ذاكراً فأول المصدر بالحال، أي: (ذاكرين) لتتحقق له المغايرة.

وفيه الوجه الأول من وجهي الضعف في القول السابق.

٤- أن يكون « أشد » حالاً من « ذكراً »، و « ذكراً » معطوف على محل الكاف وهو أحد وجهين أجازهما أبو حيان. ويكون المعنى على هذا الوجه: اذكروا الله كذكركم آباءكم او ذكراً أشد.

وفيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأن المطلوب الذكر الموصوف بالأشدية، لا الذكر في حال الأشدية [1].

٥- أن يكون « أشد » حالاً من « ذكراً » و «ذكراً» مصدر لـ «اذكروا» ويكون المعنى على هذا الوجه: أذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم، أو أشد. ولكنه أخر المصدر تجنباً للتكرار، وهو القول الثاني لأبي حيان.

٦- أن يكون « أشد » خبراً لـ « كان » المحذوفة مع اسمها حملاً للكلام على المعنى، يكون معناه: اذكروا الله كذكركم آباءكم أو كونوا أشد ذكراً له منكم لآبائكم، وهو قول أبي البقاء .

والقولان الأخيران هما أولى الأقوال بالقبول ؛ لوضوح المعنى عليهما، ولعدم التعسف في التقدير، وإذا كان في قول أبي البقاء حذف كان واسمها بدون « إن » و « لو » الشرطيتين فإن ذلك قد جاء في القرآن الكريم [2] وفي كلام العرب.

ومن شواهد ذلك في القرآن:

١- قوله تعالى: ﴿ وما كان محمدٌ أبا أحد من رجالكم ولكن

---

(١) انظر روح المعاني للألوسي ١/٩٠.

(٢) أحصى الشيخ عضيمة اثنتي عشرة آية من كتاب الله قيل فيها: إنَّ كان محذوفة مع اسمها، انظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث الجزء الأول ص٣٨٩- ٣٩٣.

رسول الله وخاتم النبيين ﴾ [1].

قال أبو حيان: « قرأ الجمهور: « ولكنْ رسولَ الله » بتخفيف لكن ونصب رسول على إضمار « كان » لدلالة كان المتقدمة عليه » [2].

٢- قوله تعالى: ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب ﴾ [3].

أي: ولكن كان تصديق الذي بين يديه [4].

٣- قوله تعالى: ﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾[5].

قيل « قادرين » منصوب على خبر « كان » أي: بلى كنا قادرين في الابتداء[6].

ومن الشعر قول الشاعر:

* من لَدُ شولاً فإلى إتلائها[7] *

قدره سيبويه: من لد أن كانت شولاً فإلى إتلائها [8].

---

(١) الأحزاب ٤٠.

(٢) البحر ٨/٤٨٥.

(٣) يونس ٣٧.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٠.

(٥) القيامة ٤.

(٦) البحر ١٠/٣٤٥.

(٧) لا يعرف قائله وهو في الكتاب ١/٢٦٤وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٨ وشرح المفصل ٤/١٠١، ٨/٣٥.

(٨) الكتاب ١/٢٦٤.

المسألة الرابعة

تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص

قال تعالى: ﴿ وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن ا لله ﴾[١].

قال أبو البقاء: ﴿ أن تموت ﴾ اسم كان، و﴿ إلا بإذن ا لله﴾ الخبر، واللام للتبيين متعلقة بـ ﴿ كان ﴾[٢].

وقد تعقبه أبو حيان في تعليقه الجار والمجرور بـ (كان) إذ يقول: «وقال أبو البقاء: اللام في: لنفس للتبيين متعلقة بكان. اهـ، وهذا لا يتم إلا إن كانت تامة».

وذهب إلى أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان [٣].

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو حيان هنا إلى أن كان الناقصة لا تعمل في الجار والمجرور إلا أنه في الارتشاف يرى غير ذلك ؛ فقد ذهب إلى أن عملها مترتب على دلالتها على الحدث من عدمها، وقد رجح دلالتها على الحدث إذ يقول: « واختلفوا هل تعمل في الظرف والمجرور والحال فقيل: لا تعمل، وقيل تعمل وينبغي أن يكون هذا الخلاف مترتباً على دلالتها على الحدث أو لا تدل عليه »[٤].

ويقول أيضاً: « كونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا

---

(١) آل عمران ١٤٥.

(٢) التبيان ١/٢٩٧.

(٣) البحر ٣/٣٦٦.

(٤) الارتشاف ٢/٧٥.

مجرور... هو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبو علي وهو ظاهر مذهب سيبويه والمشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان »[1].

ورجح ابن هشام ـ أيضاً ـ دلالتها على الحدث إذ يقول ـ عند حديثه عن تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ـ من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك، وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس »[2].

إلا أن هناك أمراً آخر ينغص على أبي البقاء إعرابه هذا وهو أن لام التبيين لا تتعلق بمذكور إلا في موضعين[3]، ليس هذا منهما. وهما: أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً نحو: « ما أحبني لفلان » أو « ما أبغضني له » أما في غير هذين الموضعين فتتعلق بمحذوف نحو « سقياً لزيد » و « تباً له ». قدره ابن عصفور: أعني لزيد، وقدره ابن هشام: إرادتي لزيد[4].

ولا أوافق أبا حيان في جعله « لنفس » خبراً ؛ لأن الخبر هو قوله: «إلا بإذن الله » كما قال أبو البقاء وذلك لما يلي:

١- أن المراد ـ والله أعلم ـ الإخبار عن الموت أنه لا يكون إلا بإذن الله، وليس المراد الإخبار بكونه للنفس أولا.

٢- أن كل من وقفت على كلامهم من معربي القرآن المتقدمين

(١) الارتشاف ٢/٧٥ .

(٢) المغني ٥٧٠.

(٣) انظر مغني اللبيب ٢٩١- ٢٩٢ والدر المصون ٢/٢٢٣.

(٤) انظر المغني ٢٩٢.

كالنحاس[١] ومكي[٢] وابن الأنباري[٣] والمنتجب[٤] ذهبوا إلى أن الخبر هو قوله « إلا بإذن الله ».

والأولى أن تكون اللام في « لنفس » للتبيين كما قال أبو البقاء ومن قبله النحاس[٥] ومكي[٦] وابن الأنباري[٧] إلا أنها ليست متعلقة بـ «كان» كما ذهب أبو البقاء لما سبق أن ذكرنا، وإنما متعلقة بمحذوف تقديره: أعني أو إرادتي.

---

(١) إعراب القرآن ٤١٠/١.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١٧٥/١.
(٣) البيان ٢٢٣/١.
(٤) الفريد ٦٣٨/١.
(٥) إعراب القرآن ٤١٠/١.
(٦) مشكل إعراب القرآن ١٧٥/١.
(٧) البيان ٢٢٣/١.

المسألة الخامسة

الخلاف في اسم « كاد » من قوله تعالى: ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم ﴾

قال تعالى: ﴿ لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم ﴾[1]

قال أبو البقاء: « في فاعل « كاد » ثلاثة أوجه:

أحدها: ضمير الشأن، والجملة بعده في موضع نصب.

والثاني: فاعله مضمر، تقديره: من بعد ما كاد القوم، والعائد على هذا الضمير في « منهم ».

والثالث: فاعلها القلوب، ويزيغ في نية التأخير، وفيه ضمير فاعل، وإنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء [2]، فأما القراءة بالياء فيضعف، على أن أصل هذا التقدير ضعيف. وقد بيناه في قوله[3]: « ما كان يصنع فرعون »[4].

وذكر أبو حيان هذه الأعاريب الثلاثة ثم قال: « وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو، من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها. فبعضهم

---

(١) التوبة ١١٧.

(٢) قرأ حمزة وحفص عن عاصم « يزيغ » بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. إعراب القرءات السبع لابن خالويه ٢٥٧/١.

(٣) الأعراف ١٣٧.

(٤) التبيان ٦٦٢/٢.

أطلق، وبعضهم قيد بغير عسى من أفعال المقاربة، ولا يكون سببيًا وذلك بخلاف « كان » فإن خبرها يرفع الضمير والسببي لاسم « كان »، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم « كاد » بل ولا سبباً له. وهذا يلزم في قراءة الياء أيضاً. وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: (كان يقوم زيد)، وفيه خلاف والصحيح المنع.

وأما الوجه الأخير فضعيف جداً، من حيث أُضمر في « كاد » ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر « كاد » رافعاً سببياً[1] » ، وذهب إلى أن « كاد » زائدة ومعناها مراد [2].

المناقشة والترجيح:

أولاً: أطلق أبو البقاء على اسم « كاد » أنه فاعلها، وهو يريد اسمها كما فعل المبرد [3].

ثانياً: ذكر أبو البقاء في اسم كاد ثلاثة أوجه: أحدها: أن اسم «كاد» ضمير الشأن والجملة بعده في موضع نصب خبر « كاد ».

واعترض أبو حيان على هذا الوجه بأن النحاة يشترطون في خبر أفعال المقاربة أن يكون مضارعاً رافعاً ضمير اسمها. وأجازوا في خبر عسى أن يرفع السببي. والمرفوع هنا ليس ضميراً يعود على اسم « كاد » بل ولا سبباً له.

وذكر صاحب التصريح السبب في اشتراطهم أن يكون خبر أفعال

---

(١) البحر ٥/٥١٨ - ٥١٩.

(٢) السابق نفسه: ٥/٥١٩ .

(٣) انظر: المقتضب: ٣/٦٨ .

المقاربة رافعاً ضمير اسمها قال: « وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك »[١].

قلت: هذا الشرط لا ينطبق على ضمير الشأن حيث ذكر ابن الشجري والرضي أن ضمير الشأن لا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره ؛ لأن الجملة الواقعة خبراً لضمير الشأن هي المبتدأ معنى[٢].

وهذا الوجه ـ وهو كون اسم « كاد » ضمير الشأن والجملة بعده خبر ـ هو قول سيبويه[٣] ونقله عنه النحاس[٤] و لم يذكر الفراء[٥] والزمخشري[٦] غيره، ورجحه ابن عطية[٧] وابن الأنباري[٨]، وأجازه مكي[٩] والمنتجب[١٠] والسمين[١١] وأبو السعود [١٢].

الثاني: أن اسم « كاد » ضمير الحزب أو الفريق لتقدم ذكر أصحاب النبي ﷺ والتقدير: من بعد ما كاد القوم، والعائد على هذا

(١) التصريح ١/٢٠٤.
(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٤٩٧، وشرح الكافية ١/٩١، ٢/٨ .
(٣) انظر الكتاب ١/٧١.
(٤) إعراب القرآن ٢/٢٣٩.
(٥) معاني القرآن ١/٤٥٤.
(٦) الكشاف ٢/٣٠٧.
(٧) المحرر الوجيز ٣/٩٣.
(٨) البيان ١ / ٤٠٦.
(٩) المشكل ١/٣٣٧.
(١٠) الفريد ٢/ ٥١٨ ـ ٥١٩.
(١١) الدر المصون ٣/٥٠٩ ـ ٥١٠.
(١٢) تفسيره ٤/١٠٩.

الضمير في « منهم ».

وقد سبقه إلى إجازة هذا الوجه مكي[١] وابن عطية[٢] وتبعه المنتجب[٣] والسمين[٤] وأبو السعود.[٥] وضعفه أبو حيان لأنه أضمر في «كاد» ضميراً ليس له على من يعود إلا بتوهم ؛ ولأن خبر « كاد » – على هذا الوجه – يكون رافعاً السببي، وذلك ممنوع في غير « عسى » من أفعال المقاربة، وأجدني أوافق أبا حيان في ضعف هذا الوجه [٦].

الثالث: أن « قلوبُ » اسم « كاد » و « يزيغ » في نية التأخير، وفيه ضمير فاعل ؛ أي أن جملة « يزيغ » خبر وسط بين « كاد » واسمها.

قال: « وإنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء، فأما القراءة بالياء فيضعف، على أن أصل هذا التقدير ضعيف » [٧].

فأبو البقاء يرى أن هذا التقدير ضعيف، وقد تكلم عنه عند قوله تعالى: ﴿ ما كان يصنع فرعون﴾[٨]. حيث ذكر في اسم «كان» وجهين:

أحدهما: أن اسم « كان » « فرعون » وفي « يصنع » ضمير فاعل، ثم قال: « وهذا ضعيف ؛ لأن « يصنع » يصلح أن يعمل في « فرعون » فلا يقدر تأخيره، كما لا يقدر تأخير الفعل في قولك: قام زيد » [٩].

---

(١) المشكل ١/ ٣٣٧

(٢) المحرر الوجيز ٣/٩٣.

(٣) الفريد ٢/٥١٩.

(٤) الدر المصون ٣/٥٠٩.

(٥) تفسيره ٤/١٠٩.

(٦) انظر في هذا الوجه المغني ٧٥٣ والتصريح ١/٢٠٤ والهمع ٢/١٤٣.

(٧) التبيان ٢/٦٦٢.

(٨) الأعراف ١٣٧.

(٩) التبيان ١/٥٩٢.

ووافقه أبو حيان في ضعف هذا الوجه بل ذهب إلى امتناعه حيث قال: « وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف والصحيح المنع »[1].

واعترض السمين على عبارة شيخه أبي حيان قال: «كيف يقول: والصحيح المنع؟وهذا التركيب موجود في القرآن،كقوله تعالى:﴿ما كان يصنع فرعون﴾[2]، و﴿كان يقول سفيهنا﴾[3]، وفي قول امرىء القيس:

وإن تكُ قد ساءتك مني خليقة ... ...[4]

فهذا التركيب واقع لا محالة، وإنما اختلفوا في تقديره هل من باب تقديم الخبر، أم لا ؟ فمن منع ؛ لأنه كباب المبتدأ والخبر الصريح، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس بباب الفاعل فكذلك بعد نسخه، ومن أجاز فلأمن اللبس »[5].

وإذا كان أبو حيان يمنع هنا مثل هذا التركيب فإنه قد أجازه في « الارتشاف » في أفعال المقاربة وأجاز تقديره من باب توسيط الخبر بين الفعل ومرفوعه قال: « وتوسطه بين الفعل ومرفوعه، والفعلُ غير مقرون بـ « أنْ » جائز نحو " طفق يصليان الزيدان»[6].

ونص ابن مالك على جواز توسيط أخبار أفعال المقاربة قال:

---

(١) البحر ٥/٥١٩.

(٢) سورة: الأعراف: آية: ١٣٧ .

(٣) سورة: الجن: آية: ٤ .

(٤) تمامه:

فسلي ثيابي من ثيابك تنسل

وهو في ديوانه: ١١٣، وشرح المعلقات للتبريزي ص٤٥.

(٥) الدر المصون ٣/٥١٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/١٢٢.

« وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون»[١].

وأجازه أيضاً ابن عصفور [٢].

وممن أجازوا هذا التقدير في آية المسألة النحاس[٣] ومكي بن أبي طالب[٤] وابن عطية [٥]والمنتجب الهمداني[٦] والقرطبي[٧]والسمين[٨] ونسبه ابن الأنباري للمبرد[٩].

وكي يتخلص أبو حيان من الاشكالات التي ذكرها في الأوجه السابقة ذهب إلى أن « كاد » زائدة ومعناها مراد. قال: «ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون «كاد » زائدة، ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل «كان » إذا زيدت، يراد معناها، ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: « من بعد ما زاغت » بإسقاط «كاد » وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لم يكد يراها﴾[١٠] مع تأثرها بالعامل، وعملها هي، فأحرى أن يدّعى زيادتها

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٥.
(٢) المقرب ١/١٠٠.
(٣) إعراب القرآن ٢/٢٣٩.
(٤) المشكل ١/٣٣٧.
(٥) المحرر الوجيز ٣/٩٣.
(٦) الفريد ٢/٥١٩.
(٧) تفسيره ٨: ١٧٨.
(٨) الدر المصون ٣/٥١٠.
(٩) البيان ١/٤٠٦.
(١٠) النور ٤٠.

وهي ليست عاملة ولا معمولة »[١].

قلت: ما ذهب إليه أبو حيان عليه إشكال أيضاً حيث منع الجمهور زيادة «كاد»[٢].

وإذا كان أبو حيان يستدل هنا بقول الكوفيين بزيادة «كاد» في قوله تعالى: ﴿لم يكد يراها﴾[٣] فإنه قد خطّأ هذا القول عند تعرضه للآية حيث قال: « وقول من اعتقد زيادة « يكد » أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح »[٤].

كما رد القول بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾[٥]، وفيما أورده المجيزون من شواهد قال: « وقالت فرقة: « أكاد »: زائدة لا دخول لها في المعنى بل الإخبار أن الساعة آتية، وأن الله يخفي وقت إتيانها، ورُوي هذا المعنى عن ابن جبير واستدلوا على زيادة «كاد» بقوله تعالى: ﴿ لم يكد يراها ﴾[٦]، وبقول الشاعر وهو زيد الخيل:

سريعٌ إلى الهيجَاءِ شَاكٍ سِلاَحُهُ ... فَمَا إنْ يَكاد قرنُه يتنفَّسُ[٧]

وبقول الآخر:

وأن لا أُلومُ النفسَ مِمَّا أصابني ... وأن لا أكاد بالذي نلت أنجحُ[٨]

---

(١) البحر ٥/٥١٩.
(٢) انظر الدر المصون ٣/٥١٠.
(٣) سورة: النور: آية: ٤٠ .
(٤) البحر ٨ / ٥٤.
(٥) طه: ١٥.
(٦) النور: ٤٠.
(٧) البيت في ديوانه ص: ٧٣. و (شاكي السلاح) حديد السنان والنصل. اللسان (شوك)، وقرن السيف: حده أو نصله. القاموس المحيط (قرن) .
(٨) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ص٢٤.

ولا حجة في شيء من هذا »[1].

ولا حاجة إلى القول بزيادة «كاد» في آية المسألة لإمكان تخريجها على الوجه الأول أو الثالث. والأول أولى.

(١) البحر ٧ /٣١٩.

المسألة السادسة

هل يعمل ما قبل « لا » النافية للجنس فيما بعدها

قال تعالى: ﴿ يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿ قوله تعالى: ﴿ يومئذ ﴾ فيه أوجه:

أحدها: هو تكرار ليوم الأول.

والثاني: هو خبر « بشرى » فيعمل فيه المحذوف، و « للمجرمين » تبيين أو خبر ثان.

والثالث: أن يكون الخبر « للمجرمين » والعامل في « يومئذٍ » ما يتعلق به اللام.

والرابع: أن يعمل فيه « بشرى » إذا قدرت أنها منونة غير مبنية مع «لا»، ويكن الخبر « للمجرمين » ، وسقط التنوين لعدم الصرف ؛ ولا يجوز أن يعمل فيه بشرى إذا بنيتها مع « لا » [2].

وتعقبه أبو حيان في الوجه الأول بقوله: « وقال الزمخشري: و «يومئذ» للتكرير وتبعه أبو البقاء، ولا يجوز أن يكون تكريراً سواء أريد به التوكيد اللفظي أو أريد به البدل ؛ لأن « يوم » منصوب بما تقدم ذكره من (أذكر) أو من (يعدمون البشرى) وما بعد « لا » العاملة في الاسم لا يعمل فيه ما قبلها وعلى تقديره يكون العامل فيه ما قبل «لا»[3].

---

(١) الفرقان ٢٢.

(٢) التبيان ٢/٩٨٣ - ٩٨٤.

(٣) البحر ٨: ٩٧.

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ يومئذ ﴾ أربعة أوجه - كما تقدم - وتعقبه أبو حيان في الوجه الأول وهو كون « يومئذ » للتكرير ؛ لأنه لا يجيز أن يعمل ما قبل « لا » النافية للجنس فيما بعدها.

وقد ردَّ السمين الحلبي على أبي حيان إذ يقول - بعد أن ذكر رأي الزمخشري وأبي البقاء واعتراض أبي حيان عليهما -: « وما رده ليس بظاهر وذلك لأن الجملة المنفية معمولة للقول المضمر الواقع حالاً من « الملائكة »، و « الملائكة » معمولة لـ « يرون » و « يرون » معمولة لـ « يوم » خصص بالإضافة فـ « لا » وما في حيزها من تتمة الظرف الأول من حيث إنها معمولة لبعض ما في حيزه، فليست بأجنبية، ولا مانعة من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، والعجب له كيف تخيل هذا وغفل عما قلته فإنه واضح مع التأمل ؟! » [1].

وما ذهب إليه الزمخشري وأبو البقاء مؤيد بأقوال جماعة من العلماء، أجازوا ما أجازاه، ممايعني أنهم يجيزون أن يعمل ما قبل « لا » النافية للجنس فيما بعدها، منهم الزجاج [2]، والنحاس [3]، والقرطبي [4]، والمنتجب [5]، والبيضاوي [6]، وأبو السعود [7].

---

(١) الدر المصون ٥/٢٥٠.
(٢) معاني القرآن ٤/٦٣.
(٣) إعراب القرآن ٣/١٥٦.
(٤) انظر تفسيره ١٣/١٦.
(٥) الفريد ٣/٦٢٧.
(٦) انظر تفسيره ٤/٩٢.

فهؤلاء يجيزون مطلقاً، وأبو حيان يمنع مطلقاً.

ويمكن التوفيق بينهما على رأي السمين ؛ لأن الفصل بغـير الأجنـبي مغتفر في كثير من الأبواب النحوية.

(٧) انظر تفسيره ٦/٢١١.

المسألة السابعة

حذف الفاعل

قال تعالى: ﴿ وما نرى معكم شفعاءَكُم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاءُ لقد تقطعَ بَيْنَكُم وضلَّ عنكم ما كنتم تزعمون ﴾[1].

قال أبو البقاء: « بينكم » يقرأ[2] بالنصب، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو ظرف لتقطع، والفاعل مضمر ؛ أي: تقطع الوصل بينكم، ودل عليه شركاء.

والثاني: هو وصف لمحذوف، أي لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل.

والثالث: أن هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش ومثله [3]: ﴿ ومنا الصالحون ومنا دون ذلك﴾[4].

وتعقبه أبو حيان في الوجه الثاني بقوله: « وأجاز أبو البقاء أن يكون «بينكم» صفة لفاعل محذوف أي: لقد تقطع شيء بينكم أو وصل وليس بصحيح ؛ لأن الفاعل لا يحذف » [5].

---

(١) الأنعام ٩٤.

(٢) في الكشف ١/٤٤٠: لقد تقطع بينكم: قرأه نافع، والكسائي وحفص بالنصب، وقرأه الباقون بالرفع.

(٣) الجن ١١.

(٤) التبيان ١/٥٢٢.

(٥) البحر ٤/٥٨٨.

المناقشة والترجيح:

أجاز أبو البقاء في « بينكم » ثلاثة أوجه - كما تقدم - وتعقبه أبو حيان في الوجه الثاني بأن الفاعل لا يحذف. ويفهم من قول أبي حيان: « لأن الفاعل لا يحذف » أنه يمنع حذف الفاعل مطلقاً.

إلا أنه في « الارتشاف » يجيز حذف الفاعل في مواضع حيث قال: « لا يجوز حذف الفاعل إلا مع المصدر نحو قوله: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة﴾[1] أو في باب النائب فتغير صيغة المسند إليه نحو: ضرب زيد، أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل مَنْ أُكْرِمُ ؟ فتقول: زيداً أي: أكرم زيداً. وذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله »[2].

وفي موضع آخر من الارتشاف ذهب إلى أن الفاعل منوي مع المصدر، وليس بمحذوف ولا مضمر - قال - في قوله تعالى: ﴿ بسؤال نعجتك ﴾[3] -: « ومذهب البصريين أن الفاعل محذوف، ومذهب الكوفيين أنه مضمر في المصدر، ومذهب ابن القاسم الأبرش: أنه منوي ولا يقال: هو محذوف، ولا مضمر بل منوي إلى جنب المصدر وتجوز إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول كقوله تعالى: ﴿وأَكْلِهِم أموالَ النّاسِ ﴾[4]. وهذا الاختيار »[5].

وعلى مذهب « الأبرش » الذي اختاره أبو حيان يمكن توجيه إعراب

---

(١) البلد: ١٤ .
(٢) ٢/ ١٨٢.
(٣) سورة ص آية ٢٤.
(٤) النساء ١٦١.
(٥) ٣/١٧٤.

أبي البقاء، فلعل أبا البقاء يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً وأنه منوي ؛ لأنه (أي: أبا البقاء) قد صرح في موضع آخر بعدم جواز حذف الفاعل [1].

وإلى هذا ذهب السمين في رده على شيخه أبي حيان حيث ذكر رأي أبي البقاء ثم قال: « ورده الشيخ بأن الفاعل لا يحذف، وهذا غير رد عليه فإنه يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً وأن شيئاً قام مقامه، فكأنه لم يحذف » [2].

---

(١) التبيان ٢/٩٢١.

(٢) الدر المصون ٣/١٢٧.

المسألة الثامنة

معاني « بدّل » ومحل دخول الباء

قال تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً وأحلّوا قومهم دار البوار ﴾[١].

قال أبو البقاء: « قوله تعالى: ﴿ كفراً ﴾: مفعول ثانٍ لـ « بدل »[٢].

قال أبو حيان: « و ﴿ نعمة الله ﴾ هو المفعول الثاني، لأنه هو الذي يدخل عليه حرف الجر أي: بنعمة الله، وكفراً هو المفعول الأول كقوله: ﴿ فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾[٣] أي بسيئاتهم حسنات. فالمنصوب هو الحاصل، والمجرور بالباء أو المنصوب على إسقاطها هو الذاهب، على هذا لسان العرب، وهو على خلاف ما يفهمه العوام، وكثير ممن ينتمي إلى العلم. وقد أوضحنا هذه المسألة في قوله في البقرة: ﴿ ومن يتبدل الكفر بالإيمان ﴾[٤] وإذا قدرت مضافاً محذوفاً وهو شكر نعمة الله. فهو الذي دخلت عليه الباء ثم حذفت، وإذا لم يقدر مضاف محذوف فالباء دخلت على نعمة ثم حذفت... وزعم الحوفي وأبو البقاء أن ﴿كفراً ﴾ هو مفعول ثان لـ ﴿ بدلوا ﴾، وليس بصحيح ؛ لأن « بدل » من أخوات « اختار »، فالذي يباشره حرف الجر هو المفعول الثاني، والذي يصل إليه الفعل بنفسه لا بواسطة

---

(١) إبراهيم ٢٨.

(٢) التبيان ٢/ ٧٦٩

(٣) الفرقان: ٧٠ .

(٤) سورة البقرة: ١٠٨.

حرف الجر هو المفعول الأول »[1].

المناقشة والترجيح:

غلط أبو حيان من يجيزون دخول الباء على الحاصل المعوض، وذهب إلى أن هذه الباء لا تدخل إلا على الذاهب المعوض منه.

وقد كفانا ابن لب[2] مشقة الرد على أبي حيان، حيث ألف في هذه المسألة رسالة[3] بين فيها استعمالات « بدّل » ومحل دخول الباء في كل وجه، ورد على أبي حيان تخطئته لكثير من المصنفين والشعراء في هذه المسألة.

وقد أورد السيوطي رسالة ابن لب في كتابه المسمى « عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ».

وملخص رسالة ابن لب [4]: أن لأفعال مادة « بدل » في الاستعمال أربعة أوجه:

---

(١) البحر ٦/٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٢) هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي المالكي، كان عارفاً بالعربية واللغة، ومن مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، شرح تصريف التسهيل، الباء الموحدة توفي سنة ٧٨٢هـ انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٢٥٣، الكتيبة الكامنة ٦٧، نفح الطيب ٥/٥١٢، بغية الوعاة ٢/٢٤٣.

(٣) قام بتحقيق هذه الرسالة الدكتور عياد الثبيتي ونشرها في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت - المجلد التاسع والعشرون / الجزء الأول ص ١٦٣ لعام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م معتمداً على كتاب عقود الزبرجد للسيوطي.

(٤) انظر كتاب: عقود الزبرجد للسيوطي. تحقيق د. حسن بن موسى الشاعر. المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العددان ٧٣، ٧٤ محرم - جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ ص ٧٧ - ٨٨.

١- أن يقصد بالتبديل أو الإبدال تغيير الشيء بنقله وتحويله، فيتعدى إلى اسمين منقول ومنقول إليه، ومحل دخول الباء في هذا الوجه إنما هو العوض الحاصل، ويجرد المتروك ؛ لأنه المغير، فإنما تريد أخلفت هذا بذاك ونسخته به.

قال: « ومما جاء من هذا مع دخول الباء على الحاصل قول حبيب:

بِسَيْب أبي العباس بُدِّلَ أَزْلُنا بخفْضٍ وصِرْنا بَعدَ جَزْرٍ إلى مدٍّ[1]

فأدخل الباء على الحاصل حين رفع المتروك ».

« ثم قد يأتي محل الباء مجرداً منصوباً وهو كثير، كقوله تعالى: ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض﴾[2] وكقوله: ﴿ بدلوا نعمة الله كفراً﴾[3]. وقوله: ﴿ فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾ [4].

٢- أن يقصد بالتبديل أو الإبدال جعل شيء مكان شيء وبدلاً منه. فأصل الاستعمال في هذا الوجه تجريد الحاصل ودخول الباء على المتروك ؛ لأنك تريد جعلت هذا بديل هذا وعوضاً منه. فمن هذا قول امرئ القيس:

سنبدل إن أبدلت بالود آخرا[5]

---

(١) البيت لأبي تمام في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي. والسَّيب: العطاء، والأَزْلُ: الضيق والشدة.

(٢) إبراهيم ٤٨.

(٣) إبراهيم ٢٨.

(٤) الفرقان ٧٠.

(٥) هذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

أأسماء أمسى ودها قد تغيرا

وهو في ديوانه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص٦١.

٣- أن ترد البنية مؤدية معنى أعطى مُعطَى شيئاً عوض شيء، وذلك المعطى هو محل تعاقب العوضين فيطلب الفعل ثلاثة يتعدى إليها، إلى الآذن المأخوذ منه بنفسه وإلى المعطى المأخوذ كذلك، وإلى المتروك بالباء - كقوله تعالى: ﴿ وبدلناهم بجنتيهم جنتين﴾(١). وقد تحذف الباء مع محلها اختصاراً لفهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿ عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها ﴾(٢) أي أن يبدلنا بها خيراً منها.

قال: ولا يمتنع في هذا الوجه أن تقول: بدّلتك من كذا بكذا فتدخل الباء على العوض الحاصل، أي جعلتك تتعوض كما في مثل:

تعوض بالحجارة من حُجُور (٣)

٤- أن يقصد معنى التعوض أو الاستعاضة، فيكون المعنى: أخذت كذا عن كذا أو استخذته، فيتعدى الفعل في هذا الوجه إلى شيئين ينصب أحدهما وهو الحاصل المأخوذ، ويجر المتروك بالباء وهو المأخوذ عنه - كقوله تعالى: ﴿ ومن يتبدل الكفر بالإيمان ﴾(٤). أي: يتعوض.

قال: « وربما جر الحاصل بالباء والمتروك بمن عند قصد التعوض، ومنه قول المعري:

إذا الفتى ذم عيشاً في شبيبته	فما يقول إذا عصر الشباب مضى
وقد تعوضت من كلٍّ بمشبهه	فما وجدت لأيام الصبا عوضا(٥)

---

(١) سبأ ١٦

(٢) القلم: ٣٢ .

(٣) صدر بيت قيل في رثاء ابن صغير وعجزه كما أورده ابن لب في الوجه الرابع: وبان عن التريب إلى التراب.

(٤) البقرة: ١٠٨ .

(٥) البيتان في ديوانه سقط الزند ص٧٠.

قال: « فهذه أربعة أوجه على أربعة مقاصد، تتعين الباء في المقصد الأول المعوض الحاصلَ، ويجوز دخولها عليه في بعض المواضع في الثالث والرابع ».

وآية المسألة – كما ذكر ابن لب – داخلة في الوجه الأول ؛ لأن المراد بالتبديل في الآية التغيير كما ذكر الزمخشري قال: « فكأنهم غيروا الشكر إلى الكفر وبدلوه تبديلاً »[1].

فحق الباء أن تدخل على « كفراً » لأنه هو العوض الحاصل. وعلى هذا يترجح قول أبي البقاء ؛ لأنه لما أسقطت الباء انتصب « كفراً » على أنه مفعول ثان.

ويمكن أن يجاب عن اعتراض أبي حيان من وجه آخر: وهو أن « بدّل » قد يقصد بها معنى (جعل وصيّر) يقول الفيومي:

« وبدل الله السيئات حسنات يتعدى إلى مفعولين بنفسه ؛ لأنه بمعنى جعل وصير »[2].

وهو حينئذ لايحتاج إلى الباء، ظاهرة أو مقدرة، ويصبح المحول عن صفته مفعولاً أول، والمحول إليه مفعولاً ثانياً، ومن ذلك آية المسألة، إذ يصح أن يكون « بدّل » في الآية بمعنى (جعل)، أي: جعلوا نعمة الله كفراً، أو جعلوا شكر نعمة الله كفراً، فيكون نظير قوله تعالى: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾[3] أي شكر رزقكم تكذيبكم[4].

(١) الكشاف ٥٣٣/٢.

(٢) المصباح المنير باب الباء مع الدال وما يثلثهما.

(٣) سورة: الواقعة: آية: ٨٢.

(٤) انظر: الدر المصون: ٢٦٩/٦ .

المسألة التاسعة

تعليق « تفكّر »

قال تعالى: ﴿ أولم يتفكّروا ما بصاحبهم من جِنّة إنْ هو إلا نذيرٌ مبين ﴾[1].

قال أبو البقاء: « في « ما » وجهان:

أحدهما: نافية، وفي الكلام حذف، تقديره: أو لم يتفكروا في قولهم به جنة.

والثاني: أنها استفهام ؛ أي أو لم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله ؟

وقيل: هي بمعنى الذي ؛ وعلى هذا يكون الكلام خُرّج على زعمهم »[2].

قال أبو حيان: « والظاهر أنَّ « يتفكروا » معلّق عن الجملة المنفية وهي في موضع نصب بـ « يتفكروا » بعد إسقاط حرف الجر ؛ لأن التفكر من أعمال القلوب فيجوز تعليقه والمعنى أو لم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن الرسول فإنه منتف لا محالة، ولا يمكن لمن أنعم الفكر نسبة ذلك إليه. ونقل نص كلام أبي البقاء ثم قال: وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، و « تفكر » مما ثبت في اللسان تعليقه فلا ينبغي أن يعدل عنه. »[3].

---

(١) الأعراف: ١٨٤.

(٢) التبيان ١/٦٠٥.

(٣) البحر ٥/٢٣٤ - ٢٣٥.

المناقشة والترجيح:

التعليق: عبارة عن إبطال عمل الفعل لفظاً لا محلاً ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينه وبين معموله [١].

ولا يختص التعليق بباب « ظن » بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت الجملة المعلقة إلى ثلاثة أقسام[٢]:

١- أن تكون في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر إن كان الفعل مما يتعدى إلى واحد بالحرف نحو: فكّرت أبو من زيدٌ.

٢- أن تكون في موضع المفعول المسرح، إن كان الفعل مما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو: « عرفت أبو من زيد ».

٣- أن تكون في موضع المفعولين إن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين نحو قوله تعالى: ﴿ ولتعلمنّ أينا أشد عذاباً ﴾ [٣].

إلا أنهم اشترطوا لتعليق القلبي من غير باب « ظن » أن يكون تعليقه بالاستفهام خاصة، ومن ذلك الفعل: « تَفَكَّرَ » .

وبعد هذا التقديم نعود إلى آية المسألة حيث أجاز أبو البقاء في «ما» وجهين:

أحدهما: أن تكون نافية، وفي الكلام حذف، تقديره: أو لم يتفكروا في قولهم: به جنة .

الثاني: أنها استفهام؛ أي: أو لم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من

---

(١) شرح قطر الندى: ١٩٢.

(٢) انظر المقرب ١/١٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠- ٣٢١ والمغني ٥٤٣- ٥٤٥.

(٣) طه: ٧١.

الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله؟

وحكى وجهاً ثالثاً : وهو أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي، ويكون الكلام خرج على زعمهم .

ووصف أبو حيان هذه الأوجه بالضعف، وأنه ينبغي أن ينزه القرآن عنها. إلا أنه لم يبين سبب ضعف كل وجه .

ويفهم من كلامه أن السبب في ضعفها جميعاً هو أن « تفكّر » من الأفعال التي تعلق عن العمل، فلا ينبغي أن يعدل عن ذلك .

قلت: لم يمنع أبو البقاء تعليق « تفكّر » في آية المسألة، وليس التعليق ممتنعاً في كل الأوجه التي ذكرها، بل إن أبا البقاء كان أكثر دقة من أبي حيان، حيث ذكر الأوجه التي تحتملها « ما » وأعطى كل وجه ما يناسبه من تقدير، فأجاز أن تكون « ما » نافية، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، إلا أن أبا البقاء قدر معمول « يتفكروا » محذوفاً، أي: أو لم يتفكروا في قولهم: به جنة؛ لأن « تفكّر » لا تُعَلَّق إلا مع الاستفهام، كما ذكر ابن مالك[1]، والسيوطي[2] .

وعلى هذا يكون الوقف على قوله: « يتفكروا » ، وجملة « ما بصاحبهم من جِنّة » استئنافية[3]، وهو قول ابن عطية[4]، وأجازه المنتجب[5]، والقرطبي[6] .

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٨٩ .

(٢) الهمع: ٢/٢٣٥ .

(٣) انظر: حاشية الصبان: ٢/٣٢ .

(٤) المحرر الوجيز: ٢/٤٨٢ .

(٥) الفريد: ٢/٣٨٨ .

(٦) تفسيره: ٧/٢٠٩ .

وأجاز أن تكون « ما » استفهامية، أي: أو لم يتفكروا أيُّ شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله؟ وعلى هذا الوجه يصح التعليق. وإليه ذهب ابن مالك[1]، وابن هشام[2]، وتقدير أبي البقاء يحتمل ذلك .

أما الوجه الثالث الذي ذكره أبو البقاء، فيفهم من كلامه أنه وجه مرجوح عنده، حيث قال: « في « ما » وجهان » ، ولم يقل ثلاثة، وذكرهما، ثم قال: « وقيل: « هي بمعنى الذي » .

وبهذا يتضح أن اعتراض أبي حيان في هذه المسألة مردود عليه.

---

(١) شرح التسهيل: ٨٩/٢ .

(٢) المغني: ٥٤٣ـ ٥٤٤ .

المسألة العاشرة

تعدد المفعول له

قال تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون﴾(١)

قال أبو البقاء: « و (حزناً) مفعول له، أو مصدر في موضع الحال، أو منصوب على المصدر بفعل دال عليه ما قبله، و(ألا يجدوا) يتعلق بـ(حزن)، وحرف الجر محذوف، ويجوز أن يتعلق بـ(تفيض) »(٢) .

قال أبو حيان: « وانتصب (حزناً) على المفعول له، والعامل فيه: (تفيض) . وقال أبو البقاء: أو مصدر في موضع الحال، و(أن ألا يجدوا) مفعول له أيضاً، والناصب له (حزناً). قال أبو البقاء: « ويجوز أن يتعلق بـ(تفيض). انتهى. ولا يجوز ذلك على إعرابه (حزناً) مفعولاً له، والعامل فيه (تفيض)؛ لأن العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف، أو البدل . »(٣) .

المناقشة والترجيح:

ذكر السيوطي في الهمع(٤):أنه لا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان، أو مجروراً،ولم أجد أحداً من النحاة المتقدمين يمنع ذلك.وإنما منعه

---

(١) سورة: التوبة: آية: ٩٢ .

(٢) التبيان: ٢/٦٥٥ .

(٣) البحر: ٥/٤٨٤ .

(٤) ٣/١٣٥ .

أبو حيان إذا لم يكن المفعول له الثاني معطوفاً على الأول،أو بدلاً منه.

وهذا الشرط الذي ذكره أبو حيان لجواز تعدد المفعول له لم يشترطه أحد من المتقدمين ممن جوزوا تعدد المفعول له بل أجازوا ذلك مطلقاً ، ومنهم النحاس[١]، ومكي بن أبي طالب [٢]، والزمخشري[٣] وتبعهم المنتجب [٤]والرازي[٥] والقرطبي[٦] والبيضاوي[٧] وأبو السعود [٨].

وذكر عباس حسن[٩] أن العلة في منع تعدد المفعول له هي: أن العلة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة، والسبب الواحد لا يوجد إلا مسبَّبا عنه واحداً.

وهذه العلة التي ذكرها غير مقنعة، لأن العلة في وجود الشيء قد تتعدد كما في حالة العطف التي يجيزها المانعون، ففي مثل قولك: «كافأت المجتهد تقديرا لاجتهاده، وحفزا له على مواصلة الاجتهاد» تعددت العلة في المكافأة. فلم يجوز تعدد العلة في حالة العطف، ولا يجوز في غيرها؟! ولا فرق.

---

(١) إعراب القرآن ٢/٢٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٨.

(٣) الكشاف ١/٦١٩.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٣٨.

(٥) انظر تفسيره ١١/ ٢٣٥.

(٦) انظر تفسيره ٦/١٧٤ .

(٧) انظر تفسيره ٣/٧٨.

(٨) انظر تفسيره ٤/٩٢-٩٣.

(٩) النحو الوافي: ٢/٢٤١ .

المسألة الحادية عشرة

عطف المفعول له المنصوب على محل المجرور

قال تعالى: ﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذي ظلموا وبشرى للمحسنين ﴾[١].

قال أبو البقاء: « و (بشرى) معطوف على موضع (لينذر). »[٢].

قال أبو حيان: « و (بشرى) قيل: معطوف على مصدق، فهو في موضع رفع، أو على إضمار (هو).

وقيل: منصوب بفعل محذوف معطوف على (لينذر) ؛ أي: ويبشر بشرى. وقيل: منصوب على إسقاط الخافض، أي: ولبشرى. وقال الزمخشري وتبعه أبو البقاء: « وبشرى في محل النصب معطوف على محل (لينذر) ؛ لأنه مفعول له»[٣] انتهى. وهذا لا يجوز على الصحيح من مذهب النحويين لأنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون المحل بحق الأصالة وأن يكون للموضع محرز.

والمحل هنا ليس بحق الأصالة ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له، وإنما النصب ناشيء عن إسقاط الخافض لكنه لما كثر بالشروط المذكورة في النحو، وصل إليه الفعل فنصبه »[٤].

---

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) التبيان ١١٥٥/٢.

(٣) الكشاف ٢٩٤/٤.

(٤) البحر ٤٣٨/٩.

المناقشة والترجيح:

يقول ابن مالك عن المفعول له: « وينصبه مُفهم الحدث ظاهراً أو مقدراً نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر »[١].

وعليه فالمفعول له كالمفعول به المصاحب حرف الجر من حيث العامل فيهما ؛ وهو الفعل اللازم أو المنتهى في التعدي[٢].

ويمكننا الحكم على محل المفعول له بالنظر إلى نظيره.

فلو نظرنا إلى المفعول به المصاحب لحرف الجر لوجدنا أن الأصل فيه أن لايأتي إلا مجروراً . وإنما ينصب إذا نزع الخافض. ومع هذا فمحل الجار والمجرور النصب. ولذا صح أن يعطف المنصوب على محله.

قال ابن جني: « ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك، فتقول: مررت بزيد وعمراً »[٣].

ويقول ابن يعيش: « ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان: الجر والنصب نحو قولك: مررت بزيد وعمرٍو وعمراً ؛ فالجر على اللفظ والنصب على الموضع »[٤].

ولو طبقنا هذا على المفعول له لا نطبق تماماً ؛ فالمفعول له كأنما هو فرع عن المفعول به إذ هو من المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر. ولعل هذا ما جعل جمهور النحاة يسمون المفعول له المصاحب لحرف الجر مفعولاً به[٥].

---

(١) شرح التسهيل ١٩٦/٢.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٢.

(٣) الخصائص ١٠٦/١ وانظر ١٠٢.

(٤) شرح المفصل ٦٥/٧.

(٥) انظر حاشية الصبان ١٢٢/٢ وحاشية الخضري ٢٨٧/١.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن يعيش من أن المفعول له مما تعدى إليه الفعل باللام وأن محل هذه اللام النصب إذ يقول عن المفعول له: « وإنما كان أصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والغرض. والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازماً، أو منتهياً في التعدي فعدى باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال: فعلت ذاك حذار الشر، وأتيتك مخافة فلان ؛ وأصله لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب، كما يقال: ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾[1] واستغفرت الله ذنباً »[2].

وقد ذكر السمين الحلبي أن الأصل في المفعول له النصب وأن الجر فرع فيه إذ يقول راداً على شيخه أبي حيان: « قوله: (الأصل في المفعول له الجر بالحرف » ممنوع بدليل قول النحويين: إنه ينصب بشروط ذكروها. ثم يقولون: ويجوز جره بلام. فقولهم: (ويجوز) ظاهر في أنه فرع لا أصل. »[3].

ويمكن أن يضاف إلى رد السمين أن النحاة جعلوا المفعول له في باب المنصوبات، ولو كان الأصل فيه الجر لكان باب المجرورات به أولى.

وهناك دليل آخر على أن الأصل فيه النصب وهو: لو كان الأصل في المفعول له الجر لجاز لنا أن نعطف بالجر على محل المفعول له المنصوب لأن المحل حينئذ جر بحق الأصالة. وقد منع المبرد كون المحل

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) شرح المفصل ٢/٥٣.

(٣) الدر المصون ٦/١٣٨.

جراً إذ يقول: «ولا يجوز مع حذف حرف الجر أن يكون الموضع جراً»[١].

وعلى ما تقدم فإني لا أرى قادحاً في صحة إعراب الزمخشري وأبي البقاء وهو عطف « بشرى » على محل « لينذر » لأنه نصب بحق الأصالة.

ثم إنهما لم ينفردا بهذا الوجه بل وافقهما كل من: المنتجب[٢] والسمين[٣] والبيضاوي[٤] وأبو السعود[٥] والكرخي[٦].

---

(١) المقتضب ٢/٢٤٧ .

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٢٩٣ .

(٣) الدر المصون ٦/١٣٧ .

(٤) تفسيره ٥/٧٣ .

(٥) تفسيره ٨/٨٢ .

(٦) الفتوحات الإلهية ٤/١٢٧ .

المسألة الثانية عشرة

هل ينتصب (أرضاً) على الظرفية؟

قال تعالى: ﴿ اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم﴾[١].

قال أبو البقاء: « قوله تعالى: ﴿ أرضاً ﴾: ظرف لاطرحوه ؛ وليس بمفعول به ؛ لأن طرح لا يتعدى إلى اثنين.

وقيل: هو مفعول ثان ؛ لأن اطرحوه بمعنى أنزلوه ؛ وأنت تقول: أنزلت زيداً الدار»[٢].

قال أبو حيان: « وانتصب أرضاً على إسقاط حرف الجر قاله الحوفي[٣] وابن عطية[٤] ؛ أي: في أرض بعيدة من الأرض التي هو فيها، قريب من أرض يعقوب. وقيل: مفعول ثان على تضمين اطرحوه معنى أنزلوه كما تقول أنزلت زيداً الدار وقالت فرقة: ظرف، واختاره الزمخشري[٥]، وتبعه أبو البقاء قال الزمخشري: أرضاً منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس، ولإبهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف المبهمة. وقال ابن عطية: وذلك خطأ بمعنى كونها منصوبة على الظرف قال: لأن الظرف ينبغي أن

---

(١) يوسف: ٩ .

(٢) التبيان ٢/٧٢٣ .

(٣) انظر الدر المصون ٤/١٥٧ والفتوحات الإلهية ٢/٤٣٦ .

(٤) المحرر الوجيز ٣/٢٢٢ .

(٥) الكشاف ٢/٤٢٩ .

يكون مبهما، وهذه ليست كذلك، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ونحو ذلك فزال بذلك إبهامها. ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض فتبين أنهم أرادوا أرضاً بعيدة غير التي هو فيها قريب من أبيه انتهى. وهذا الرد صحيح، لو قلت: جلست داراً بعيدة أو قعدت مكاناً بعيداً لم يصح إلا بوساطة في، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر، أو مع « دخلت » على الخلاف في « دخلت » أهي لازمة أم متعدية. »[1].

المناقشة والترجيح:

ذكر النحاة أن ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه[2]، أو هو ماليس له صورة، أي هيئة وشكل محسوس. ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه[3]: كأسماء الجهات نحو: أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم على الظرف: إلا بوصف يخصصه، أو ما في حكمه نحو: قعدت مكاناً صالحاً والجهة كذلك فلا تقول: قعدت قداماً ولا خلفاً إلا على الحال كأنك قلت: قعدت متقدماً، ومتأخراً فإن خصصته بالإضافة

---

(١) البحر ٢٤٣/٦ .

(٢) أوضح المسالك ٣٦/٢ .

(٣) حاشية الخضري ٢٩٢/١ .

جاز نحو: قعدت خلفك وقدامك[1].

الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عاملة، كـ « ذهبت مذهب زيد » و« رميت مرمى عمرو » وقوله تعالى: ﴿ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾ [2]. [3]

أما اسم المكان المختص: وهو ماله أقطار تحويه[4] أو هو ماله اسم من جهة نفسه وقيل هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض[5] كالدار، والحانوت، والمسجد، وما أشبه ذلك، فهذا النوع لا ينتصب ظرفاً، ولا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة « في » إذا أريد معنى الظرفية كـ « جلست في الدار » ولا يجوز إسقاط الحرف إلا قليلاً، ومتى جاء يحفظ ولا يقاس عليه [6].

وبعد هذا التقديم نعود إلى أصل المسألة فأبو البقاء ومن قبله مكي[7] وابن الأنباري[8]، والزمخشري[9] ذهبوا إلى أن « أرضاً » منصوب على أنه ظرف مكان ؛ لأنه مبهم، ومنع النحاس[10] وابن عطية [11]وأبو حيان

---

(١) الارتشاف ٢/٢٥١ والهمع ٣/١٥٢ .

(٢) الجن: ٩ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/٣٦ والبسيط ١/٤٩٢ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٦٠ .

(٥) انظر الهمع ٣/١٥٣ .

(٦) انظر البسيط ١/٤٩٢ والهمع ٣/١٥٣ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٠ .

(٨) البيان ٢/٣٤ .

(٩) الكشاف ٢/٤٢٩ .

(١٠) إعراب القرآن ٢/٣١٥ .

(١١) المحرر الوجيز ٣/٢٢٢ .

نصبه على الظرفية ؛ لأنها أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية فزال بذلك إبهامها.

قلت: إنما يحكم على الظرف بكونه مبهماً أو مختصاً بما يفهم منه من أصل وضعه قبل طروء الطوارئ عليه، فمثلاً أسماء الجهات نحو: أمام، خلف، قد تخصص بالإضافة فتقول: وقفت أمامك وجلست يمينك ومع هذا فهي منصوبة على الظرفية ؛ لأنه لا يعتد بما طرأ عليها من تخصيص ما دامت مبهمة في أصل وضعها.

يقول ابن أبي الربيع عن المبهمات من أسماء المكان: « وإنما يقع الاختصاص فيها بالإضافة، أو بالألف واللام، وهذا عارض لا يعتد به، وإنما يعتد بما يفهم من اللفظ من أصل وضعه، قبل طروء الطوارئ عليه»[1].

و « أرضاً » مبهمة في أصل وضعها ؛ إذ ليست مختصة بمكان دون آخر، يقول السمين بعد أن نقل كلام ابن عطية وأبي حيان: « وفي الكلامين نظر، إذ الظرف المبهم عبارة عما ليس له حدود تحصره، ولا أقطار تحويه، و « أرضاً » في الآية الكريمة من هذا القبيل »[2].

أما ما حصل لها من تخصيص بأنها بعيدة أو قاصية فهو تخصيص طارئ مفهوم من السياق لا يخرجها عن إبهامها وينبغي ألا يعتد به كما لم يعتد بالإضافة في قولك: «وقفت أمامك » وبالوصف في قولك « هو مكاناً صالحاً »[3].

---

(١) البسيط ١/٤٩٢ .

(٢) الدر المصون ٤/١٥٧ .

(٣) من أمثلة سيبويه الكتاب ١/٤٠٤ .

المسألة الثالثة عشرة

حكم النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ

قال تعالى: ﴿ وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين ﴾ [1].

قال أبو البقاء: ﴿إلا الفاسقين﴾ مفعول يضل وليس بمنصوب على الاستثناء لأن يضل لم يستوف مفعوله قبل إلا » [2].

قال أبو حيان: « و (الفاسقين) مفعول يضل لأنه استثناء مفرغ، ومنع أبو البقاء أن يكون منصوباً على الاستثناء ويكون مفعول يضل محذوفاً تقديره: وما يضل به أحداً إلا الفاسقين، وليس بممتنع، وذلك أن الاسم بعد إلا: إما أن يفرّغ له العامل، فيكون على حسب العامل نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً وما مررت إلا بزيد، إذا جعلت زيداً وزيد معمولاً للعامل قبل إلا، أو لا يفرغ. وإذا لم يفرغ فإما أن يكون العامل طالباً مرفوعاً فلا يجوز إلا ذكره قبل إلا وإضماره إن كان مما يضمر، أو منصوباً أو مجروراً فيجوز حذفه لأنه فضلة وإثباته. فإن حذفته كان الاسم الذي بعد إلا منصوباً على الاستثناء فتقول: ما ضربت إلا زيداً وما مررت إلا عمراً، تريد ما ضربت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا عمراً، قال الشاعر [3]:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ... ولم ينج إلا جفنَ سيف ومئزرا

---

(١) البقرة: ٢٦ .

(٢) التبيان ١/٤٤ .

(٣) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢٢ ومجالس ثعلب ٤٥٦ والمقرب ١/١٦٧ واللسان : جفن .

يريد ولم ينج بشيء إلا جفن سيف، وإن أثبته ولم يحذفه، فله أحكام مذكورة.

فعلى هذا الذي قد قعده النحويون يجوز في الفاسقين أن يكون معمولاً ليضل، ويكون من الاستثناء المفرغ ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء ويكون معمول «يضل» قد حذف لفهم المعنى »[1].

المناقشة والترجيح:

منع أبو البقاء نصب « الفاسقين » على الاستثناء ؛ لأن الفعل لم يستوف مفعوله. فكلامه منصبٌ على ما إذا لم يستوف الفعل مفعوله. ولم يتعرض لمسألة تقدير مفعول محذوف ونصب « الفاسقين » - عند ذاك - على الاستثناء بمنع أو إجازة.

وعلى هذا فتعقب أبي حيان في غير محله.

أما ما أجازه (أي: أبو حيان) من تقدير مفعول محذوف ونصب « الفاسقين » على الاستثناء فيظهر لي أن عدم التقدير أولى ؛ لأن المعنى بيّن ولا حاجة إلى تكلف تقدير مفعول محذوف.

أما الشاهد الذي اعتمد عليه أبو حيان فله خصوصيته ؛ إذ لا يمكن جعل الاستثناء فيه مفرغاً، لأن الفعل غير متعد بنفسه. كذلك المعنى لا يتم إلا بتقدير محذوف بخلاف الآية.

---

(١) البحر ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .

المسألة الرابعة عشرة

تقديم معمول العامل المضاف إليه « غير » على العامل

قال تعالى:﴿فذلك يومئذٍ يومٌ عسير. على الكافرين غيرُ يسير﴾[١]

قال أبو البقاء: « و « على » يتعلق بـ « عسير » أو هي نعت له، أو حال من الضمير الذي فيه، أو متعلق بـ « يسير » أو لما دل عليه. »[٢].

وتعقبه أبو حيان بقوله: « وأجاز أبو البقاء أن يتعلق « على الكافرين» بـ «يسير » أي: غير يسير على الكافرين ؛ وينبغي ألا يجوز ؛ لأن فيه تقديم معمول العامل المضاف إليه غير على العامل. وهو ممنوع على الصحيح، وقد أجازه بعضهم فيقول: أنا بزيد غير راض »[٣].

المناقشة والترجيح:

« غير » إما أن يراد بها النفي أو لا، فإن لم يرد بها النفي لم يجز تقديم معمول ما أضيفت إليه « غير » عليها، فلا تقول في (جاء القوم غير ضاربٍ زيداً): جاء القوم زيداً غير ضارب.

وإن أريد بـ « غير » النفي فثلاثة مذاهب [٤]:

١- أنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على « غير » مطلقاً. وهو

(١) المدثر: ٩ ، ١٠ .

(٢) التبيان ٢/١٢٥٠ .

(٣) البحر ١٠/٣٢٨ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣/٢٣٦، والارتشاف ٢/٥٠٩، والدر المصون ١/٨٣-٨٤، والهمع ٤/٢٧٨ - ٢٧٩ .

مذهب السيرافي، والزمخشري[1] وابن مالك، والرضي[2]، وابن هشام[3].

واستدلوا بقول الشاعر:

فتى هو حقاً غيرُ ملغٍ تولّه		ولا تتخذ يوماً سواه خليلا[4]

قال الدسوقي: « هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف إليه غير عليها. والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفاً ولا شبهه. إذ قوله: «حقاً» مفعول به للمضاف إليه من قوله: غير ملغٍ. وفتى: منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أي تولَّ فتى هو غير ملغ حقاً »[5].

٢- المنع مطلقاً وهو مذهب ابن السراج[6]، وأبي حيان[7].

٣- التفصيل بين أن يكون المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، أو غيرهما فيمنع.

وفي آية المسألة أجاز أبو البقاء تقديم معمول المضاف إليه وهو « على الكافرين » على «غير » وعلى العامل وهو المضاف إليه، وتعقبه أبو حيان بأن تقديم معمول العامل المضاف إليه « غير » على العامل ممنوع على الصحيح.

وأجدني أوافق أبا البقاء في جواز ما ذهب إليه وذلك لما يلي:

---

(١) الكشاف: ٢٧/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٥/١ .

(٣) المغني: ٨٨٥ .

(٤) البيت في: المغني ص: ٨٨٥ .

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ٣٨٩/٢ ، وانظر تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري للدكتور محمد القرشي ص: ٢٢١ .

(٦) الأصول: ٢٢٧/٢-٢٢٨ .

(٧) الارتشاف: ٥٠٩/٢ .

١- أن ماذهب إليه أبو البقاء صحيح سواء على مذهب من أجاز تقديم معمول المضاف إليه على « غير » مطلقاً، أو على مذهب من أجاز ذلك في الظرف والجار والمجرور.

٢- أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالايتوسع في غيرهما.

٣- ورود السماع بذلك ومنه قوله تعالى: ﴿ وهو في الخصام غير مبين ﴾ [١].

وقول الشاعر [٢]:

إن امرأً خصني عمداً مَوَدَّتَه على التنائي لعندي غيرُ مَكفورِ

قال ابن مالك: « فقدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة «غير» إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر، ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿ على الكافرين غير يسير ﴾ [٤].

---

(١) الزخرف: ١٨ .

(٢) هو أبو زبيد الطائي . والبيت في الكتاب ٢/١٣٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥.

(٣) سورة: المدثر: آية: ١٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٦ .

المسألة الخامسة عشرة

الحال المقدرة

قال تعالى: ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رزقنا من قبل ﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿كلما رزقوا منها﴾ إلى قوله: ﴿من قبل﴾ في موضع نصب على الحال من الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام. ويجوز أن يكون حالاً من الجنات لأنها قد وصفت وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله: منها »[2].

قال أبو حيان: « والأحسن في هذه الجملة أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وأنه لما ذكر أن من آمن وعمل الصالحات لهم جنات صفتها كذا، هجس في النفوس حيث ذكرت الجنة الحديث عن ثمار الجنات، وتشوفت إلى ذكر كيفية أحوالها، فقيل لهم: ﴿ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً ﴾، وأجيز أن تكون الجملة لها موضع من الإعراب: نصب على تقدير كونها صفة للجنات ورفع على تقدير خبر مبتدأ محذوف. ويحتمل هذا وجهين:

إما أن يكون المبتدأ ضميراً عائداً على الجنات، أي: هي ﴿كلما رزقوا منها﴾ أو عائداً على ﴿الذين آمنوا﴾ أي هم كلما رزقوا والأولى الوجه الأول لاستقلال الجملة فيه لأنها في الوجهين السابقين تتقدر

---

(١) البقرة: ٢٥ .

(٢) التبيان ١/٤٢ .

بالمفرد فهي مفتقرة إلى الموصوف أو إلى المبتدأ المحذوف. وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام، ولا يتم له ذلك إلا على تقدير أن تكون الحال مقدرة لأنهم وقت التبشير لم يكونوا مرزوقين على الدوام.

وأجاز أيضاً أن تكون حالاً من جنات لأنها نكرة قد وصفت بقوله: تجري، فقربت من المعرفة وتؤول أيضاً إلى الحال المقدرة. والأصل في الحال أن تكون مصاحبة، فلذلك اخترنا في إعراب هذه الجملة غير ما ذكره أبو البقاء »[1].

المناقشة والترجيح:

وجه اعتراض أبي حيان هنا أن الأصل في الحال أن تكون مصاحبة. وكون الأصل في الحال أن تكون مصاحبة لا يمنع أن تأتي الحال مقدرة. قال السيوطي: وتنقسم الحال بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾[2].

ومقدرة: وهي المستقبلة: كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ [3].

ومحكية: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمس راكباً [4].

وقد خرّج أبو حيان نفسه كثيراً من الآيات على الحال المقدرة ومنها: قوله تعالى: ﴿ والنخل والزرع مختلفاً أكله ﴾ [5].

---

(١) البحر ١/١٨٤ .

(٢) هود: ٧٢ .

(٣) الزمر: ٧٣ .

(٤) همع الهوامع ٤/٤١ .

(٥) الأنعام: ١٤١ .

قال أبو حيان: وانتصب مختلفاً على أنه حال مقدرة، لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلفاً[١]».

وقوله تعالى: ﴿ وتنحتون الجبال بيوتاً ﴾ [٢].

قال أبو حيان: « وانتصب (بيوتاً) على أنها حال مقدرة إذ لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً كقولك أبر لي هذه اليراعة قلماً » [٣].

وقوله تعالى: ﴿ خرّوا سجداً وبكياً ﴾ [٤].

قال أبو حيان: « وانتصب (سجداً) على الحال المقدرة قاله الزجاج لأنه حال خرورة لا يكون ساجداً » [٥].

وقوله تعالى: ﴿ ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً ﴾ [٦].

قال أبو حيان: « و (جثيا) حال مقدرة » [٧].

وقوله تعالى: ﴿ يأيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ [٨].

قال أبو حيان: « وانتصب (شاهداً) على أنه حال مقدرة [٩].

وقوله تعالى: ﴿ وخر راكعاً وأناب ﴾[١٠].

قال أبو حيان: « (راكعاً): حال » [١١].

---

(١) البحر ٤/٦٦٧ .
(٢) الأعراف: ٧٤ .
(٣) البحر ٥/٩٤ .
(٤) مريم: ٥٨ .
(٥) البحر ٧/ ٢٧٧ .
(٦) مريم : ٦٨ .
(٧) البحر ٧/٢٧٧ .
(٨) الأحزاب: ٤٥ .
(٩) البحر ٨ / ٤٨٧ .
(١٠) ص ٢٤ .
(١١) البحر ٩ / ١٥٠ .

ومنها قوله تعالى: ﴿ لتدخلُنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله آمنين محلِّقين رؤوسَكم ومُقصِّرين ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ فأنبتنا به جنات وحبَّ الحصيد * والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿من قبل أن نطمس وجوهاً فنردها على أدبارها﴾[٤].

قال أبو البقاء: على أدبارها حال من ضمير الوجوه وهي مقدرة ووافقه أبو حيان[٥].

---

(١) الفتح: ٢٧ .

(٢) البقرة ٢٦٧ .

(٣) سورة ق: آية: ٩-١٠ .

(٤) النساء: ٤٧ .

(٥) انظر التبيان ١/٣٦٤ والبحر ٣/٦٦٨ .

المسألة السادسة عشرة

الحال المبينة قد تأتي لازمة

قال تعالى:﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾[1].

قال أبو البقاء : « ﴿ أعدت ﴾ جملة في موضع الحال من النار والعامل فيها فاتقوا، ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في وقودها لثلاثة أشياء:

أحدها: أنها مضاف إليها.

والثاني: أن الحطب لا يعمل في الحال.

والثالث: أنك تفصل بين المصدر أو ما عمل عمله وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو الناس. »[2].

و لم يستحسن أبو حيان إعراب أبي البقاء وذهب إلى أن الأولى أن تكون جملة ﴿أعدت ﴾ لا محل لها من الإعراب وإليك نص ما قاله قال: « والجملة من قوله: أعدت للكافرين في موضع الحال من النار، والعامل فيها: فاتقوا قاله أبو البقاء وفي ذلك نظر، لأن جعله الجملة حالاً يصير المعنى: فاتقوا النار في حال إعدادها للكافرين وهي معدة للكافرين اتقوا النار أو لم يتقوها، فتكون إذ ذاك حالاً لازمة والأصل في الحال التي ليست للتأكيد أن تكون منتقلة والأولى عندي أن تكون الجملة لا

---

(١) البقرة: ٢٤ .

(٢) التبيان ١/٤٠ .

موضع لها من الإعراب وكأنها سؤال جواب مقدر [١].

كأنه لما وصفت بأن وقودها الناس والحجارة قيل لمن أعدت ؟ فقيل: أعدت للكافرين [٢].

المناقشة والترجيح:

الحال على ضربين: مبينة ومؤكدة. فالمبينة وتسمى مؤسسة أيضاً: هي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها نحو: جاء زيد راكباً.

والمؤكدة: هي التي يستفاد معناها بدونها نحو: زيد أبوك عطوفاً[٣].

وشرط بعض النحاة في الحال المبينة أن تكون منتقلة ؛ أي: وصفاً غير لازم نحو: جاء زيد ضاحكاً. ومن هؤلاء ابن بابشاذ [٤]، وابن السيد[٥]، وأبو حيان، كما تقدم.

وأنكر هذا الشرط آخرون منهم ابن أبي الربيع، والسيوطي.

يقول ابن أبي الربيع: « ومن الناس من زاد في هذه الحال (أي المبينة) أن تكون منتقلة، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم، ألا ترى أنه قد جاء: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، حكاه سيبويه[٦] بنصب (يديها) على أنه بدل بعض من كل و (أطول) حال » [٧].

---

(١) الصواب (جواب سؤال مقدر) .

(٢) البحر ١/١٧٧ .

(٣) انظر الهمع ٤/٣٩ .

(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٢ .

(٥) انظر اصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٦) الكتاب ١/١٥٥ .

(٧) البسيط ١/٥١٤ .

وذهب السيوطي إلى أن الانتقال غالب فيها، لا لازم[١] .

وإذا كان أبو حيان لا يرتضي في آية المسألة مجيء الحال المبينة لازمة فإنه قد أجاز ذلك في قوله تعالى: ﴿ قائماً بالقسط ﴾[٢] حيث ذكر عدة أقوال ثم قال: « والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله، والعامل فيه: (شهد)، وهو قول الجمهور »[٣].

ونص على أنها حال لازمة مع أنها ليست للتأكيد إذ يقول: « فأما انتصابه على الحال من اسم الله فعاملها (شهد)، إذ هو العامل في الحال، وهي في هذا الوجه حال لازمة ؛ لأن القيام بالقسط وصف ثابت لله تعالى. وقال الزمخشري: وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه، أي: من الله كقوله: ﴿ وهو الحق مصدقاً ﴾[٤] انتهى. وليس من الحال المؤكدة»[٥].

والظاهر أن الانتقال في الحال المبينة غالب، لا لازم ـ كما ذهب السيوطي ـ لورود الحال المبنية لازمة في كثير من الشواهد الثابتة ومنها قوله تعالى: ﴿ وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ﴾[٦]، وقوله

---

(١) انظر الهمع ٤/٨ .

(٢) آل عمران: ١٨

(٣) البحر ٣/٦٤ .

(٤) البقرة: ٩١ .

(٥) البحر ٣/٦٢ .

(٦) الأنعام: ١١٤ .

بالقسط ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ خلق الإنسان ضعيفاً﴾[٢]، وقولـه تعـالى: ﴿ فادخلوها خالدين ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ إن المتقين في جنات وعيـون * آخذيـن ﴾[٤]، وقولـه تعـالى: ﴿ إن المتقـين في جنـات ونعيـم * فاكهين ﴾ [٥].

ومنها قول الشاعر:

فجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لـواء[٦]

وقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها[٧]، وهذا خاتم حديداً[٨]، وحمل هذه الشواهد على التأكيد تعسف لا حاجة إليه.

ثم إن إعراب جملة « أعدت » حالاً من النار لم ينفرد به أبو البقاء بل سبقه إلى ذلك مكي بن أبي طالب إذ يقول: قوله: ﴿أعدت للكافرين﴾ في موضع نصب على الحال من النار » [٩].

وتبعه المنتجب الهمداني حيث يقـول: (أعـدت): في محـل النصـب

---

(١) آل عمران: ١٨ .

(٢) النساء: ٢٨ .

(٣) الزمر: ٧٣ .

(٤) الذاريات: ١٥ ، ١٦ .

(٥) الطور: ١٧ ، ١٨ .

(٦) البيت لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٤٨٨/٩ ولرجل من بني الجناب في المقاصد النحوية ٢١١/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٣/١ ، ولسان العرب (سبط).

(٧) انظر الكتاب ١٥٥/١ .

(٨) انظر المقتضب ٢٦٠/٣ .

(٩) مشكل إعراب القرآن ٨٣/١ .

على الحال من النار»[1].

والسفاقسي حيث ذكر ـ رأي أبي البقاء واعتراض أبي حيان عليه ثم انتصر لأبي البقاء، وقال: «له أن يلزم (أي أبو البقاء) أنها لازمة»[2].

وهو أحد وجهين أجازهما القرطبي[3] وأبو السعود[4] والسيوطي[5].

وإعرابها حالاً أولى عندي من جعلها مستأنفة لامحل لها من الإعراب وذلك لما يلي:

١- لا مانع من جعلها حالاً لازمة، وكون الأصل في الحال المبينة الانتقال ليس سبباً كافياً لمنع كونها حالاً ؛ إذ الانتقال غالب لا لازم كما بينا.

٢- لم ينفرد أبو البقاء بإعرابها حالاً بل وافقه جماعة من معربي القرآن كما تقدم.

٣- إمكانية حملها على التأكيد إذ أن معنى ﴿ أعدت للكافرين ﴾ مفهوم من قوله تعالى: ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ﴾ كأنه قيل فإذا عجزتم عن الإتيان بمثله كما هو المقرر فاحترزوا من إنكار كونه منزلاً من عند الله سبحانه فإنه مستوجب للعقاب بالنار[6]، فجعل النار عقوبة للمنكرين ثم أكد هذا المعنى بجملة (أعدت للكافرين) حيث

---

(١) الفريد ١/٢٥٠ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٥٨ .

(٣) انظر تفسيره ١/١٦٥ .

(٤) انظر تفسيره ١/٨٣ .

(٥) انظر تفسير الجلالين ١/٥ .

(٦) انظر تفسير أبي السعود ١/٨٢ .

إن المراد بالكافرين ـ كما قال أبو السعود [1] ـ إما جنس الكفار والمخاطبون داخلون فيهم دخولاً أولياً وإما هم خاصة ووضع ﴿الكافرين﴾ موضع ضميرهم لذمهم وتعليل الحكم بكفرهم.

(١) انظر تفسيره ١/٨٣ .

المسألة السابعة عشرة

الخلاف في إعراب جملة « يقولون » من قوله تعالى: ﴿ وإذا سمعوا ما أُنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين ﴾[١]

قال أبو البقاء: (يقولون): حال من ضمير الفاعل في عرفوا »[٢].

قال أبو حيان: « و (يقولون) في موضع نصب على الحال، قاله ابن عطية وأبو البقاء، و لم يبينا ذا الحال ولا العامل فيها ولا جائز أن يكون حالاً من الضمير في أعينهم لأنه مجرور بالإضافة لا موضع له من رفع ولا نصب إلا على مذهب من ينزل الخبر منزلة المضاف إليه، وهو قول خطأ، وقد بينا ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في (عرفوا) لأنها تكون قيداً في العرفان وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها، فالأولى أن تكون مستأنفة أخبر تعالى عنهم بأنهم التبسوا بهذا القول، والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم ونطقت به وأقرت ألسنتهم.»[٣].

المناقشة والترجيح:

أما قول أبي حيان: « و لم يبينا ذا الحال ولا العامل فيها » فقد علق عليه السمين الحلبي بقوله: « أما أبو البقاء فقد بين ذا الحال فقال: (يقولون) حال من ضمير الفاعل في «عرفوا » فقد صرح به، ومتى عرف ذو الحال عرف العامل فيها لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها

(١) المائدة: ٨٣ .

(٢) التبيان ١/٤٥٥ .

(٣) البحر ٤/٣٤٦ – ٣٤٧ .

فالظاهر أنه اطلع على نسخة مغلوطة من إعراب أبي البقاء سقط منها ما ذكرته لك »[١].

إلا أن أبا حيان كما تقدم منع كون جملة (يقولون) حالاً سواء من الضمير في أعينهم أو من ضمير الفاعل في (عرفوا) وحجته في منع كونها حالاً من الضمير في أعينهم. أن المضاف إليه معمول بالإضافة أو بلام مقدرة وكلاهما لا يعمل في الحال[٢].

أما حجته في منع كونها حالاً من الضمير في (عرفوا) فلأنها تكون قيداً في العرفان وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها وقد رد عليه السمين الحلبي إذ يقول: « وأما قوله « يلزم التقييد » فالجواب أنه إنما ذكرت هذه الحال لأنها أشرف أحوالهم فخرجت مخرج المدح لهم»[٣].

كما وافق المنتجب[٤] أبا البقاء فيما ذهب إليه، وممن ذهب إلى الحالية فيها و لم يعين صاحب الحال النحاس[٥] والقرطبي[٦] والطبري[٧].

أما ما ذهب إليه أبو حيان من أنها مستأنفة فقد وافقه فيه أبو السعود[٨] والألوسي [٩].

---

(١) الدر المصون ٢/٥٩٥ .

(٢) منهج السالك ١/٢٨٥ (خ) وانظر مسألة رقم ٩ من الفصل الثاني .

(٣) الدر المصون ٢/٥٩٥ .

(٤) الفريد ٢/٧٢

(٥) إعراب القرآن ٢/٣٧ .

(٦) تفسير القرطبي ٣/١٦٧ .

(٧) تفسير الطبري ٧/ ٥ ـ ٦ .

(٨) تفسير أبي السعود ٣/ ٧٢ .

(٩) روح المعاني ٧/٦ .

إلا أنهما جعلاها استئنافاً مبنياً على سؤال نشأ من حكاية حالهم عند سماع القرآن كأنه قيل: ماذا يقولون فأجيب ﴿يقولون ربنا آمنا﴾.

وجعلها حالاً أولى من جعلها استئنافاً لقوة ارتباطها بما قبلها؛ لأن المعنى كما يقول الطبري: « وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق قائلين ربنا آمنا »[1]، ولأن عدم التقدير أولى.

أما صاحب الحال فقد جوز السمين أن يكون الضميرَ في (أعينهم) أو الضميرَ في (عرفوا[2]) والأولى أن تكون حالاً من الضمير في (أعينهم) فهو مستقيم معنى ومستقيم في الصناعة خلافاً لأبي حيان[3].

---

(١) تفسير الطبري ٧/ ٥ - ٦ .

(٢) الدر المصون ٢/٥٩٥ .

(٣) انظر مسألة رقم ٩ من الفصل الثاني .

المسألة الثامنة عشرة

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً فهل يجوز تقديم الحال على الجملة بأسرها ؟

قال تعالى:﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾[1]

قال أبو البقاء: « و (لكم): فيها وجهان:

أحدهما: هي متعلقة بخلق ؛ فيكون ﴿ فيها دفء ﴾ جملة في موضع الحال من الضمير المنصوب.

والثاني: يتعلق بمحذوف، فـ ﴿ دفء ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ لكم ﴾.

وفي ﴿ فيها ﴾ وجهان:

أحدهما: هو ظرف للاستقرار في (لكم).

والثاني: هو حال من (دفء).

ويجوز أن يكون (لكم) حالاً من (دفء) و (فيها) الخبر.

ويجوز أن يرتفع (دفء) بـ (لكم) أو بـ (فيها) والجملة كلها حال من الضمير المنصوب »[2].

وتعقبه أبو حيان بقوله: « وجوز أبو البقاء أن يكون « فيها » حالاً من (دفء) إذ لو تأخر لكان صفة.

وجوز أيضاً أن يكون (لكم) حالاً من (دفء) وفيها الخبر، وهذا لا يجوز ؛ لأن الحال إذا كان العامل فيها معنى فلا يجوز تقديمها على الجملة بأسرها. لا يجوز قائماً في الدار زيد »[3].

---

(١) النحل: ٥ .

(٢) التبيان ٧٨٩/٢ .

(٣) البحر ٥٠٦/٦ .

المناقشة والترجيح:

إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو مجروراً ؛ ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، قال أبو حيان: « وليس بصحيح؛ فإن الأخفش أجاز في قولهم: فداءً لك أن يكون فداء منصوباً على الحال»[1].

الثاني: الجواز، وعليه الأخفش.

الثالث: وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر، فيجوز تقديمها نحو قوله تعالى: ﴿ هنالك الولاية لله الحق﴾[2]. فـ (هنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير (لله) الذي هو خبر (الولاية) والمنع مطلقاً في غير ذلك[3]. ووافقه ابن الشجري[4] إذ أجاز ذلك في قوله تعالى: ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾.

وعليه فإعراب أبي البقاء صحيح على مذهبي الأخفش وابن برهان.

وقد أورد السمين مبرراً لمثل هذا التقديم إذ يقول ـ بعد أن ذكر إعراب أبي البقاء واعتراض أبي حيان عليه ـ: « ولقائل أن يقول: لما تقدم العامل فيها، وهي معه، جاز تقديمها عليه بحالها، إلا أن نقول: لا يلزم من تقديمها عليه وهو متأخر تقديمها عليه وهو متقدم ؛ لزيادة القبح »[5].

---

(١) الارتشاف ٢/٣٥٥ .

(٢) الكهف: ٤٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٣٥٥ ، وشرح الأشموني ٢/١٨٢ ، والهمع ٤/٣٢ - ٣٣ .

(٤) انظر أماليه ١/١٦٨ المجلس السابع عشر .

(٥) الدر المصون ٤/٣١٣ .

المسألة التاسعة عشرة

اقتران المضارع الواقع حالاً بالواو

قال تعالى: ﴿واتقوا ا لله ويعلمكم ا لله وا لله بكل شيء عليم﴾[١].

قال أبو البقاء: « (ويعلمكم ا لله): مستأنف لا موضع له.

وقيل: موضعه حال من الفاعل في اتقوا، تقديره: واتقوا ا لله مضموناً لكم التعليم أو الهداية. ويجوز أن يكون حالاً مقدرة »[٢].

قال أبو حيان بعد أن ذكر قول أبي البقاء: « وهذا القول ـ أعني الحال ـ ضعيف جداً، لأن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ من نحو: قمت وأصك عينه ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ »[٣].

وعند قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا مَنْ يَرْتَدَّ منكم عن دينه فسوف يأتي ا لله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾[٤]. قال أبو البقاء: « (يحبهم): في موضع جر صفة لقوم و (يحبونه): معطوف عليه. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المنصوب، تقديره: وهم يحبونه »[٥].

وقد تعقبه أبو حيان في هذه الآية أيضاً فقال: ـ بعد أن نقل قول أبي البقاء ـ « وهذا ضعيف لا يسوغ مثله في القرآن »[٦].

---

(١) البقرة: ٢٨٢ .
(٢) التبيان ٢٣٢/١ .
(٣) البحر ٧٤٢/٢ .
(٤) المائدة: ٥٤ .
(٥) التبيان ٤٤٥/١ .
(٦) البحر ٢٩٧/٤ .

وتعقبه أيضاً في قوله تعالى: ﴿ قل أندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا ﴾[1]. فقد قال أبو البقاء: « (ونرد) معطوف على (ندعو) ويجوز أن يكون جملة في موضع الحال ؛ أي ونحن نرد » [2].

وقال أبو حيان بعد أن ذكر قول أبي البقاء: « وهذا فيه ضعف لإضمار المبتدأ»[3].

المناقشة والترجيح:

يكاد النحاة يجمعون على أن الجملة الواقعة حالاً إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو.

وعللوا هذا المنع بأن الفعل المضارع شبيه باسم الفاعل فكأنك إذا قلت: جاء زيد يضحك قلت: جاء زيد ضاحكاً، وأنت لا تقول جاء زيد وضاحكاً، فلا تقول جاء زيد ويضحك.

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك نحو قولهم: « قمت وأصك عينه » وقوله[4]:

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكاً

فأغلب النحاة كابن مالك[5] والرضى[6] وابن عقيل[7] والسيوطي[8]

---

(١) الأنعام: ٧١ .
(٢) التبيان ١/ ٥٠٧ .
(٣) البحر ٤/٥٥١ .
(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي وهو في خزانة الأدب ٩/٣٦ ، وإصلاح المنطق ص ٢٣١ ، ٢٤٩ ، وشرح التسهيل ٢/٣٦٧ ، والهمع ٤/٤٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٦٧ .
(٦) شرح الكافية للرضى ١/٢١٢ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢/٥٢١ .
(٨) الهمع ٤/٤٦ .

يتأولونه على إضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ أي وأنا أصك وأنا أرهنهم.

وذهب بعضهم إلى أن الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي، عدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية وهو قول الشيخ عبد القاهر الجرجاني[١].

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنه ضرورة[٢].

أما أبو حيان فله منه موقفان متناقضان:

الموقف الأول: أنه يحكم على ما جاء من ذلك في لسان العرب بالشذوذ ويمنع حمل القرآن على ذلك الشاذ كما تقدم في صدر المسألة.

الموقف الثاني: أنه يتأول هذه الشواهد على إضمار مبتدأ، ويقبل مجيء مثل ذلك في القرآن إذ يقول: « المضارع إن كان مثبتاً أو منفياً بلا فسمع دخول الواو فيهما نحو « قمت وأصك عينه » وقرأ ابن ذكوان: ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾[٣] بتخفيف النون، ويؤول على إضمار مبتدأ، أي: (وأنا أصك) و (أنتما لا تتبعان)[٤].

وعند قوله تعالى: ﴿قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه﴾[٥] قال: «ويكفرون جملة استؤنف بها الإخبار عنهم، أو جملة

---

(١) دلائل الإعجاز ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨١٥ .

(٣) يونس: ٨٩ .

(٤) الارتشاف ٢/٣٦٧ .

(٥) البقرة: ٩٢ .

حالية العامل فيها قالوا »[1].

وعند قوله تعالى: ﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم ﴾[2]. قال: وجوزوا في إعراب (ويستبشرون) أن يكون معطوفاً على فرحين.. كقوله: ﴿ صافات ويقبضن ﴾[3] أي قابضات وأن يكون على إضمار « هم » . والواو للحال، فتكون حالية من الضمير في فرحين، أو من ضمير المفعولين في آتاهم، أو للعطف. ويكون مستأنفاً من باب عطف الجملة الاسمية أو الفعلية على نظيرم»[4].

والحق أنه لا مانع من مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مقترنة بواو الحال على أن تؤول على حذف مبتدأ ولا ينبغي الحكم عليها بالشذوذ لورود ذلك في عدة آيات ـ خرجت على الحالية أو جوز ذلك فيها ـ ولوروده في كلام العرب شعراً ونثراً.

فمن أمثلة ذلك في القرآن [5]ما سبق أن ذكرنا ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله ﴾[6] قال الزمخشري: « الواو في (وتؤمنون) للحال وانتصابها من « لا يحبونكم » ، أي: لايحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كله.. »[7].

---

(١) البحر ٧٤٢/٢ .

(٢) الأعراف ١٧٠ .

(٣) الملك ١٩ .

(٤) البحر ٤٣١/٣ .

(٥) ذكر الشيخ عضيمة اثنتين وعشرين آية جاءت فيها جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مقترنة بواو الحال انظر كتابه دراسات لأسلوب القرآن ، القسم الأول ج٣ / ٦٠٩ - ٦١٣ .

(٦) آل عمران ١١٩ .

(٧) الكشاف ٤٥٩/١ .

ومن الشعر قول عنترة[1]:

عُلِّقْتُها عرضاً وأقتلُ قومَها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم

وقول عبد الله بن هَمَّام السَّلولي[2]:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

وقول زهير[3]:

بَلينَ وتحسبُ آياتهنْـ ـنَ عن فَرْط حوْلَيْن رِقّاً مُحِيلا

ومن أمثالهم[4]: « تنهانا أُمُّنا عن الغي، وتغدو فيه » .

ومن أمثالهم أيضاً: « كيف تبصر القذى في عين أخيك، وتدعُ الجذعَ المعترضَ في عينك » .

ومن النثر قول العرب: « قمت وأصك عينه » وحمل هذه الشواهد مع كثرتها على الشذوذ غير مقبول. كما أنه لم يحكم عليها أحد بالشذوذ إلا أبا حيان وابن أبي الربيع الذي ذهب إلى أن ذلك ضرورة. ولا ضرورة في النثر.

وما دمنا نستطيع تأويل هذه الشواهد بتأويل صحيح لتتسق مع القاعدة فلا ينبغي الحكم عليها بالشذوذ.

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٣، وهو من شواهد التسهيل ٣٦٧/٢، والتصريح ٣٩٢/١.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٩٢ .

(٣) في شرح ديوانه للأعلم ص ٩٦ وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، ونسب في الأغاني ٢٩٠/٥ إلى كعب بن زهير .والرِّق ويكسر: جلد رقيق يكتب فيه. انظر القاموس (رقق)، والمحيل: الذي أتى عليه حول. انظر شرح ديوانه للأعلم.

(٤) ناقش هذه المسألة الدكتور: محمد حماد القرشي في رسالته: « تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري » ص: ١٨٧-١٨٩، وانتهى إلى ما انتهيت إليه، ومن الشواهد التي ذكرها: هذان المثلان ناقلاً لهما عن كتاب: « الحذف في المثل العربي » للدكتور: عبد الفتاح أحمد الحموز .

المسألة العشرون

فرق بين الصفة والحال

قال تعالى: ﴿ ومن الناس من يقول آمنا با لله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون ا لله والذين آمنوا ﴾[١].

قال أبو البقاء: « قوله تعالى ﴿ يخادعون ا لله ﴾ في الجملة وجهان:

أحدهما لا موضع لها. والثاني موضعها نصب على الحال وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان:

أحدهما: هي من الضمير في يقول، فيكون العامل فيها يقول، والتقدير: يقول آمنا مخادعين.

والثاني: هي حال من الضمير في قوله بمؤمنين. والعامل فيها اسم الفاعل. والتقدير: وما هم بمؤمنين في حال خداعهم، ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين لأن ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع.

ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير في (آمنا)، لأن (آمنا) محكى عنهم بيقول، فلو كان « يخادعون » حالاً من الضمير في (آمنا) لكانت محكية أيضاً. وهذا محال لوجهين:

أحدهما: أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا.

والثاني: أنه أخبر عنهم بقوله «يخادعون»، ولو كان منهم لكان «نخادع» بالنون »[٢].

---

(١) البقرة: ٩ .

(٢) التبيان ١/٢٥ ـ ٢٦ .

قال أبو حيان: « ويحتمل قوله: ﴿ يخادعون الله ﴾ أن يكون مستأنفاً ؛ كأن قائلاً يقول: لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين في الحقيقة ؟ فقيل: يخادعون، ويحتمل أن يكون بدلاً من قوله: يقول آمنا، ويكون ذلك بياناً لأن قولهم: آمنا وليسوا بمؤمنين في الحقيقة مخادعة فيكون بدل فعل من فعل لأنه في معناه، وعلى كلا الوجهين لا موضع للجملة من الإعراب. ويحتمل أن تكون الجملة في موضع الحال، وذو الحال الضمير المستكن في يقول أي ومن الناس من يقول آمنا، مخادعين الله والذين آمنوا.

وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً والعامل فيها اسم الفاعل الذي هو: بمؤمنين، وذو الحال: الضمير المستكن في اسم الفاعل. وهذا إعراب خطأ ؛ وذلك أن (ما) دخلت على الجملة فنفت نسبة الإيمان إليهم، فإذا قيدت تلك النسبة بحال تسلط النفي على تلك الحال وهو القيد نفته، ولذلك طريقان في لسان العرب:

أحدهما: وهو الأكثر أن ينتفي ذلك القيد فقط ويكون إذ ذاك قد ثبت العامل في ذلك القيد، فإذا قلت: ما زيد أقبل ضاحكاً فمفهومه نفي الضحك ويكون قد أقبل غير ضاحك وليس معنى الآية على هذا ؛ إذ لا ينفي عنهم الخداع فقط، ويثبت لهم الإيمان بغير خداع بل المعنى: نفي الإيمان عنهم مطلقاً.

والطريق الثاني: وهو الأقل، أن ينتفي القيد وينتفي العامل فيه، فكأنه قال في المثال السابق: لم يقبل زيد و لم يضحك: أي لم يكن منه إقبال ولا ضحك. وليس معنى الآية على هذا ؛ إذ ليس المراد نفي الإيمان عنهم ونفي الخداع والعجب من أبي البقاء كيف تنبه لشيء من هذا

فمنع أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع، انتهى كلامه. فأجاز ذلك في الحال و لم يجز ذلك في الصفة، وهما سواء، ولا فرق بين الحال والصفة في ذلك، بل كل منهما قيد يتسلط النفي عليه »[1].

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو البقاء في جملة (يخادعون الله) وجهين:

أحدهما: لا موضع لها من الإعراب[2]، و لم يفصل أبو البقاء في هذا الوجه وذكر أبو حيان في هذا الوجه احتمالين:

١- أن تكون جملة استئنافية.

٢- أن تكون بدلاً من قوله ﴿ يقول آمنا ﴾[3] وهي جملة لا محل لها لأنها صلة الموصول.

والثاني: هي في موضع نصب على الحال، وذكر أبو البقاء في صاحب الحال والعامل فيها وجهين:

أحدهما: هي حال من الضمير في (يقول) وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه.

والثاني: هي حال من الضمير في قوله: (بمؤمنين) والعامل فيها اسم الفاعل والتقدير ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ في حال خداعهم. وقد خالفه أبو حيان في هذا الوجه وذهب إلى أن هذا الإعراب خطأ لأن (ما) دخلت

---

(١) البحر ١/ ٩١ - ٩٢ .

(٢) وقد سبقه إلى القول بهذا الوجه النحاس في إعرابه للقرآن ١٨٧/١ .

(٣) وقد سبقه إلى القول بهذين الاحتمالين الزمخشري، انظر الكشاف ٦٦/١، وتبعهما أبو السعود ، انظر تفسيره ٤٠/١ .

على الجملة وزعم أن ذلك يوجب أحد أمرين:

أحدهما: انتفاء القيد فقط وهو الحال ويكون إذ ذاك قد ثبت العامل في ذلك القيد.

والثاني: انتفاء القيد وانتفاء العامل فيه.

ولا يصح معنى الآية على أي من هذين الوجهين ؛ لأن المعنى على الأول: انتفاء خداعهم، وثبوت إيمانهم، وهو عكس المراد. ولأن المعنى على الثاني انتفاء إيمانهم وانتفاء خداعهم، وهو ليس بمراد.

والحقيقة أن حصر أبي حيان تسلط النفي في هاتين الصورتين فقط - وهما: تسلطه على الحال وحدها، وتسلطه على الحال والعامل فيها - غير دقيق، فإن النفي قد يتسلط في الكلام على مقارنة العامل للحال، فيكون منصباً في الآية الكريمة على مقارنة الإيمان للخداع، ويكون المعنى نفي الإيمان عنهم في حال خداعهم وهذا هو ما عناه أبو البقاء عندما قال: (والتقدير: وما هم بمؤمنين في حال خداعهم).

وقد ذكر الألوسي[1] هذا الوجه فقال - مصححاً رأى أبي البقاء وراداً على أبي حيان -: « وجوز... أبو البقاء أن تكون حالاً من الضمير المستتر في (مؤمنين) ولعل النفي متوجه للمقارنة لا لنفس الحال ؛ كما في (ما جاءني زيد وقد طلع الفجر) ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ »[2].

وقد شنع أبو حيان على أبي البقاء كيف تنبه إلى أنَّ جَعْلَ جملة (يخادعون الله) صفة لـ« مؤمنين » يوجب نفي الخداع فمَنَعَه؛ لأن المعنى على اثبات الخداع و لم يتنبه إلى ذلك في الحال وهما - كما زعم أبو

(١) روح المعاني ١/ ١٤٩ .
(٢) الأنفال: ٣٣ .

حيان - سواء ولا فرق بينهما في ذلك بل كل منهما قيد يتسلط النفي عليه.

والحق أن هناك فرقاً في المعنى بين الحال والصفة، فأنت إذا رأيت جنوداً منهزمين فقلت: (ما هم بالمقاتلين منهزمين) فأنت لم تنف عنهم الانهزام وحده، ولم تنف عنهم المقاتلة والانهزام، وإنما نفيت عنهم المقاتلة في حال انهزامهم، وإذا قلت: (ما هم بمقاتلين منهزمين) فإن النفي قد يتسلط على الصفة وحدها ويكون المراد نفي الهزيمة فقط، وقد يتوجه إلى الصفة والموصوف معاً فيكون المراد نفي القتال والانهزام عنهم.

وإذا طبقنا هذا على الآية الكريمة واعتبرنا أن جملة (يخادعون) صفة فإنه يلزم منه إما نفي الصفة وحدها وهي الخداع فيلزم منه إثبات الإيمان، وهو غير مراد، وإما نفيهما معاً وهو أيضاً غير مراد، لأن الخداع وصف ثابت لهم.

ولعلك ترى أن المعنى صحيح على اعتبار الجملة حالية، وغير صحيح على اعتبارها صفة، فليسا سواء؛ ويؤيد هذا ما قاله الألوسي: «وجعل الجملة صفة للمؤمنين ممنوع لمكان النفي والقيد، وليست حال الصفة كصفة الحال فلا عجب في تجويز إحداهما ومنع الأخرى كما توهمه أبو حيان في بحره»[1].

وبهذا يتضح أن تعقب أبي حيان للعكبري في المسألتين غير سديد للأسباب التي عرضناها.

---

(١) روح المعاني ١/٤٧ .

المسألة الحادية والعشرون

ما يحتمل الحالية والخبر ؛ والحالية أولى

قال تعالى: ﴿ كونوا قوامين بالقسط شهداءَ لله ﴾[(١)] .

قال أبو البقاء: « ﴿شهداء﴾: خبر ثان، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « قوامين »[(٢)].

قال أبو حيان: « وانتصب ﴿شهداء﴾ على أنه خبر بعد خبر. ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في قوامين كأبي البقاء، فقوله ضعيف. لأن فيها تقييد القيام بالقسط. سواء كان مثل هذا أم لا. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول الضعيف. قال ابن عباس: معناه كونوا قوامين بالعدل في الشهادة على من كان.. »[(٣)].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في قوله: ﴿ شهداء ﴾ وجهين:

الأول: أن يكون خبراً ثانياً، وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه.

الثاني: أن يكون حالاً من الضمير في (قوامين) وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه كما تقدم.

وقد سبق أبا حيان إلى تضعيف هذا الوجه ابن عطية إذ يقول: « وقوله (شهداء) نصب على أنه خبر بعد خبر، والحال فيه ضعيفةٌ في

---

(١) النساء: ١٣٥ .

(٢) التبيان ٣٩٧/١ .

(٣) البحر ٩٤/٤ .

المعنى لأنها تخصيص القيام بالقسط إلى معنى الشهادة فقط »[1].

وهذا الوجه الذي ذكره أبو البقاء وضعفه ابن عطية وأبو حيان لم يتفرد به أبو البقاء بل سبقه إليه كل من النحاس[2] وابن الأنباري[3] وتبعه المنتجب[4] والقرطبي[5] والسمين[6]، وأبو السعود[7]، والألوسي[8]، والشوكاني[9].

يقول النحاس: « شهداء: نعت لقوامين، وإن شئت كان خبراً بعد خبر، وأجود من هذين أن يكون نصباً على الحال، بما في قوامين من ذكر الذين آمنوا؛ لأنه يصير المعنى: كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم، وحين شهادتكم »[10].

ويقول السمين منصفاً أبا البقاء وراداً على أبي حيان: « شهداء فيه وجهان:

أحدهما: أنه خبر ثان لـ « كان » وهذا فيه خلاف...

الثاني: أنه حال من الضمير المستكن في « قوامين » فالعامل فيها « قوامين » وقد رد الشيخ هذا الوجه بأنه يلزم منه تقييد كونهم قوامين

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ١٢٢ .
(٢) إعراب القرآن ١/٤٩٤ .
(٣) البيان ١/٢٦٩ .
(٤) الفريد ١/٨٠٣ .
(٥) تفسيره ٥/٢٦٤ - ٢٦٥ .
(٦) الدر المصون ٢/٤٣٩ .
(٧) تفسيره ٢/٢٤٣ .
(٨) روح المعاني ٥/١٦١ .
(٩) فتح القدير ١/٦٦١ .
(١٠) إعراب القرآن: ١/٤٩٤ .

بحال الشهادة. وهم مأمورون بذلك مطلقاً، وهــذا الـرد ليـس بشـيء ؛ فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال ـ رضي الله عنه ـ: « كونوا قوامين بالعدل في الشهادة على من كانت له » وهذا هو معنى الوجه الصائر إلى جعل شهداء حالاً »[1].

وأجدني أوافق أبا البقاء ومن معه في صحة هذا الوجه بـل في كونـه الأولى وذلك لما يلي:

(١) أكثر معربي القـرآن ومفسـريه جـوزوا هـذا الوجـه بـل جعلـه النحاس والقرطبي الأولى.

(٢) لم يضعف هذا الوجه إلا ابن عطية وأبو حيان.

(٣) ما ذكره ابن عباس في تفسير الآية.

(٤) الآية كلها حديث عن العـدل في الشـهادة وإعـراب « شـهداء » حالاً أنسب لهذا المعنى.

---

(١) الدر المصون: ٤٣٩ .

المسألة الثانية والعشرون

ما يحتمل الحالية والنعت

قال تعالى: ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿ ليس له ولد ﴾: الجملة في موضع الحال من الضمير في ﴿هلك﴾ و ﴿ له أخت ﴾ جملة حالية أيضاً »[2].

وتعقبه أبو حيان في ذلك ومنع أن تكون جملة (ليس له ولد) حالية مستشهداً برأي الزمخشري وذهب إلى أنها في موضع الصفة لـ « امرؤ » وإليك نص ما قاله: « والجملة من قوله: ليس له ولد، في موضع الصفة لـ« امرؤ » ، أي: إن هلك امرؤ غير ذي ولد. وفيه دليل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسِّرة في باب الاشتغال فعلى هذا القول زيداً ضربته العاقل. وكما جاز الفصل بالخبر جاز بالمفسِّر.

ومنع الزمخشري أن يكون قوله: ليس له ولد، جملة حالية من الضمير في هلك، فقال: ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال.

وأجازه أبو البقاء فقال: ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير في هلك، وله أخت جملة حالية أيضاً. والذي يقتضيه النظر أن ذلك ممتنع وذلك أن المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له، أما الضمير فإنه في

(١) النساء: ١٧٦ .

(٢) التبيان ١/٤١٣ .

جملة مفسِّرة لا موضع لها من الإعراب فصارت كالمؤكِّدة لما سبق، وإذا تجاذب الاتباعَ والتقييد مؤكِّد ومؤكَّد فالحكم إنما هو للمؤكَّد، إذ هو معتمد الاسناد الأصلي. فعلى هذا لو قلت: ضربت زيداً ضربت زيداً العاقل، انبغى أن يكون العاقل نعتاً لزيد في الجملة الأولى، لا لزيد في الجملة الثانية، لأنها جملة مؤكدة للجملة الأولى والمقصود بالاسناد إنما هو الجملة الأولى لا الثانية [١].

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو البقاء إلى أن جملة « ليس له ولد » في موضع الحال من الضمير في « هلك » وتعقبه أبو حيان في ذلك كما تقدم .

ويقوم اعتراض أبي حيان على ما يلي:

١- أن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له.

٢- أن الجملة المفسِّرة لا موضع لها من الإعراب فصارت كالمؤكِّدة لما سبق.

٣- إذا تجاذب الاتباع والتقييد مؤكِّد ومؤكَّد فالحكم إنما هو للمؤكَّد إذ هو معتمد الإسناد الأصلي.

وفي اعتراض أبي حيان ما يلي:

أولاً قوله: « ومنع الزمخشري أن يكون قوله: ﴿ ليس له ولد ﴾ جملة حالية من الضمير في هلك فقال: ومحل ﴿ ليس له ولد ﴾ الرفع على الصفة لا النصب على الحال.» فالزمخشري لم يقل كذلك أي لم يمنع

(١) البحر ٤/١٥٠ - ١٥١ .

كونها حالاً من الضمير في « هلك » بل منع حاليتها على العموم كما هو ظاهر قوله. قال السمين: « ويحتمل أنه أراد منع حالتيها من « امرؤ » لأنه نكرة »[1].

ثانياً: قوله: « إن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له » ليس بصحيح. إذ لا يلزم أن يكون القيد للمسند إليه حقيقة ؛ ففي نحو قولنا: (زيد يأتي ماشياً) يعرب « ماشياً » حالاً من الضمير العائد على « زيد » لا من زيد مع أنه هو المسند إليه حقيقة.

ثالثاً: قوله: إن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، خالف في هذا أبو علي الشلوبين. وقد أورد أبو حيان رأيه في الارتشاف حيث قال: « وقال الأستاذ أبو علي التحقيق على أنها على حسب ما تفسِّر، فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإلا فلا. فمثل: (زيداً ضربته) لا موضع لها من الإعراب، ومثل: ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾[2] له موضع من الإعراب، لأن المفسَّر في موضع خبر «إن» فالمفسِّر في موضع رفع، وعلى هذا مسألة أبي علي: زيدٌ الخبزَ أَكَلَه فأكله مفسر للعامل في الخبز، وله موضع لكونه خبراً عن زيد. فكذلك مفسِّره، وبيان ذلك ظهور الرفع في المفسر، وكذلك مسألة الكتاب (إن زيداً تكرمه يكرمْك) فتكرمه تفسير للعامل في زيد وقد ظهر الجزم »[3].

رابعاً: حمله جملة التفسير على جملة التوكيد وليستا سواء إذ إن

---

(١) الدر المصون ٢/٤٧٣ .

(٢) القمر: ٤٩ .

(٣) الارتشاف ٢/٣٧٤-٣٧٥ ..

جملة التوكيد لا تفيد سوى التوكيد أما المعنى الأصلي فمفهوم من الجملة السابقة، أما الجملة المفسرة في باب الاشتغال فالمعنى الأصلي مفاد منها، ولعل هذا ما جعل الأخفش[1] والفراء[2] يعدانها خبراً عن الاسم الظاهر قبلها.

خامساً: في إعراب أبي حيان الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المفسِّرة، وقد ضعف ابن الحاجب[3] الفصل بالجملة المفسرة لأنها أجنبية.

وأجازه ابن هشام مستدلاً بآية المسألة[4]. والحق أن ما ذهب إليه أبو البقاء - من أن جملة (ليس له ولد) حال من الضمير في « هلك » - وجه جائز لعدم وجود المانع، وممن جوزوا هذا الوجه المنتجب الهمداني[5]، والبيضاوي[6]، والشوكاني[7].

---

(١) انظر شرح الرضى للكافية ١/١٧٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر المغني ٩٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الفريد ١/٨٢٩ .

(٦) تفسير البيضاوي ٢/١٣٢ .

(٧) فتح القدير ١/٦٨٦ .

المسألة الثالثة والعشرون

الكون الخاص هل يجوز حذفه ؟

قال تعالى: ﴿ ولا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُم عمَّا جاءك من الحق ﴾[١].

قال أبو البقاء: « ﴿عما جاءك﴾ في موضع الحال ؛ أي عادلاً عما جاءك »[٢].

وقد تعقبه أبو حيان في ذلك إذ يقول: « وضُمِّن (تتبع) معنى تنحرف، أو تنصرف فلذلك عدى بـ « عن » ، أي: لا تنحرف أو تتزحزح عما جاءك متبعاً أهواءهم، أو بسبب أهوائهم. وقال أبو البقاء: عما جاءك في موضع الحال أي عادلاً عما جاءك ولم يضمن تتبع معنى ما تعدى بـ « عن »، وهذا ليس بجيد ـ لأن عن حرف ناقص لا يصلح أن يكون حالاً من الجثة، كما لا يصلح أن يكون خبراً، وإذا كان ناقصاً فإنه يتعدى بكون مقيد لا بكون مطلق، والكون المقيد لا يجوز حذفه »[٣].

المناقشة والترجيح:

الظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف في عدة مواضع [٤]منها إذا وقعا حالاً. وهذا المحذوف إما أن يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً،

---

(١) المائدة: ٤٨ .

(٢) التبيان ٤٤١/١ .

(٣) البحر ٢٨٣/٤ .

(٤) انظر تفصيل هذه المواضع في المغني ص ٥٨١ ـ ٥٨٣ .

فإن كان كوناً مطلقاً فحذفه واجب[1]. نحو قوله تعالى: ﴿ وخرج على قومه في زينته ﴾[2] أي كائناً في زينته وإن كان كوناً مقيداً لم يجز حذفه إلا بدليل نحو قوله تعالى: ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾[3] قال الزمخشري: « أي مستقبلات لعدتهن »[4] فقدر حالاً محذوفة. ووافقه ابن هشام[5]. ورده أبو حيان كما رد إعراب أبي البقاء المتقدم في صدر المسألة إذ يقول: وتقدير الزمخشري هنا حالاً محذوفة يدل عليها المعنى يتعلق بها المجرور، أي مستقبلات لعدتهن، ليس بجيد، لأنه قدر عاملاً خاصاً ولا يحذف العامل في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً، بل إذا كان كوناً مطلقاً »[6].

وحمَلَه على حذف مضاف أي لاستقبال عدتهن. وقد رد عليه ابن هشام إذ يقول بعد أن ذكر إعراب الزمخشري: « ورده أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف... وقد بينا فساد تلك الشبهة »[7]. والبيان الذي يشير إليه ابن هشام هو قوله: « وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل ؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه »[8]. وقد سبق ابنُ جني إلى

(١) شرح ابن عقيل ١/١٦٨ - ١٩٦ .
(٢) القصص: ٧٩ .
(٣) الطلاق: ١ .
(٤) الكشاف ٤/٥٤٠ .
(٥) المغني ٥٨٥ .
(٦) البحر ١٠/١٩٦ .
(٧) المغني ٥٨٥ - ٥٨٦ .
(٨) المرجع السابق: ٥٨٥ .

إجازة حذف الكون الخاص إذا دل عليه دليل، يقول في قوله تعالى: ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾[١]. « أي فمن شهده صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه »[٢].

بل إن أبا حيان نفسه قد أجاز حذف الكون المقيد لوجود الدليل في قوله تعالى: ﴿ الحر بالحر ﴾[٣] فجعل الجار والمجرور خبراً متعلقاً بكون خاص إذ يقول: « ويتعلق بكون خاص لا بكون مطلق، وقام المجرور مقام الكون الخاص لدلالة المعنى عليه، إذ الكون الخاص لا يجوز حذفه إلا في مثل هذا ؛ إذ الدليل على حذفه قوي إذ تقدم القصاص في القتلى، فالتقدير: الحر مقتول بالحر.. »[٤].

والخبر والحال في هذا سواء إذ الحال خبر في الأصل وإجازة حذف الكون المقيد إن دل عليه دليل أولى من المنع مطلقاً. حتى لا نضطر إلى التقديرات الكثيرة. كما أن الحذف عند وجود الدليل مذهب شائع في كثير من أبواب النحو. والدليل في آية المسألة مفهوم من قوله: ﴿ ولا تتبع أهواءهم ﴾ إذ في اتباع أهوائهم عدول عن الحق، وممن جوزوا تعلق الجار والمجرور في آية المسألة بكون مقيد المنتجب[٥] والسيوطي[٦].

---

(١) البقرة ١٥٨ .
(٢) الخصائص ٢/٣٧٨ - ٣٧٩ .
(٣) البقرة ١٧٨ .
(٤) البحر ٢/١٤٨ .
(٥) الفريد ٢/٤٥ .
(٦) تفسير الجلالين ١٣٥ .

المسألة الرابعة والعشرون

حذف حرف الجر

قال تعالى: ﴿ يومَ يجمع ا لله الرسلَ فيقول ماذا أُجبتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب ﴾[١].

قال أبو البقاء: « ماذا: في موضع نصب بـ « أجبتم ». و (ما)، و(ذا) هنا بمنزلة اسم واحد، ويضعف أن يجعل « ذا » بمعنى الذي ها هنا ؛ لأنه لا عائد هنا، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف »[٢].

وقد تعقبه أبو حيان في ذلك فقال ـ بعد أن نقل قول أبي البقاء ـ: «وما ذكره أبو البقاء أضعف ؛ لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة ونصوا على أنه لا يجوز (زيداً مررت به) تريد (بزيد مررت) ولا (سرت البيت) تريد إلى البيت إلا في ضرورة شعر نحو قول الشاعر[٣]:

تحن فتبدي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

يريد لقضى علي فحذف (على) وعدى الفعل إلى الضمير فنصبه»[٤].

---

(١) المائدة: ١٠ .

(٢) التبيان ٤٧١/١ .

(٣) البيت لعروة بن حزام في خزانة الأدب ١٣٠/٨ وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٧٤ ، ومغني اللبيب ص١٩٠ .

(٤) البحر ٤٠٢/٤ ـ ٤٠٣ .

المناقشة والترجيح:

يكاد النحاة يجمعون على أن حرف الجر ينقاس حذفه مع (أنّ)، و(أنْ) نحو: عجبت أنَّك ذاهب وأنْ قام زيد[١].

وذكر ابن هشام أن النحويين أهملوا حذفه مع (كي) في نحو: (جئتك كي تكرمني)[٢].

أما مع غير (أنّ) و(أنْ) فمذهب الجمهور أنه لا ينقاس بل يقتصر فيه على السماع[٣]. ومما ورد من ذلك عن العرب قول جرير:

تمرون الديارَ و لم تعوجوا   كلامكم علي إذاً حرام[٤]

والأصل: تمرون بالديار .

وقول النابغة:

فبتُّ كأنَّ العائداتِ فرشْنَني   هَرَاساً به يُعلى فراشي ويُقشَبُ[٥]

والأصل: فرشن لي .

وقول الآخر:

كأني إذا أسعى لأظفر طائراً   مع النجم في جو السماء يصوب[٦]

والأصل: لأظفر بطائر .

وقول المتلمس:

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ ، والمغني ٦٨١ .

(٢) انظر المغني ٦٨١ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ .

(٤) البيت في ديوانه ص: ٢٧٨، وشرح المفصل ٨/٨ .

(٥) البيت في ديوانه ص٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، و « الهَرَاس » شجر كبير الشوك ، انظر اللسان « هرس » و « يقشب » يخلط انظر المشوف المعلم ٦٤٠/٢ .

(٦) البيت في معاني القرآن للأخفش ٥١٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ .

آليت حب العراق الدهر أطعمه

والحب يأكله في القرية السوس[1]

والأصل: على حب العراق .

واشترط ابن مالك لحذف حرف الجر مع (أنّ) و (أنْ). تَعَيُّنَ الحرف عند حذفه نحو: عجبت أن يُبغض ناصح، وطمعت أنك تقبل[2].

كما اشترط لحذفه مع غيرهما الكثرة إذ يقول: « فإن ورد حذفه وكثر قُبِلَ وقِيْسَ عليه، وإن لم يكثر قُبِلَ و لم يُقَسْ عليه ؛ فمن الذي كثر قولهم: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس على هذا دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة.

ومن المقتصر فيه على السماع توجه مكة، وذهب الشام، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وضُرب فلانٌ الظهرَ والبطنَ، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها »[3].

ونقل عن علي بن سليمان الأخفش أنه يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه[4]. هذا إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر.

أما إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر فذكر سيبويه أن حذف الحرف جائز من مفاعيل أفعال معينة، وذكر منها: (اختار) نحو قوله تعالى: ﴿ واختار موسى قومه سبعين

---

(١) البيت في الكتاب ٣٨/١ ، والجنى الداني ٤٧٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٣) المرجع السابق ١٤٩/٢ .

(٤) انظر المرجع السابق ١٥٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/٢ .

رجلاً ﴾[١].

و(سمى) نحو: سميته زيداً. و(كنى) نحو: كنيت زيداً أبا عبد الله. و(دعا) بمعنى (سمى) نحو: دعوته زيداً. و(استغفر) نحو قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه   ربَّ العباد إليه الوجه والعمل[٢]

و(نبأ) نحو: نبئت زيداً يقول ذاك، أي عن زيد [٣].

وزاد غيره أفعالاً منها: زوّج، وصدَّق، وعَيّر، وهَدَى، وفَزِعَ، وجَاءَ، واشْتاقَ، ورَاحَ، وتعرَّض، ونأى، وحلَّ، وخَشَّن[٤].

وذكر أبو حيان أن ابن مالك نقل أن مذهب الأخفش الأصغر جواز الحذف سواء أكان الفعل متعدياً إلى واحد أم إلى اثنين: أحدهما بنفسه، والآخر بالحرف، ثم قال: « وأورد أصحابنا خلاف الأخفش هذا على غير ما أورده ابن مالك، أوردوه فيما يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر »[٥].

وذكر أيضاً أن ابن الطراوة تبع الأخفش في جواز حذف حرف الجر فيما يتعدى إلى اثنين إذا تعين الحرف وتعين مكانه قياساً على ما ورد من ذلك[٦].

وقد ناقش هذه المسألة الدكتور عياد الثبيتي في كتابه: (ابن الطراوة

---

(١) الأعراف: ١٥٥ .

(٢) البيت في الكتاب ٣٧/١ والمقتضب ٣٢١/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ .

(٣) انظر الكتاب ٣٧/١ - ٣٩ .

(٤) انظر الارتشاف ٥٢/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر الارتشاف ٥٣/٣ ، وابن الطراوة النحوي ١٨٢ - ١٨٣ .

النحوي) [١] وانتهى إلى أن ما ذهب إليه الأخفش وتبعه فيه ابن الطراوة فيه من التيسير على الناطقين ما لا يحتاج إلى بيان، علاوة على أنه يستند إلى السماع الصحيح غير أنه يؤدي إلى إجازة كثير من الأساليب التي تمجها الطباع وتنفر منها الأذواق من مثل: « بريت القلمَ السكينَ » واقترح أن يضاف إلى شرطيهما شرطٌ ثالثٌ وهو: أن يؤدي حذف الحرف إلى معنى لم يكن الأسلوب قادراً على أدائه من قبل مثل «اصطنعت الرجالَ عمراً » لأن فيه زيادة على « اصطنعت من الرجال عمراً» في معناه.

كما ناقش هذه المسألة الدكتور: عبد الفتاح حموز في كتابه: (التأويل النحوي في القرآن الكريم)[٢]. وانتهى إلى أن حذف الجار يكثر في التنزيل مع (أنَّ) و (أنْ) أو غيرهما. وذكر أن هذا الحذف يأتي في ثلاثة عشر موطناً، وأورد شواهد كل موطن.

وهذا يؤيد ما ذهب إليه الأخفش الصغير وابن الطراوة من جواز حذف حرف الجر إذا تعين الحرف وتعين مكان الحذف.

وأجدني أوافق الدكتور عياد فيما اقترحه من إضافة شرط ثالث إلى شرطيهما، وهو أن يؤدي حذف الحرف إلى معنى لم يكن الأسلوب قادراً على أدائه من قبل.

ولو طبقنا هذه الشروط على آية المسألة لوجدناها كلها متوفرة. فحرف الجر متعين وكذلك مكان الحذف والشرط الثالث موجود أيضاً إذ أن المعنى قبل حذف الجار: (بأي شيء أجبتم) على أن يكون

---

(١) ١٧٩ - ١٨٤ .

(٢) ٧٠٣/١ - ٧٢٨

السؤال عن الجواب لا الإجابة.

والمعنى بعد حذف الجار: أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُم من قبل أممكم إجابة قبول أو إجابة رد. وقد ذكر الزمخشري هذين المعنيين وحمل الآية على المعنى الثاني، إلا أنه لم يحملها على هذا المعنى لأن (ماذا) منصوبة على نزع الخافض وإنما هي عنده منصوبة على المصدر إذ يقول: « و (ماذا) منتصب بـ (أجبتم) انتصاب مصدره، على معنى: أيَّ إجابة أجبتم ولو أريد الجواب لقيل: بماذا أجبتم »[1].

وما ذهب إليه الزمخشري وجه قوي وافقه فيه كل من المنتجب[2]، وأبو حيان[3]، والسمين[4]، وأبوالسعود[5]، والألوسي[6]، إلا أنه لايمنع من صحة ما ذهب إليه أبو البقاء على ما سبق أن بينته.

---

(١) الكشاف ١/٦٧٥ .

(٢) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/١٠٣ .

(٣) انظر البحر ٤/٤٠٢ .

(٤) انظر الدر المصون ٢/٦٤١ - ٦٤٢ .

(٥) انظر تفسيره ٣/٩٣ .

(٦) روح المعاني ٧/٥٣ .

المسألة الخامسة والعشرون

« مِنْ » التي لبيان الجنس هل تتقدم على المبهم الذي تبينه

قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ من القرآن ما هو شفاءٌ ورحمةٌ للمؤمنين﴾[1].

قال أبو البقاء: قوله تعالى: ﴿ من القرآن ﴾: « من » لبيان الجنس أي كله هدى من الضلال. وقيل: هي للتبعيض ؛ أي منه ما يشفي من المرض »[2].

وقد تعقبه أبو حيان بقوله: « و « مِنْ » في ﴿ من القرآن ﴾ لابتداء الغاية... وقيل: لبيان الجنس قاله الزمخشري[3] وابن عطية[4] وأبو البقاء،وقد ذكرنا أن «من» التي لبيان الجنس لا تتقدم على المبهم الذي تبينه وإنما تكون متأخرة عنه »[5].

المناقشة والترجيح:

تأتي « مِنْ » لعدة معان[6] منها: بيان الجنس. قال أبو حيان: « وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرِّجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس وابن بابشاذ

(١) الاسراء: ٨٢ .
(٢) التبيان ٢/٨٣٠ .
(٣) الكشاف ٢/٦٦٢ .
(٤) المحرر الوجيز ٣/٤٨٠ .
(٥) البحر ٧/١٠٣ .
(٦) انظر مغني اللبيب ٤٢٠ ، والجنى الداني ٣٠٩ .

وعبد الدائم القيرواني وابن مضاء وأنكر ذلك أكثر أصحابنا »[١].

قال الزركشي « ولها علامتان: أن يصح وضع « الذي » موضعها، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها »[٢].

وقد ذهب أبو البقاء إلى أن « مَنْ » من قوله تعالى: ﴿من القرآن﴾ لبيان الجنس وتعقبه أبو حيان ـ كما تقدم ـ بأن « من » التي لبيان الجنس لا تتقدم على المبهم الذي تبينه وإنما تكون متأخرة عنه.

و لم أجد من يوافق أبا حيان فيما ذهب إليه بل صرح الرضى بجواز ذلك إذ يقول: « وتعرفها بأن يكون قبل « من » أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيراً له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس إنه الأوثان »[٣].

وقد سبق أبا البقاء إلى جواز أن تكون « مِنْ » في الآية بيانية الواحدي [٤] والزمخشري[٥] وابن عطية[٦]، وتبعه المنتجب[٧] والقرطبي[٨] والبيضاوي[٩] وأبو السعود[١٠] والألوسي[١١].

---

(١) الارتشاف ٢/٤٤٢ .
(٢) البرهان ٤/٤١٧ .
(٣) شرح الرضى للكافية ٢/٣٢٢ .
(٤) انظر الوسيط ٣/١٢٣ .
(٥) انظر الكشاف ٢/٦٦٢ .
(٦) المحرر الوجيز ٣/٤٨٠ .
(٧) الفريد ٣/٢٩٦ .
(٨) انظر تفسيره ١٠/٢٠٤ ـ ٢٠٥ .
(٩) انظر تفسيره ٣/٢١٠ .
(١٠) انظر تفسيره ٥/١٩١ .
(١١) روح المعاني ١٥/١٣٨ ـ ١٣٩ .

قال ابن عطية: « يصح أن تكون « من » لابتداء الغاية، ويصح أن تكون لبيان الجنس كأنه قال: وننزل ما فيه شفاء « من القرآن »[1].

وقال أبو السعود: « من بيانية قدمت على المبين اعتناء »[2]. وقال الألوسي: و« من » للبيان وقدم اهتماماً بشأنه، وأنكر أبو حيان جواز التقديم، واختار هنا كون من لابتداء الغاية وهو إنكار غير مسموع »[3].

وبعد.. يمكننا القول: إن الأصل تأخر « من » البيانية عن المبهم الذي توضحه. ويصح تقديمها عليه لغرض بلاغي ؛ وهو العناية والاهتمام كما هي عادة العرب إذا اهتمت بشيء قدمته.

---

(١) المحرر الوجيز ٣/٤٨٠ .

(٢) انظر تفسيره ٥/١٩١ .

(٣) روح المعاني ١٥/١٣٨ - ١٣٩ .

المسألة السادسة والعشرون

(أفعل) التفضيل إذا كان جمعاً لزمته الألف واللام أو الإضافة إلا أن أجري مجرى الأسماء.

قال تعالى: ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابرَ مجرميها ليمكروا فيها ﴾[1].

أجاز أبو البقاء[2] أن يكون (أكابر) المفعول الأول لجعل، و (في كل قرية) الثاني و (مجرميها) بدل من أكابر.

وتعقبه أبو حيان في ذلك فمنع كون (مجرميها) بدلاً من (أكابر) وذهب إلى أن (مجرميها) مضاف إليه إذ يقول: « وجعلنا بمعنى صيرنا ومفعولها الأول (أكابر مجرميها) و (في كل قرية) المفعول الثاني و (أكابر) على هذا مضاف إلى (مجرميها).

وأجاز أبو البقاء أن يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر)، وأجاز ابن عطية[3] أن يكون (مجرميها) المفعول الأول و (أكابر) المفعول الثاني والتقدير: مجرميها أكابر. وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بمن ملفوظ بها أو مقدرة أو مضافاً إلى نكرة كان مفرداً مذكراً دائماً سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع، فإذا أنث أو ثنى أو جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه أحد أمرين: إما الألف واللام أو الإضافة إلى معرفة، وإذا تقرر هذا فالقول

---

(١) الأنعام: ١٢٣ .

(٢) التبيان ١/٥٣٦ .

(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٤١ .

بأن (مجرميها) بدل من (أكابر) أو أن (مجرميها) مفعول أول خطأ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعاً وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة وذلك لا يجوز »[1].

المناقشة والترجيح:

ما أجازه أبو البقاء من كون (مجرميها) بدلاً من أكابر تبعه فيه البيضاوي[2] والشهاب الخفاجي[3] وأبو السعود[4] والألوسي[5]. ورد الشهاب على أبي حيان بأن (أكابر) في الآية أُجري مجرى الأسماء لكونه بمعنى الرؤساء – كما نص عليه الراغب[6] – وما ذكره أبو حيان من وجوب إضافته لأنه جمع إنما هو إذا بقي على معناه الأصلي.

ويؤيد ما ذهب إليه الشهاب ما ذكره الطبري إذ يقول: « وحكي عن العرب سماعاً الأكابرة والأصاغرة والأكابر والأصاغر بغير الهاء على نية النعت، كما يقال: هو أفضل منك، وكذلك تفعل العرب بما جاء من النعوت على أفعل، إذا أخرجوها إلى الأسماء مثل جمعهم الأحمر والأسود: الأحامر والأحامرة، والأساود والأساودة »[7].

كما ذكر الطبري – أيضاً – أن (أكابر) قد يكون جمع (كبير) إذ يقول «ولوقيل هو جمع كبير، فجمع أكابر، لأنه قديقال أكبر، كما

---

(١) البحر ٦٣٥/٤ – ٦٣٦ .
(٢) تفسير البيضاوي ٢٠٦/١ – ٢٠٧ .
(٣) حاشية الشهاب الخفاجي ١٢٢/٤ .
(٤) تفسير أبي السعود ١٨١/٣ .
(٥) روح المعاني ٢٦٤/٨ .
(٦) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن ٤٣٨ .
(٧) تفسير الطبري ٢٤/٨ – ٢٥ .

قيل: ﴿قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا﴾[١] واحدهم الخاسر لكان صواباً[٢]» وبهذا يسقط اعتراض أبي حيان لأن (أكابر) على هذا ليس جمع أكبر الذي هو للتفضيل.

وإذا كان أبو حيان يوجب هنا إضافة (أكابر) إلى (مجرميها) فإننا نجد الواحدي والكازروني والخازن يمنعون الإضافة هنا. نقل السمين عن الواحدي قوله: « والآية على التقديم والتأخير تقديره: جعلنا مجرميها أكابر، ولا يجوز أن يكون (الأكابر) مضافة لأنه لا يتم المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل، لأنك إذا قلت: جعلت زيداً، وسكت، لم يفد الكلام حتى تقول: رئيساً أو ذليلاً أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أضفت (الأكابر) فقد أضفت النعت إلى المنعوت وذلك لا يجوز عند البصريين »[٣].

ويقول الكازروني – في تعليقه على إجازة البيضاوي أن يكون (مجرميها) مضافاً إليه إن فُسّر الجعل بالتمكين –: « قوله: (إن فسر الجعل بالتمكين، يعني لو فسر الجعل بالتصيير – كما قاله – أولاً – وجب أن يكون له مفعولان فيكون المعنى: فصيرنا أكابر مجرمي القرية في القرية وليس له معنى »[٤].

ويقول الخازن: « ولا يجوز أن يكون مضافاً لأنه لا يتم المعنى »[٥].

وقد رد السمين على الواحدي منصفاً أبا حيان إذ يقول: « هذان

---

(١) الكهف: ١٠٣ .

(٢) تفسير الطبري ٨/٢٤ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣/١٧١ .

(٤) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ١/٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٥) تفسيره ٢/ ١٧٩ .

الوجهان اللذان رد بهما الواحدي ليسا بشيء. أما الأول فلا نسلم أنا نضمر المفعول الثاني، وأنه يصير الكلام غير مفيد، وما أورده من الأمثلة فليس مطابقاً لأنا نقول: إن المفعول الثاني هنا مذكور مصرح وهو الجار والمجرور السابق. وأما الثاني فلا نسلم أنه من باب إضافة الصفة لموصوفها لأن المجرمين: أكابر، وأصاغر، فأضاف للبيان، لا لقصد الوصف»[١].

ويبقى اعتراض الكازوروني والخازن قائماً، وعليه أقول: إن ما أجازه أبو البقاء أولى مما ذهب إليه أبو حيان.

وهناك وجه ثالث هو أولى من الوجهين السابقين وهو أن يكون (في) ظرفاً متعلقاً بالفعل قبله و (مجرميها) المفعول الأول، و (أكابر) مفعول ثان، ذكره مكي[٢]، وابن عطية[٣]، وابن الأنباري[٤]، وأبو البقاء[٥]، والقرطبي[٦]، والسمين[٧]، والبيضاوي[٨] وأبو السعود[٩]، وهو ظاهر كلام الطبري[١٠].

---

(١) الدر المصون ٣/١٧١ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٨ .
(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٤١ .
(٤) البيان ١/٣٣٨ .
(٥) التبيان ١/٥٣٦ .
(٦) تفسير القرطبي ٧/٥٢ .
(٧) الدر المصون ٣/١٧١ .
(٨) تفسير البيضاوي ١/٢٠٦ .
(٩) تفسير أبي السعود ٣/١٨١ .
(١٠) تفسير الطبري ٨ / ٢٤ .

المسألة السابعة والعشرون

محل جملة (مكّنّاهم) من قوله تعالى:

﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ مكّنّاهم في الأرض..﴾

قال تعالى: ﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم.. ﴾[1].

قال أبو البقاء: (مكناهم): في موضع جر صفة لـ « قرن » وجمع على المعنى»[2].

قال أبو حيان: « والضمير في (مكناهم) عائد على (كم) مراعاة لمعناها ؛ لأن معناها جمع، والمراد بها الأمم. وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يعود على (قرن) وذلك ضعيف ؛ لأن (من قرن) تمييز لـ (كم) فـ (كم) هي المحدث عنها بالإهلاك فتكون هي المحدث عنها بالتمكين فما بعده ؛ إذ (من قرن) جرى مجرى التبيين و لم يحدث عنه...

والظاهر أن قوله (مكناهم) جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: ما كان من حالهم ؟ فقيل: (مكناهم في الأرض). وقال أبو البقاء: (مكناهم) في موضع جر صفة لـ (قرن) وجمع على المعنى وما قاله أبو البقاء ممكن »[3] .

المناقشة والترجيح:

لقد تناقض كلام أبي حيان في هذه المسألة فهو يقول في أولها: « والضمير في (مكّنّاهم) عائد على (كم) مراعاة لمعناها ؛ لأن معناها

---

(١) الأنعام: ٦ .

(٢) التبيان ١/٤٨١ .

(٣) البحر ٤/٤٣٨ - ٤٣٩ .

جمع والمراد بها الأمم - وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يعود على (قــرن) وذلك ضـعيـف ». ويفهم من قــوله هذا « أنــه يجعل (مكّنّاهم) صفة لـ (كم) ويضعف كونها صفة لـ (قرن).

إلا أنه عاد في آخر المسألة وأجاز ما ضعفه حيث يقول: « وقال أبو البقاء: (مكناهم) في موضع جر صفة لـ (قــرن)، وجمـع على المعنـى، وما قاله أبو البقاء ممكن.». فهو بهذا يُبطل تعقبه السابق.

المسألة الثامنة والعشرون

الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية

قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين﴾[١].

قال أبو البقاء: « (وأرجلكم): يقرأ بالنصب[٢]، وفيه وجهان:

أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي، أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز بلا خلاف، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك.

والثاني: أنه معطوف على موضع (برؤوسكم)، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع. »[٣].

وقد تعقبه أبو حيان في الوجه الأول إذ يقول بعد أن ذكر قراءة النصب «واختلفوا في تخريج هذه القراءة فقيل: هو معطوف على قوله: وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض بل هي منشئة حكماً. وقال أبو البقاء:

---

(١) المائدة: ٦ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٣٠٢/١ نسبت هذه القراءة إلى: عبد الله بن مسعود، وفي الطبري ١٢٦/٦ - ١٢٨ إلى جماعة من قراء الحجاز والعراق، وإلى علي بن أبي طالب، وابن عباس، وعروة، وعبدالله، وأصحاب عبدالله، ومجاهد، والأعمش، والضحاك، وفي الجامع ٦١/٦ إلى نافع، وابن عامر، والكسائي، وزاد في البحر ١٩٢/٤ حفصاً .

(٣) التبيان: ٤٢٢/١ .

هذا جائز بلا خلاف، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]- وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج »[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وجَعَلَني مباركاً أينَ ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً * وبرّاً بوالدتي ﴾[3].

ذهب أبو البقاء[4]: إلى أن قوله (براً) معطوف على (مباركاً) واستبعده أبو حيان[5] للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة.

المناقشة والترجيح:

وجه اعتراض أبي حيان هنا أنه لا يصح الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية، وهو يعتمد في هذا المنع على قول ابن عصفور[6] .

ولم أجد من يوافق ابن عصفور وأبا حيان في هذا المنع إلا السمين الحلبي[7]، وما عداهم ممن وقفت على كلامهم من معربي القرآن ذهبوا إلى ماذهب إليه أبو البقاء من أن قوله: (وأرجلَكم) معطوف على قوله: (وجوهَكم وأيديَكم) مما يدل على أنهم يجوزون الفصل بين المتعاطفين بالجملة غير الاعتراضية ومن هؤلاء: الفراء[8]، والطبري[9]

---

(١) شرح الجمل ٢٥٩/١ .
(٢) البحر ١٩٢/٤ .
(٣) مريم: ٣١ - ٣٢ .
(٤) التبيان ٨٧٣/٢ .
(٥) البحر ٢٥٩/٧ .
(٦) شرح الجمل ٢٥٩/١ .
(٧) الدر المصون ٤٩٣/٢ .
(٨) معاني القرآن ٣٠٢/١ .
(٩) تفسير الطبري ١٢٦/٦ .

والزجاج [١] والنحاس [٢] ومكي [٣]، والواحدي النيسابوري [٤] وابن عطية [٥] وابن الأنباري [٦] والمنتجب [٧] والقرطبي [٨]، والبيضاوي [٩] والسيوطي [١٠] وأبو السعود [١١] والشوكاني [١٢] والألوسي [١٣] والشنقيطي [١٤].

بل إن أبا حيان نفسه قد جوز هذا الفصل عند قوله تعالى: ﴿فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج به حباً متراكباً ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبهاً وغير متشابه﴾ [١٥]. إذ يقول: « وقال الزمخشري [١٦]:

---

(١) معاني القرآن ٢/١٥٢ .
(٢) إعراب القرآن ٢/ ٩
(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٠ .
(٤) الوسيط ٢/١٥٩ .
(٥) المحرر الوجيز ٢/١٦٣ .
(٦) البيان ١/٢٨٤ .
(٧) الفريد ٢ / ١٧ .
(٨) تفسير القرطبي ٦/٦١ .
(٩) ٢/١٣٨ .
(١٠) تفسير الجلالين ١٢٦ .
(١١) تفسير أبي السعود ٣/١١ .
(١٢) فتح القدير ٢/٢٢ .
(١٣) روح المعاني ٦/٢٤٦ .
(١٤) أضواء البيان ٢/٨ .
(١٥) الأنعام ٩٩ .
(١٦) الكشاف ٢/٤٩ .

وقرئ: ﴿وجناتٍ﴾ بالنصب[1] عطفاً على ﴿نبات كل شيء﴾ أي: وأخرجنا به جنات من أعناب، وكذلك قوله: ﴿ والزيتون والرمان ﴾. انتهى فظاهره أنه معطوف على نبات كما أن (وجنات) معطوف عليه»[2].

وعند قوله تعالى: ﴿ وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم وجعلناهم للناس آية، وأعتدنا للظالمين عذاباً أليماً * وعاداً وثموداً وأصحاب الرس وقروناً بين ذلك كثيراً ﴾[3]، قال: « والظاهر عطف «وعاداً» على (قوم) »[4].

وقد أنصف الألوسي أبا البقاء في هذه المسألة إذ يقول: « لزوم الفصل بالجملة إنما يخل إذا لم تكن جملة (وامسحوا برؤوسكم) متعلقة بجملة المغسولات فإن كان معناها وامسحوا الأيدي بعد الغسل برؤوسكم فلا إخلال - كما هو مذهب كثير من أهل السنة - من جواز المسح ببقية ماء الغسل، واليد المبلولة من المغسولات ومع ذلك لم يذهب أحد من أئمة العربية إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين، أو معطوف ومعطوف عليه، بل صرح الأئمة بالجواز، بل نقل أبو البقاء إجماع النحويين على ذلك، نعم توسط الأجنبي في كلام البلغاء يكون لنكتة وهي هنا ما أشرنا إليه، أو الإيماء إلى الترتيب »[5].

---

(١) وهي قراءة عامة القراء. انظر إعراب النحاس ٨٦/٢ ، والطبري ٢٩٤/٧ .

(٢) البحر ٤/ ٥٩٩ .

(٣) الفرقان ٣٧ - ٣٨ .

(٤) البحر ١٠٦/٨ .

(٥) روح المعاني ٢٤٨/٦ - ٢٤٩ .

وبعد ما تقدم فلا أجد مانعاً من جواز الفصل بين المتعاطفين بالجملة إلا إن خيف الالتباس كما لو قال قائل: ضربت زيداً وأكرمت عمراً وخالداً بعطف « خالداً » على « زيداً » على أنه مضروب لا مكرم. ولا التباس في آية المسألة.

المسألة التاسعة والعشرون

جواز قطع النعت المعطوف بالواو

قال تعالى: ﴿ وما عند الله خيرٌ وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون * والذين يجتنبون كبائرَ الإثمِ والفواحشِ.. ﴾ [١].

قال أبو البقاء: « (والذين يجتنبون) : معطوف على قوله تعالى: ﴿ للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ﴾.

ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني، أو رفع على تقدير (هم) »[٢].

قال أبو حيان: « (والذين يجتنبون): عطف على (الذين آمنوا) وكذلك ما بعده. ووقع لأبي البقاء وهم في التلاوة، اعتقد أنها الذين يجتنبون بغير واو فبنى عليه الإعراب فقال: الذين يجتنبون في موضع جر بدلاً من الذين آمنوا، ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني: وفي موضع رفع على تقدير (هم). » [٣].

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ والذين يجتنبون ﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على قوله : ﴿ للذين آمنوا ﴾.

الثاني: أن يكون في موضع نصب بإضمار « أعني ».

---

(١) الشورى: ٣٦ - ٣٧ .

(٢) التبيان ٢/١١٣٤ - ١١٣٥ .

(٣) البحر ٩ / ٣٤٣ .

الثالث: أن يكون في موضع رفع بإضمار « هم ».

و لم يذكر وجه الجر على البدل كما نسب إليه أبو حيان، وقد تعقبه أبو حيان – كما تقدم – بأنه وقع له وهم في التلاوة فاعتقد أنها «الذين يجتنبون» بغير واو فبنى عليه الإعراب. فإن عنى (أي أبو حيان) أن وجه الجر على البدل مبني على الوهم في التلاوة فأبو البقاء لم يذكر هذا الوجه وإنما جعله مجروراً عطفاً على « للذين آمنوا » وعليه فتعقبه في غير محله.

وإن عني أن وجهي القطع مبنيان – أيضاً على الوهم[1] فقد وهم ؛ لأنه لاخلاف بين النحويين في جواز قطع النعت المعطوف بالواو إلى النصب أو الرفع[2].

يقول ابن أبي الربيع: « واعلم أن النعوت يعطف بعضها على بعض بجميع حروف العطف عدا (حتى)... ويجوز لك في العطف بالواو أن تقطع، فتقول: مررت بزيد العاقلِ والشجاعَ والكريمُ. تنصب الشجاع بإضمار أعني وترفع الكريم بإضمار هو »[3].

وشواهد ذلك كثيرة ومنها قوله تعالى: « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين

---

(١) يقول السمين في الدر الصون ٨٦/٦ بعد أن ذكر – رأي أبي البقاء : « وهذا وهم منه في التلاوة كأنه اعتقد أن القرآن « وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يجتنبون»، فبنى عليه ثلاثة الأوجه بناءً فاسداً » .

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٢ – ٦٦ والإنصاف ٤٧١/٢ وشرح الرضى للكافية ٣١٦/١ وأوضح المسالك ٩/٣ – ١٠ .

(٣) البسيط ٣١٨/١ .

الصلاة »[1] (المقيمين) في موضع نصب على المدح [2].

وقوله تعالى: ﴿وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ﴾[3] فرفع ﴿الموفون﴾ على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب ﴿الصابرين﴾ على المدح، فكأنه قال: اذكر الصابرين[4].

ومن الشعر قول الِخرْنِق[5]:

لايَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ	سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكل معترك	والطيبون معاقد الأُزْرِ

وقول الآخر[6]:

إلى الملك القرمِ وابنِ الهُمَام	وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَم
وذا الرأي حين تُغَمُّ الأُمُورُ	بذات الصليل وذات اللُّجُم

فنصب « ذا الرأي » على المدح.

---

(١) النساء ١٦٢ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٦٨ .

(٣) البقرة ١٧٧ .

(٤) الإنصاف ٢/٤٦٨ وقد ذهب أبو حيان إلى ذلك في الآيتين ، انظر البحر ٢/١٤٠، ٤/١٣٤

(٥) البيتان لخزنق بنت هفان وهما في الكتاب ١/٢٠٢ ، ٢/٥٧ ـ ٥٨ .وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٢ ، والانصاف ٢/٤٦٨ ، والهمع ٥/١٨٣ .

(٦) البيتان لا يعرف قائلهما وهما في الإنصاف ٢/٤٦٩ ، وأنشد الزمخشري أول هذين البيتين في الكشاف ١/٥٠ ، وابن هشام في شرح قطر الندى ص ٣٢١ .

المسألة الثلاثون

البدل هل هو على نية تكرار العامل ؟

قال تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ نكرات لا تنصرف للعدل والوصف، وهي بدل من (ما). وقيل: هي حال من النساء».

قال أبو حيان: « وإذا أعربنا (ما) من (ما طاب) مفعولة وتكون موصولة، فانتصاب مثنى ومابعده على الحال منها.

وقال أبو البقاء: حال من النساء[2]. وقال ابن عطية: موضعها من الإعراب نصب على البدل من (ما طاب) وهي نكرات لا تنصرف ؛ لأنها معدولة وصفه انتهى. وهما إعرابان ضعيفان: أما الأول فلأن المحدث عنه هو ما طاب، ومن النساء جاء على سبيل التبيين وليس محدثاً عنه، فلا يكون الحال منه وإن كان يلزم من تقييده بالحال تقييد المنكوحات.

وأما الثاني: فالبدل هو على نية تكرار العامل، فيلزم من ذلك أن يباشرها العامل. وقد تقرر في هذه المفردات أنها لا يباشرها العامل. وأيضاً فإنه قال: إنها نكرة وصفة وما كان نكرة وصفة فإنه إذا جاء تابعاً لنكرة كان صفة لها كقوله تعالى: ﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث

---

(١) النساء: ٣ .

(٢) التبيان ١/٣٨٨ .

ورباع ﴾[١] وما وقع صفة للنكرة وقع حالاً للمعرفة. وما طاب معرفة فلزم أن يكون مثنى حالاً »[٢].

المناقشة والترجيح:

أولاً ذكر أبو حيان أن أبا البقاء يرى أن مثنى وما بعده حال من النساء، ثم تعقبه في ذلك، ولو رجعنا إلى عبارة أبي البقاء لوجدناه ناقلاً لهذا الرأي، ويفهم من عبارته وهي قوله: « وقيل: هي حال من النساء، أنه رأي مرجوح في نظره.

وقد جوز العلامة التفتازاني هذا الرأي على جعل « من » بيانية قال: « لو جعلت « من » بيانية لا تبعيضية لم يبعد جعلها حالاً من النساء لكن الظاهر هو البعضية »[٣].

أما الوجه الراجح - في نظر أبي البقاء - فهو أن « مثنى » بدل من « ما » وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى ابن عطية ثم وصفه بالضعف، ونسبة هذا الرأي إلى ابن عطية صحيحة[٤] إلا أن ابن عطية مسبوق - أيضاً - إلى هذا الرأي فقد سبقه إليه الزجاج[٥] والنحاس[٦] وأبو علي[٧] ومكي[٨] وابن الأنباري[٩].

---

(١) فاطر: ١ .
(٢) البحر ٣/ ٥٠٦ .
(٣) حاشيته على الكشاف (خ) ١/ ٤٥٠ .
(٤) انظر المحرر الوجيز ٢/ ٧ .
(٥) معاني القرآن ٢/ ٩ - ١٠ .
(٦) إعراب القرآن ١/ ٤٣٤ .
(٧) انظر تفسير القرطبي ٥/ ١٢ .
(٨) المشكل ١/ ١٨٩ .
(٩) البيان ١/ ٢٤٠ .

ويقوم اعتراض أبي حيان على هذا الوجه على أمرين:

الأول: أن البدل على نية تكرار العامل وهذه الألفاظ لا تباشرها العوامل.

الثاني: أن هذه الألفاظ نكرات، والنكرات بعد المعارف أحوال.

قلت: أما كون البدل على نية تكرار العامل فهو أحد رأيين ذكرهما النحاة في العامل في البدل. والرأي الثاني ذكره أبو حيان في الارتشاف حيث يقول: « وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد[١] إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وليس على نية تكرار العامل، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] في بعض كلامه »[٣]، وعلى هذا الرأي فالعامل غير مباشر لهذه الألفاظ.

أما الأمر الثاني وهو أن هذه الألفاظ نكرات فتعين أن تكون حالاً من المعرفة قبلها فليس ذلك متعيناً ؛ لصحة مجيء النكرة بدلاً من المعرفة[٤] كما في قوله تعالى: ﴿لنسعفاً بالناصية * ناصيةٍ﴾[٥]، ولايشترط اتحاد اللفظين خلافاً للكوفيين يقول ابن مالك: « واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في: الناصية وناصية، والعرب لا تلتزم ذلك، ومن الحجج عليهم قول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٢) انظر الكتاب ١٥٠/١ ـ ٣٩٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٣ .

(٣) الارتشاف ٦١٩/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣٩٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣ ، والارتشاف ٦٢٠/٢ .

(٥) العلق ١٥ ـ ١٦ .

(٦) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٨ ، واللسان (عصر) وروايته : ولن يلبث ...

ولم يلبث العصران يومٌ وليلةٌ إذا طلَبا أن يُدْرِكا ما تيمَّمَا

ومنها قول الشاعر[١]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إني ليُؤْذِنُني التَّحْمحُم والصَّهيل [٢]

إذا تقرر هذا فإعراب أبي البقاء وابن عطية مثنى وما بعده بدلاً من « ما طاب » وجه جائز في الصناعة النحوية. وقد قال به جماعة من أئمة النحو كالزجاج[٣] والنحاس[٤] وأبو علي[٥] ومكي[٦] وابن الأنباري[٧] وهو أحد وجهين جوزهما المنتجب[٨].

إلا أن ما ذهب إليه أبو حيان من كون مثنى وما بعده حالاً من « ما طاب » هو الأظهر والأسهل تناولاً، ولا يوجد ما يقدح فيه وممن قال به الزمخشري[٩] والقرطبي[١٠] والتفتازاني[١١] وأبو السعود[١٢] والألوسي[١٣]. وهو أحد وجهين جوزهما المنتجب[١٤].

---

(١) البيت لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ٥/١٧٩ - ١٨٠ ، وبلا نسبة في لسان العرب (أذن).

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٣١ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٩- ١٠ .

(٤) إعراب القرآن ١/٤٣٤ .

(٥) انظر تفسير القرطبي ٥/١٢ .

(٦) المشكل ١/١٨٩ .

(٧) البيان ١/٢٤٠ .

(٨) الفريد ١/٦٨٧ .

(٩) الكشاف ١/٤٥٧ .

(١٠) انظر تفسيره ٥/١٢ .

(١١) انظر حاشيته على الكشاف (خ) ١/٤٥٠ .

(١٢) انظر تفسيره ٢/١٤١ - ١٤٢ .

(١٣) روح المعاني ٢/٤٠١ .

(١٤) الفريد ١/٦٨٧ .

المسألة الحادية والثلاثون

لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه

قال تعالى: ﴿ وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ ﴾[1].

جوز أبو البقاء[2] في هذه الآية أن يكون المفعول الأول (شركاء) و (الجن) بدلاً منه و(لله) المفعول الثاني.

وقد تعقبه أبو حيان في ذلك حيث قال: « وأجاز الحوفي وأبو البقاء فيه أن يكون « الجن » بدلاً من (شركاء) و (لله) في موضع المفعول الثاني و (شركاء) هو المفعول الأول وما أجازاه لا يجوز، لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً. ولو قلت: « وجعلوا لله الجن » لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا »[3].

المناقشة والترجيح:

ما أجازه أبو البقاء وتعقبه فيه أبو حيان قد سبقه إليه كل من الفراء[4] والطبري[5] والزجاج[6] والنحاس[7] ومكي[8]

(١) الأنعام: ١٠٠ .
(٢) التبيان ٥٢٦/١ .
(٣) البحر ٦٠٢/٤ .
(٤) معاني القرآن ٣٤٨/١ .
(٥) تفسير الطبري ٢٩٦/٧ .
(٦) معاني القرآن ٢٧٧/٢ .
(٧) إعراب القرآن ٨٧/٢ .
(٨) مشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١ .

والزمخشري[1] وابن عطية[2] وابن الأنباري[3] والحوفي[4]، وتبعه فيه المنتجب[5] والسمين[6]، والسيوطي[7] والألوسي[8] جميعهم أجازوا أن يكون « الجن » بدلاً من « الشركاء » ومُفَسِّراً للشركاء. وأنكر السمين على أبي حيان رده هذا الوجه إذ يقول: « وهذا معنى صحيح أعني كون البدل مُفَسِّراً، فلا معنى لرد هذا القول »[9].

أما حجة أبي حيان في رده هذا القول ـ وهي أنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً، وهنا لا ينتظم الكلام لو قلت: (وجعلوا لله الجن) ـ فقد أبطل أبو حيان نفسه هذه الحجة في رده على الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾[10] إذ يقول: « لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، ألا ترى إلى تجويز النحويين: زيد مررت به أبي عبد الله، ولو قلت زيد مررت بأبي عبد الله لم يجز ذلك عندهم إلا على رأي الأخفش »[11].

---

(١) الكشاف ٢/٥٠ .

(٢) المحرر الوجيز ٢/٣٢٩ .

(٣) البيان ١/٣٣٣ .

(٤) انظر البحر ٤/٦٠٢ ، والدر المصون ٣/١٤٤ .

(٥) الفريد ٢/٢٠٣ .

(٦) الدر المصون ٣/١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٧) الفتوحات الإلهية ٢/٧٠ .

(٨) روح المعاني ٧/٢٢٧ .

(٩) الدر المصون ٣/١٤٥ .

(١٠) المائدة ١١٧ .

(١١) البحر ٤/٤١٨ .

كما أن المبدل منه هنا ـ وكما يقول الألوسي[1] ـ ليس في حكم الساقط بالكلية.

---

(١) روح المعاني ٢/٢٢٧ .

المسألة الثانية والثلاثون

معاني اسم الفعل: «مكانك»

قال تعالى: ﴿ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مَكَانكُم أنتم وشركاؤكم...﴾[١].

قال أبو البقاء: ﴿مكانكم﴾: هو ظرف مبني لوقوعه موقع الأمر، أي: الزموا؛ وفيه ضمير فاعل. و﴿أنتم﴾: توكيد له، والكاف، والميم في موضع جر عند قوم، وعند آخرين الكاف للخطاب لا موضع لها، كالكاف في «إياكم»[٢] .

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وقال أبو البقاء: ﴿مكانكم﴾: هو ظرف مبني لوقوعه موقع الأمر؛ أي: الزموا » اهـ.

وقد بينا أن تقدير الزموا ليس بجيد؛ إذ لم تقل العرب: «مكانك زيداً» فتعديه، كما تعدى «الزَم» »[٣] .

المناقشة والترجيح:

النحاة ـ عدا الدماميني[٤] ـ متفقون على أن «مكانك» قد ينقل عن

(١) سورة يونس: ٢٨ .

(٢) انظر التبيان: ٦٧٣/٢ .

(٣) انظر البحر: ٤٩/٦ـ ٥٠ .

(٤) قال الدماميني: (لا أدري أي وجه ألجأ الكل إلى جعل هذا الظرف اسم فعل إما لازماً، وإما متعدياً، وهلا جعلوه ظرفاً على بابه، ولم يخرجوه عن بابه، أي: اثبت مكانك، أو انتظر مكانك زيداً، وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك الاسم، وذلك الفعل نحو: صه، وعليك، وإليك، وأما إذا أمكن فلا كـ « مكانك » ، و « عندك » ، و « وراءك، و «أمامك» تعليق الفرائد، تحقيق: محمد السعيد عبد الله. رسالة دكتوراة، القسم الثاني، الجزء الثاني ص: ٢ـ٧، وقد سبقه

الظرفية فيأتي اسم فعل أمر.

إلا أنهم اختلفوا في معناه إذا كان اسم فعل فذكروا له عدة معان:

أحدها: أن معناه: «اثبتوا» قاله: ابن جني[١]، وابن يعيش[٢]، وابن مالك[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦].

الثاني: أن معناه «انتظروا» قاله الأخفش[٧]، والزجاج[٨].

الثالث: أن معناه: «قفوا واسكنوا» قاله ابن عطية[٩].

الرابع: أن معناه: «الزموا» قاله الزمخشري[١٠]، وابن الأنباري[١١]، والرازي[١٢]، والرضي[١٣]، وهو رأي أبي البقاء كما تقدم، وقد تعقبه أبو حيان بأن تقدير: «الزموا» ليس بجيد؛ لأن «الزموا» متعد، و﴿مكانكم﴾ غير متعد.

الرضي إلى جواز إبقائها على الظرفية. انظر شرحه على الكافية: ٢/٧٥ .

(١) الخصائص: ٣/٣٥ .

(٢) شرح المفصل: ٤/٧٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٩٦ .

(٤) شرح شذور الذهب: ٣٢٦ .

(٥) الهمع: ٥/١٢٤ .

(٦) شرحه على الألفية ٣/٢٠١ .

(٧) معاني القرآن: ٢/٥٦٨ .

(٨) معاني القرآن: ٣/١٦ .

(٩) المحرر الوجيز: ٣/١٧١ .

(١٠) الكشاف: ٢/٣٣٢ .

(١١) البيان: ١/٤١١ .

(١٢) تفسيره: ١٧/٨٦ .

(١٣) شرح الكافية: ٢/٧٥ .

ويمكن أن يجاب عن اعتراض أبي حيان بثلاثة أمور[1]:

١ـ أن من فسره بـ«الزموا» قصد تفسير المعنى لا تفسير إعراب[2].

يدل على ذلك ما قاله ابن عطية حيث فسره بـ «الزموا» تفسير معنى، ثم فسره بـ«قفوا واسكنوا» تفسير إعراب.

قال: و ﴿مكانكم﴾ نصب على تقدير: لازموا مكانكم، وذلك مقترن بحال شدة وخزي، و﴿مكانكم﴾ في هذا الموضع من أسماء الأفعال إذ معناه: «قفوا واسكنوا»[3] .

٢ـ أن «مكانك» يأتي لازماً، ومتعدياً؛ حكى الكسائي[4] أنه سمع بعض العرب يقول: «مكانك زيداً» فيعديه.

٣ـ أنه ليس بلازم أن يكون اسم الفعل موافقاً في التعدي واللزوم للفعل النائب عنه، ومثال ذلك: « آمين » اسم فعل بمعنى: « استجب » ، وهو متعد ، نحو: « اللهم استجب دعاءنا » ، و « آمين » غير متعدٍّ .

---

(١) ناقش هذه المسألة الدكتور: محمد حماد القرشي في رسالته: « تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري » ، ص: ٣١٣-٣١٤، وأجاب عن اعتراض أبي حيان بهذه الثلاثة الأمور، وزاد وجهاً رابعاً، وهو: أن « الزم » يكون لازماً، ومتعدياً، فـ«الزم» هنا لازم لا متعد، واستشهد بما جاء في الصحاح: قال: « لَزِمْتُ الشيءَ ألزمه لزوماً، ولَزِمْتُ به » .

ولا أوافقه في هذا الوجه؛ لأن « الزم » فيما ذكر متعدٍّ إما بنفسه، أو بحرف الجر.

(٢) الدر المصون: ٤/٢٧ .

(٣) المحرر الوجيز: ٣/١٧١ .

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/٣٢٣ .

المسألة الثالثة والثلاثون

مجيء حتى بمعنى « إلا أن »

قال تعالى: ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾[1].

قال أبو البقاء: « (حتى يقولا) أي إلى أن يقولا والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولا: ﴿ إنما نحن فتنة ﴾.

وقيل: حتى بمعنى إلا ؛ أي وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا »[2].

قال أبو حيان: « (حتى يقولا) حتى هنا حرف غاية، والمعنى انتفاء تعليمهما أو إعلامهما على اختلاف القولين في يعلمان، إلى أن يقولا: إنما نحن فتنة. وقال أبو البقاء: « حتى » هنا بمعنى إلا أن، وهذا المعنى لحتى لا أعلم أحداً من المتقدمين ذكره وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه في غيره:

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل[3]

قال: يريد إلا أن تجود[4].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في (حتى) هنا معنيين:

---

(١) البقرة: ١٠٢ .

(٢) االتبيان ١/٩٩ .

(٣) البيت للمقنع الكندي وهو في حاشية الصبان ٣/٢٩٧ ، والخضري ٢/١٧٦ .

(٤) البحر ١/٥٢٩ .

أحدهما: أن تكون بمعنى إلى أن.

والثاني: أن تكون بمعنى إلا أن.

وأبو حيان لا يجيز مجيء حتى بمعنى إلا أن كما يفهم من قوله: وهذا معنى لحتى لا أعلم أحداً من المتقدمين ذكره. وقوله في الارتشاف: « وقول سيبويه في قولهم. (والله لا أفعل إلا أن تفعل) والمعنى حتى تفعل ليس بنص على أن حتى إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن) لأن قوله ذلك تفسير معنى »[1].

وتبعه المرادي في الجنى الداني إذ يقول: « وزاد ابن مالك في « التسهيل » معنى ثالثاً وهو أن تكون بمعنى « إلا أن » فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل

وهو معنى غريب، ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم. وقول سيبويه في قولهم: « والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل » والمعنى حتى أن تفعل ليس نصاً على أن حتى إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى إلا أن لأن ذلك تفسير معنى ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى»[2].

وأجاز جماعة من النحاة مجيء حتى بمعنى إلا أن منهم ابن هشام الخضراوي وجعل من ذلك الحديث « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه » إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة عِلّته اليهودية

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٤ .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ٥٥٤ ـ ٥٥٥ .

والنصرانية فتكون فيه للتعليل[١].

وابن مالك[٢] مستشهداً بقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجـود وما لديك قليل

ووافقه ابنه بدر الدين في شرح التسهيل إلا أنه يجيز في هذا البيت أن تكون (حتى) بمعنى إلا أن أو إلى أن[٣].

ووافق الخضريُّ ابنَ مالك في أن حتى في هذا البيت بمعنى إلا أن ومنع حملها على الغاية مخالفاً بدر الدين بن مالك إذ يقول بعد أن ذكر البيت: « لا يصح التعليل وهو ظاهر، ولا الغاية لإيهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها، وليس كذلك لأن العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقاً أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليس السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى: ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾[٤] لكنها للاستثناء المتصل من عموم الأحوال »[٥].

وممن جوزوا مجيء حتى بمعنى (إلا أن) ابن هشام الأنصاري وإن كان قد جعله قليلاً. يقول في المغني « حتى: حرف يأتي لثلاثة معان: « انتهاء الغاية » وهو الغالب، و «التعليل » و « بمعنى إلا » في الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره »[٦].

(١) مغني اللبيب ١٧٠ .
(٢) تسهيل الفوائد ٢٣٠ .
(٣) شرح التسهيل ٤/٢٤ .
(٤) آل عمران: ٩٢ .
(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/١٧٦ .
(٦) مغني اللبيب ١٦٦ .

وقال أيضاً: « ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان»[1].

وذكر منها أن تكون مرادفة « إلا » في الاستثناء ثم قال: « وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أن تفعل » المعنى حتى أن تفعل »[2].

ثم ذكر رأي أبي البقاء في آية المسألة وقال: « والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجـود وما لديك قليل

وفي قوله:

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبير مالكاً وكاهلا[3]

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه »[4].

وقد أحصى الشيخ عضيمة [5] أربعة عشر موضعاً من كتاب الله تحتمل فيها حتى معنى الاستثناء قال: « وفي رأيي أن حتى تحتمل أن تكون بمعنى (إلى أن) وأن تكون بمعنى (إلا أن) في هذه المواضع:

١- قوله تعالى: ﴿ لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ﴾: ٢/٥٥.

٢- قوله تعالى: ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ﴾ ٢: ١٢٠.

٣- قوله تعالى: ﴿ ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ﴾ ٢: ١٩١.

٤- قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾٢:٢٢١.

٥- قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ﴾ ٢:٢٢١.

---

(١) مغني اللبيب ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق: ١٦٩ .

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ١٧٥ - ١٧٦، وأبير: أهلك وأبيد، ومالك وكاهل: حيان من بني أسد .

(٤) المرجع السابق ١٦٩ - ١٧٠ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن - القسم الأول - الجزء الثاني ص ١٣٩ - ١٤٠ .

٦- قوله تعالى: ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ ٢: ٢٢٢.

٧- قوله تعالى: ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ ٢/٢٣٠.

٨- قوله تعالى: ﴿ ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ ٤: ٤٣.

٩- قوله تعالى: ﴿ لن أرسله معكم حتى تؤتونِ موثقاً من الله لتأتنني به ﴾ ١٢: ٦٦.

١٠- قوله تعالى:﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله﴾١٢: ٨٠ .

١١- قوله تعالى: ﴿ وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا ﴾ ٢٨: ٥٩.

١٢- قوله تعالى: ﴿فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾٦: ٦٨.

١٣- قوله تعالى: ﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾ ٦: ٦٨

١٤- قوله تعالى: ﴿لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم﴾ ٤/١٤٠.

وخلاصة ما أذهب إليه أن حتى تأتي بمعنى « إلا أن » وقد يكون ذلك لازماً فيها لا تحتمل غيره نحو قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وقول الآخر:

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبير مالكاً وكاهلا

وقد تأتي بمعنى (إلا أن) مع جواز جعلها بمعنى (إلى أن) ومن ذلك آية المسألة.

المسألة الرابعة والثلاثون

تأويل الفعل بالمصدر من غير سابك

قال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقلتم إلى الأرض.. ﴾[1].

قال أبو البقاء: « أثّاقلتم: الكلام فيها مثل الكلام في « ادارأتم »[2]. والماضي هنا بمعنى المضارع، أي: مالكم تتثاقلون.

وموضعه نصب ؛ أي: أيُّ شيء لكم في التثاقل، أو في موضع جر على رأي الخليل. وقيل: هو حال، أي: ما لكم متثاقلين »[3].

قال أبو حيان: « وقرأ الأعمش: « تثاقلتم » وهو أصل قراءة الجمهور « أثاقلتم » وهو ماض بمعنى المضارع، وهو في موضع الحال، وهو عامل في « إذا » أي: ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا.

وقال أبو البقاء:: الماضي هنا بمعنى المضارع أي: ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا. وموضعه نصب. أي: أيُّ شيء لكم في التثاقل، أو في موضع جر على مذهب الخليل. اهـ وهذا ليس بجيد ؛ لأنه يلزم منه حذف « أن » لأنه لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل، وحذف « أن » في نحو هذا قليل جداً أو ضرورة.

---

(١) التوبة: ٣٨ .

(٢) التبيان ١/٧٨ يعني أن الأصل « تثاقلتم » فأدغمت التاء في الثاء بعد القلب للقرب في المخرج ودخلت ألف الوصل للابتداء لما سكن الحرف للإدغام .

(٣) التبيان ٢/٦٤٤ .

وإذا كان التقدير في التثاقل فلا يمكن عمله في « إذا » لأن معمول المصدر الموصول لا يتقدم عليه »[1].

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو البقاء إلى أنَّ « اثَّاقلتم » فعل ماضٍ بمعنى المضارع، ثم صاغ منه مصدراً، وأجاز في هذا المصدر أن يكون في محل نصب على نزع الخافض، أو في موضع جر على رأي من يذهب إلى أن المحل جر بعد حذف الجار[2].

وتعقبه أبو حيان في ذلك كما تقدم. وتعقُّبُ أبي حيان يقوم على ثلاثة أمور:

١- أنه لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل.

٢- إذا كان المصدر لا ينسبك إلا من حرف مصدري والفعل فإنه يلزم لتأويل «اثاقلتم» بالمصدر تقدير « أن » المصدرية، وحذف « أن » في نحو هذا قليل أو ضرورة.

٣- إذا كان التقدير في التثاقل فلا يمكن عمله في « إذا » لأن معمول المصدر الموصول لا يتقدم عليه.

قلت: أما قوله: « لا ينسبك مصدر إلا من حرف مصدري والفعل»

---

(١) البحر ٤١٩/٥ .

(٢) نسب أبو البقاء هذا الرأي إلى الخليل كما نسبه إليه أيضاً ابن مالك ، وذهب ابن هشام إلى أن نسبة هذا الرأي إلى الخليل سهو ، والصواب عنده أن سيبويه هو الذي أجاز ذلك ، أما الخليل فرأيه أن المحل نصب ، انظر شرح التسهيل ١٥٠/٢ ، والمغني ٢٨٦، والتصريح ٣١٣/١ وقيل إن سيبويه يجيز الوجهين [شرح ابن عقيل ٤٢١/٢].

فلا نسلم له ذلك حيث نقل عن الخليل وسيبويه تقدير الفعل بالمصدر من غير سابك في قوله تعالى: ﴿ يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وأُمِرنا لنُسْلِمَ لرب العالمين ﴾[2]. وقوله الشاعر:

أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرَها، فكأنَّما تَمَثَّلُ لي ليلى بكُلِّ سبيلِ[3]

فالفعل في ذلك كله - عند الخليل وسيبويه - مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر أي: إرادةُ اللهِ للتبيين، وأَمْرُنا للإسلام[4]، وإرادتي للنسيان .

وقد أجاز أبو حيان نفسه تأويل الفعل بالمصدر من غير سابك في قوله تعالى: ﴿ومن آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾[5] أي: ومن آياته إراءته إياكم البرق [6].

وعلى هذا فتقدير أبي البقاء صحيح ولا حاجة إلى تقدير حرف مصدري.

أما قوله: إن معمول المصدر الموصول لا يتقدم عليه. فليس على إطلاقه، حيث أجاز الرضى والصبان[7] تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه.

قال الرضى: « وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان

---

(١) النساء: ٢٦ .

(٢) الأنعام ٧١ .

(٣) البيت لكثيّر عزة في ديوانه ص١٠٨ وأمالي القالي ٢/٦٣ ، والجنى الداني١٢١ والمغني ٢٨٥ .

(٤) انظر الكتاب ٣/١٦١ والجنى الداني ١٢١ والمغني ٢٨٥ .

(٥) الروم ٢٤ .

(٦) البحر ٨/٣٨٣ وانظر ٢/٢٠١ .

(٧) حاشيته على الأشموني ٢/٢٨٧ .

ظرفاً أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقني من عَدُوِّكَ البراءةَ وإليك الفرار. قال تعالى: ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة ﴾[١] وقال ﴿ بلغ معه السعي ﴾[٢] وفي نهج البلاغة: « قلّت عنكم نبوته » ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه »[٣].

وعليه فإعراب أبي البقاء مستقيم في الصناعة.

---

(١) النور: ٢ .

(٢) الصافات: ١٠٢ .

(٣) شرحه على الكافية ١٩٥/٢ .

المسألة الخامسة والثلاثون

حذف الفاء من جواب الشرط

قال تعالى: ﴿ والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[(١)].

قال أبو البقاء: « و (هم): مبتدأ، و « يغفرون »: الخبر، والجملة جواب إذا. »[(٢)].

وقد تعقبه أبو حيان بقوله: « والعامل في « إذا » يغفرون، وهي جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على (يجتنبون)، ويجوز أن يكون (هم) توكيداً للفاعل في (غضبوا) وقال أبو البقاء: (هم) مبتدأ، و (يغفرون) الخبر، والجملة جواب إذا انتهى، وهذا لا يجوز ؛ لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا إن ورد في شعر. »[(٣)].

المناقشة والترجيح:

يقول ابن مالك: « إذاكان الجواب جملة اسمية أو فعلية لا تلي حرف الشرط وجب اقترانها بالفاء ليعلم ارتباطها بالأداة، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط »[(٤)].

---

(١) الشورى: ٣٧ .

(٢) التبيان ٢/١١٣٥ .

(٣) البحر ٩/٣٤٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٦ .

وفي جواز حذف الفاء من جواب الشرط أقوال:

أولها: أنه يجوز مطلقاً وهو رأي علي بن سليمان الأخفش [١].

الثاني: أنه يجوز ضرورة ويمنع في حال السعة وهو مذهب سيبويه[٢] والمبرد[٣] وابن جني[٤] وابن الشجري[٥] وابن هشام[٦].

الثالث: أنه يحسن حذفها إذا كان فعل الشرط بلفظ الماضي وهو قول أبي البقاء[٧].

أما ابن مالك فقد ذهب في شرح الكافية[٨] وفي التسهيل[٩] إلى أن حذف الفاء من الجواب ضرورة إلا أنه في كتاب شواهد التوضيح ذهب إلى أنه كثير في الشعر قليل في غيره. إذ يقول في حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط: « منها قول رسول الله ﷺ لسعد رضي الله عنه: «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة»[١٠].

وقوله ﷺ: « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها »[١١] وقوله ﷺ لهلال بن أمية: « البينة وإلا حد في ظهرك »[١٢]... ومن خص هذا الحذف

---

(١) انظر البحر ٩/٣٣٨ وتفسير القرطبي ٨/٢٣٥ .
(٢) الكتاب ٣/٦٤ .
(٣) المقتضب ٢/٧٢- ٧٣ .
(٤) المحتسب ١/١٩٣ .
(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٩ .
(٦) مغني اللبيب ١٣٣ .
(٧) التبيان ١/٥٣٦ .
(٨) ٣/١٥٩٧ .
(٩) التسهيل ٢٣٦ .
(١٠) أخرجه البخاري في الفرائض، حديث رقم ٦٢٣٦ ومسلم في الوصية، حديث رقم: ٣٠٧٦ .
(١١) أخرجه البخاري في اللقطة حديث رقم ٢٢٤٨ .
(١٢) أخرجه البخاري في تفسير القرآن ٤٣٧٨ .

بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير »[1].

وقول ابن مالك الأخير هو الأولى بالقبول ؛ لأنه لا يتجاهل الشواهد الواردة على ذلك، إذ قد جاء حذف الفاء من الجواب في القرآن الكريم[2] والحديث الشريف وفي الشعر.

ومن شواهد ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾[3]. ذهب الحوفي[4] وأبو البقاء[5] إلى أن جملة « إنكم لمشركون » هي الجواب على حذف الفاء.

وقوله تعالى: ﴿ قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله ﴾[6] ذهب الفراء[7] وعلى بن سليمان الأخفش[8] إلى أن « ما » شرطية وجواب الشرط قوله: ﴿ إن الله سيبطله ﴾ على حذف الفاء.

وقوله تعالى: ﴿ إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصيةُ للوالدين ﴾[9]. ظاهر كلام الأخفش[10] أن جواب « إن » قوله ﴿ الوصية

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٣ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة القسم الأول الجزء الثالث ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) انظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم د.عبد الفتاح حموز ٧٨٥/١- ٧٩٤ .

(٣) الأنعام ١٢١ .

(٤) انظر البحر ٦٣٤/٤ .

(٥) التبيان ٥٣٦/١ .

(٦) يونس ٨١ .

(٧) معاني القرآن ٤٧٥/١ .

(٨) انظر تفسير القرطبي ٢٣٥/٨ .

(٩) البقرة ١٨٠ .

(١٠) معاني القرآن ٣٥٠/١ .

للوالدين ﴾ على حذف الفاء.

ومن ذلك قراءة ابن عامر ونافع[١] ﴿ وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم﴾[٢] أجاز الأخفش[٣] وأبو البقاء[٤] أن تكون (ما) شرطية وجوابها ﴿ بما كسبت أيديكم ﴾ على حذف الفاء.

ومنها قوله تعالى: وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً﴾[٥] نقل[٦] عن المبرد والفراء والكسائي أنَّ « لا يَضُرُّكم » رفع ؛ لأنه جواب الشرط على حذف الفاء.

وقوله تعالى[٧]: ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾[٨].

وأما الحديث فقد تقدم.

وأما الشعر فمنه قول الشاعر[٩]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

أراد فالله يشكرها.

ومنه قول الشاعر [١٠]:

---

(١) انظر البحر ٩/ ٣٣٨ وتفسير القرطبي ١٦ /٢١ .
(٢) الشورى: ٣٠ .
(٣) انظر البحر ٣٣٨/٩ .
(٤) التبيان ١١٣٣/٢ .
(٥) آل عمران: ١٢٠ .
(٦) الدر المصون ٢٠٠/٢ .
(٧) الشورى: ٣٩ .
(٨) انظر البيان ٣٥٠/٢ .
(٩) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٦٥/٢ ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ وليس في ديوانه . ويروى « سيان » مكان « مثلان » .
(١٠) البيت بلا نسبة وهو في شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣ ، وشرح الأشموني

ومَن لا يزلْ ينقادُ للغيِّ والصبا سيُلفَى على طول السَّلامة نادِمَا

أراد فسيلفى.

وتأويل الشواهد السابقة لا يخلو من تعسف أو تكلف عدة محذوفات.

واعتماداً على هذه الشواهد يمكننا القول بصحة ما ذهب إليه أبو البقاء.

وقد سبق أبا البقاء إلى هذا الوجه ابن الأنباري[١] وتبعه المنتجب الهمداني[٢].

وذهب الرضي[٣] وابن هشام[٤] إلى أن (إذا) في آية المسألة وفي قوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾[٥] لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط.

إلا أن المرادي[٦] نقل عن الفراء: أنه لا يكون بعد « إذا » الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام ومنه قوله تعالى: ﴿ وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض ﴾[٧] كأنه قال: كلما ضربوا.

٥٨٨/٣ وشرح التصريح ٢٥٠/٢ .

(١) البيان ٣٥٠/٢ .

(٢) الفريد ٢٤٦/٤ .

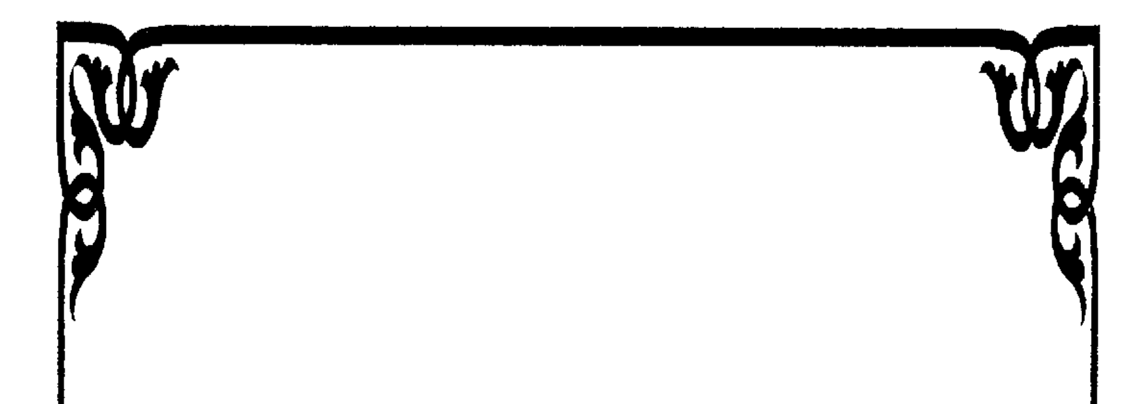
(٣) شرح الرضى للكافية ٢٦٣/٢ .

(٤) المغني ١٣٥ .

(٥) الشورى: ٣٩ .

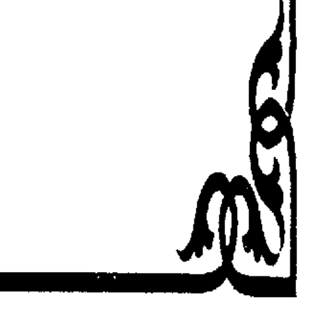
(٦) الجنى الداني ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٧) آل عمران: ١٥٦ .



الفَصْلُ الثَّاني

تعقُّباتٌ تَرجَّحَ فيها قولُ أبي حيان



المسألة الأولى

هل خبر«مَن» مستحَقٌّ بالصلة في قوله تعالى: ﴿ومَن كفَرَ فأُمَتِّعه قليلاً ثم أضطرُّه إلى عذاب النار﴾

قال تعالى: ﴿ وإذ قال إبراهيم ربِّ اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم با لله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿ومن كفر﴾ في: « من » وجهان:

أحدهما: هي بمعنى : الذي، أو نكرة موصوفة، وموضعها نصب، والتقدير: قال: وأرزقُ من كفر، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه.

﴿فأمتّعه﴾: عطف على الفعل المحذوف، ولا يجوز أن يكون: «من» على هذا مبتدأ، و﴿فأمتّعه﴾ خبره؛ لأن « الذي » لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مستحَقاً بصلتها، كقولك: الذي يأتيني فله درهم، والكفر لا يستحق به التمتيع، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز، وإن جعلت الخبر محذوفاً، و﴿فأمتعه﴾ دليلاً عليه جاز تقديره: ومن كفر أرزقه فأمتعه .

والوجه الثاني: أن تكون: «من» شرطية ، والفاء جوابها، وقيل الجواب محذوف تقديره: ومن كفر أرزقه، و«من» على هذا رفع بالابتداء؛ ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها

(١) سورة البقرة: آية: ١٢٦.

جوابها بل الشرط»[1].

ونقل أبو حيان قول أبي البقاء السابق، ثم تعقبه بقوله: «وقوله أولاً: لا يجوز كذا، وتعليله ليس بصحيح، لأن الخبر مستحق بالصلة؛ لأن التمتع القليل والصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر. ثم إنه قد ناقض أبو البقاء في تجويزه أن تكون «من» شرطية، والفاء جوابها، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه ؟ فكذلك الخبر المشبه به أيضاً، فلو كان التمتع قليلاً ليس مستحقاً بالصلة، وقد عطف عليه ما يستحق بالصلة ناسب أن يقع خبراً من حيث وقع جزاء ، وقد جوز هو ذلك، وأما تقدير زيادة الفاء، وإضمار الخبر، وإضمار جواب الشرط إذا جعلنا «من» شرطية، فلا حاجة إلى ذلك؛ لأن الكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار .

وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى، والشماخ، من تجويز الأشياء البعيدة، والتقادير المستغنى عنها، ونحن ننزه القرآن عن ذلك »[2].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في «مَن» وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «الذي» ، أو نكرة موصوفة، وموضعها نصب ، والتقدير: قال: وارزق مَن كفر ، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه، و«فأمتعه» معطوف على ذلك الفعل المحذوف .

---

(١) التبيان: ١/١١٤.

(٢) البحر: ١/٦١٥.

ووافقه أبو حيان في هذا الوجه.

الثاني: أن تكون «من» شرطية في موضع رفع مبتدأ، والفاء جوابها. ووافقه أبو حيان في هذا الوجه أيضاً[1].

ومنع أبو البقاء على الوجه الأول - وهو كون «من» موصولة، أو نكرة موصوفة - أن تكون: «من» مبتدأ، و﴿فأمتعه﴾ الخبر، قال: لأن «الذي» لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان مستحقاً بصلتها، كقولك: الذي يأتيني فله درهم. والكفر لا يستحق به التمتيع .

وتعقبه أبو حيان في منعه هذا بأمرين:

١ـ أن الخبر في الآية مستحق بالصلة، لأن التمتيع القليل والصيرورة إلى النار مستحقان بالكفر. ثم إنه لو كان التمتيع القليل ليس مستحقاً بالصلة، وعطف عليه ما يستحق بالصلة لناسب أن يكون خبراً.

٢ـ أن أبا البقاء قد ناقض نفسه حيث أجاز أن تكون: «من» شرطية، والفاء جوابها، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط، ومترتب عليه، فكذلك الخبر المشبه به. فكيف يجيز أن يكون جزاء للشرط، ويمنع أن يكون خبراً للموصول المشبه بالشرط .

والقول في هذه المسألة قول أبي حيان؛ لأن الكفر ـ كما قال أبو السعود - وإن لم يكن سبباً للتمتيع المطلق لكنه يصلح سبباً لتقليله، وكونه موصولاً بعذاب النار[2] .

وجوز أبو البقاء ـ على جعل ـ «مَن» بمعنى «الذي»، أو نكرة موصوفة - أن تكون مبتدأ، و﴿فأمتعه﴾ الخبر على زيادة الفاء، او كون

---

(١) انظر االبحر: ٦١٤/١ .

(٢) انظر تفسيره: ١٥٩/١.

الخبر محذوفاً، و « فأمتعه » دليلاً عليه .

كما أجاز ـ على جعل «من» شرطية ـ كون الخبر محذوفاً تقديره: ومن كفر أرزقه .

قال أبو حيان بعد أن نقل هذه الأوجه: ولا حاجة إلى ذلك .

وهو على حق في هذا؛ لأن الأوجه التي ذكرت أولاً أسهل تناولاً، وفيها غنىً عن هذه التقديرات البعيدة .

المسألة الثانية

الخلاف في خبر: ﴿الذين يلمزون﴾

قال تعالى: ﴿الذين يلمزون المطّوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم﴾[1] .

قال أبو البقاء: ﴿الذين يلمزون﴾ مبتدأ .

وجوز في الخبر وجهين:

أحدهما: ﴿فيسخرون﴾، ودخلت الفاء لما في: «الذين» من الشبه بالشرط .

والثاني: أن الخبر: ﴿سخر الله منهم﴾ .

ونقل وجهاً ثالثاً: وهو أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: منهم الذين يلمزون[2].

وتعقبه أبو حيان في الوجه الأول، فقال بعد أن نقل قول أبي البقاء: «وهذا بعيد؛ لأنه إذ ذاك يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ؛ لأن من عاب وغمز أحداً هو ساخر منه فقرب أن يكون مثل: سيّدُ الجارية مالكها، وهو لايجوز»[3].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في خبر ﴿الذين يلمزون﴾ وجهين:

أحدهما: ﴿فيسخرون﴾،ودخلت الفاء لما في «الذين» من الشبه

---

(١) سورة التوبة: آية: ٧٩.

(٢) انظر التبيان: ٦٥٢/١.

(٣) البحر: ٤٦٩/٥.

بالشرط. وقد سبقه إلى هذا الوجه ابن الأنباري[1]، واستبعده أبو حيان؛ لأنه إذ ذاك يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ، ولا يكون في الإخبار به فائدة. ونظر له بـ « سيّدُ الجارية مالكُها» فإنه ليس في هذا الخبر فائدة جديدة؛ لأنه معلوم أن سيد الجارية هو مالكها .

وأبو حيان على حق في اعتراضه هذا، لأن المعنى لا يتم بقوله: ﴿فيسخرون﴾.

الثاني: أن الخبر: ﴿سخر الله منهم﴾، وقد سبقه إلى هذا الوجه النحاس[2]، وابن عطية[3]، وهو اختيار أبي حيان[4]، والسمين[5] .

ونقل أبو البقاء وجهاً ثالثاً: وهو أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: منهم الذين يلمزون، وهو قول ابن الأنباري[6]. وقد أقره أبو حيان[7] .

وقد ذكر في إعراب: ﴿الذين يلمزون﴾ أوجهاً أخرى غير الابتداء:

١ـ أن يكون في محل جر بدلاً من الضمير في ﴿سرهم ونجواهم﴾[8] قاله الزمخشري[9]، وتبعه ابن عطية[10]، والسمين[11]، وأبو السعود[12] .

---

(١) البيان: ١/٤٠٣ .
(٢) إعراب القرآن: ٢/٢٢٩.
(٣) المحرر الوجيز: ٣/٦٤.
(٤) البحر: ٥/٤٦٩.
(٥) الدر المصون: ٣/٤٨٦.
(٦) البيان: ١/٤٠٣.
(٧) البحر: ٥/٤٦٩.
(٨) سورة التوبة: آية: ٧٨.
(٩) الكشاف: ٢/٢٨٤.
(١٠) المحرر الوجيز: ٣/٦٣.
(١١) الدر المصون: ٣/٤٨٦.
(١٢) انظر تفسيره: ٤/٨٦ .

٢ـ أن يكون محله النصب على الاشتغال بإضمار فعل يفسره ﴿سخر الله منهم﴾ من طريق المعنى، أي: عاب الذين يلمزون سخر الله منهم، قاله أبو البقاء[١]، وأقره أبو حيان[٢].

٣ـ أن يكون محله النصب ، أو الرفع على الذم. قاله الزمخشري[٣]، وتبعه السمين[٤]، وأبو السعود[٥] .

٤ـ أنه في محل رفع على إضمار مبتدأ، أي: هم الذين يلمزون. قاله ابن عطية[٦]، وتبعه السمين[٧] .

---

(١) التبيان: ١/٦٥٢.
(٢) البحر: ٥/٤٦٩.
(٣) الكشاف: ٢/٢٨٤.
(٤) الدر المصون: ٣/٤٨٦.
(٥) تفسيره: ٤/٨٦.
(٦) المحرر الوجيز: ٣/٦٣.
(٧) الدر المصون: ٣/٦٨٥.

المسألة الثالثة

الخلاف في خبر: ﴿إنما التوبة﴾ من قوله تعالى: ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة﴾

قال الله تعالى: ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة﴾[1] .

قال أبو البقاء: ﴿إنما التوبة﴾ مبتدأ، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: هو «على الله»؛ أي: ثابتة على الله؛ فعلى هذا يكون ﴿للذين يعملون السوء﴾ حالاً من الضمير في الظرف، وهو قوله: ﴿على الله﴾؛ والعامل فيها الظرف ، أو الاستقرار، أي: كائنة للذين، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال «التوبة»؛ لأنه قد فصل بينهما بالجار.

والوجه الثاني: أن يكون الخبر ﴿الذين يعملون﴾، وأما ﴿على الله﴾ فيكون حالاً من شيء محذوف تقديره: إنما التوبة إذ كانت على الله، أو إذا كانت على الله؛ فـ«إذ» ، أو «إذا» ظرفان العامل فيهما ﴿الذين يعملون السوء﴾؛ لأن الظرف يعمل فيه المعنى، وإن تقدم عليه.

وكان التامة، وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان.

ولا يجوز أن يكون ﴿على الله﴾ حالاً يعمل فيها « الذين » ؛ لأنه عامل معنوي؛ والحال لا يتقدم على المعنوي، ونظير هذه المسألة قولهم:«هذا بسراً أطيب منه رطباً»[2] .

قال أبو حيان: « وارتفاع ﴿التوبة﴾ على الابتداء، والخبر هو: ﴿على الله﴾، و﴿للذين﴾ متعلق بما يتعلق به ﴿على الله﴾، والتقدير:

---

(١) سورة النساء: آية: ١٧ .

(٢) التبيان: ١/٣٣٩-٣٤٠.

إنما التوبة مستقرة على فضل الله وإحسانه للذين.وقال أبو البقاء في هذا الوجه: يكون ﴿الذين يعملون السوء﴾ حالاً من الضمير في قوله: ﴿على الله﴾، والعامل فيها الظرف والاستقرار، أي: ثابتة للذين. انتهى. ولا يحتاج إلى هذا التكلف.وأجاز أبو البقاء أن يكون الخبر ﴿للذين﴾، ويتعلق ﴿على الله﴾ بمحذوف... ، وذكر بقية إعراب أبي البقاء، ثم قال: «وهو وجه متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى»[1].

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو البقاء: أن ﴿التوبة﴾ مبتدأ، وأجاز في خبرها وجهين:

أحدهما: أنه ﴿على الله﴾، أي: ثابتة على الله، وقال في هذا الوجه: يكون ﴿للذين يعملون السوء﴾ حالاً من الضمير في الظرف، وهو قوله : ﴿على الله﴾ والعامل فيها الظرف ، أو الاستقرار .

وقد وافقه أبو حيان في أن الخبر هو ﴿على الله﴾ ، وخالفه في إعرابه ﴿للذين يعملون﴾ حالاً من الضمير في الظرف.. الخ، ووصفه بأنه تكلف كما تقدم، وجعل ﴿للذين﴾ متعلقاً بما تعلق به الخبر .

وقد ذهب السمين[2] في هذا الوجه مذهب شيخه أبي حيان .

وهما على حق في ذلك؛ لأن جعل ﴿للذين﴾ على هذا الوجه متعلقاً بما تعلق به الخبر، أقل تكلفاً من جعله حالاً من الضمير في الظرف؛ إذ التقدير على الأول: إنما التوبة ثابتة على الله للذين، وعلى الثاني: إنما التوبة ثابتة على الله كائنة للذين .

---

(١) انظر البحر: ٣/٥٦٢.

(٢) انظر الدر المصون: ٢/٣٣٢ .

الثاني: أن يكون الخبر﴿للذين﴾، و ﴿على الله﴾ متعلق بمحذوف على أنه حال من شيء محذوف.. الخ .

وقال أبو حيان عن هذا الوجه: «وهو وجه متكلف في الإعراب غير متضح في المعنى» .

قلت: أما جعل ﴿للذين﴾ هو الخبر فهو الأولى عندي لما ذكره أبو السعود بعد أن رجح كون ﴿للذين﴾ هو الخبر قال: «لما أن ما قبله من وصفه تعالى بكونه تواباً رحيماً. إنما يقتضي بيان اختصاص قبول التوبة منه تعالى بالمذكورين، وذلك إنما يكون بجعل قوله تعالى: ﴿للذين﴾.. الخ خبراً، ألا يرى إلى قوله عز وجل ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات﴾.. الخ فإنه ناطق بما قلنا كأنه قيل: «إنما التوبة لهؤلاء لا لهؤلاء»[1] .

أما ما ذكره أبو البقاء في قوله: ﴿على الله﴾ فهو كما وصفه أبو حيان : «وجه متكلف من الإعراب غير متضح في المعنى » .

وأحسن ما قيل في إعراب قوله: ﴿على الله﴾:

هو أن يكون صفة للتوبة بتقدير متعلقه معرفة على رأي من جوز حذف الموصول مع بعض صلته . ذكره أبو السعود قال: « وعن الحسن يعني: التوبة التي يقبلها الله تعالى ... وهذا يشير إلى أن قوله تعالى: ﴿على الله﴾ صفة لـ«التوبة» بتقدير متعلقه معرفة، على رأي من جوز حذف الموصول مع بعض صلته، أي: إنما التوبة الكائنة على الله »[2].

وهذا الوجه هو الأليق بالمعنى؛ قال السيوطي: « ﴿إنما التوبة على

---

(١) انظرتفسيره: ١٥٦/٢.

(٢) انظرتفسيره: ١٥٦/٢.

الله﴾، أي: التي كتب على نفسه قبولها بفضله » [١] .

وحذف الموصول أجازه الكوفيون، والأخفش، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر[٢].

وذكر الدكتور عبد الفتاح حموز أن ما في القرآن من مواضع محمولة على حذف الموصول يعزز مذهب المجوزين[٣] .

---

(١) تفسير الجلالين ص: ٩٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل: ١/٢٣١،٢٣٥، ومغني اللبيب: ٥١٨.

(٣) انظرالتأويل النحوي في القرآن: ١/٤٩٥-٥٠١ .

المسألة الرابعة

ظرف الزمان هل يكون خبراً عن الجثة،أو صفة لها،أو حالاً منها؟

قال تعالى:﴿قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين﴾[١].

قال أبو البقاء: « قوله تعالى: ﴿من قبلكم﴾: هو متعلق بسألها، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم، ولا حالاً؛ لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة، ولا حالاً منها، ولا خبراً عنها »[٢].

قال أبو حيان: « قال أبو البقاء العكبري ﴿من قبلكم﴾ متعلق بسألها، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم، ولا حالاً، لأن الظرف الزمان لا يكون صفة للجثة، ولا حالاً منها، ولا خبراً عنها. انتهى. وهذا الذي ذكره صحيح في ظرف الزمان المجرد من الوصف. أما إذا وصف فذكروا أنه يكون خبراً تقول: نحن في يوم طيب، وأما قبل وبعد فالحقيقة أنهما وصفان في الأصل. فإذا قلت: جاء زيد قبل عمرو، فالمعنى جاء زيد زماناً، أي: في زمان متقدم على زمان مجيء عمرو، ولذلك صح أن يقع صلة للموصول ولو لم يلحظ فيه الوصف، وكان ظرف زمان مجرداً لم يجز أن يقع صلة . قال تعالى: ﴿والذين من قبلكم﴾[٣]، ولا يجوز : والذين اليوم »[٤] .

---

(١) سورة المائدة: آية: ١٠٢ .

(٢) التبيان: ٣٦٤/١ .

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١ .

(٤) البحر: ٣٨٤/٤ .

المناقشة والترجيح:

مذهب الجمهور: أنه لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة ، لأن الجثث أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان، فإذا أخبرت وقلت: زيد اليوم، أو عمرو الساعة لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده، لأن التقدير: زيد حال، أو مستقر في اليوم، وتأولوا ما ورد من ذلك ، نحو: «اليوم خمر»، و«الليلة الهلال»، و « الورد في أيار» بتقدير مضاف، أي: «اليوم شرب خمر» ، و «الليلة رؤية الهلال»، و« خروج الورد في أيار»، وأجاز ذلك قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر[1] .

وأجاز ابن الطراوة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة إذا أفاد[2]، ووافقه ابن مالك في ذلك إذ يقول في ألفيته:

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبرا[3]

وتحصل الفائدة في المواضع التالية[4]:

١- إذا أشبه اسم العين اسم المعنى بالحدوث، كقولك: الرطب في شهر كذا.

٢- إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين ، كقولك: «أكل يوم ثوب تلبسه»، أي: أكل يوم تجدد ثوب تلبسه .

---

(١) انظر فيما تقدم: المقتضب: ٤/١٣٢،١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٩، والارتشاف: ٢/٥٥، والتصريح: ١/١٦٧-١٦٨.

(٢) انظرالبسيط: ١/١٢٢-١٢٣، وابن الطراوة النحوي: ٢٣٧ .

(٣) انظر الألفية، باب: المبتدأ والخبر .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٢٠، والتصريح: ١/١٦٧، وارتشاف الضرب: ٢/٥٦ .

٣ـ إذا كان اسم العين عاماً، واسم الزمان خاصاً: إما بالإضافة، نحو: «نحن في شهر كذا»، وإما بالوصف، نحو: «نحن في زمان طيب» .

٤ـ إذا كان عاماً واسم الزمان مسؤولاً به عن خاص، نحو: «في أي الفصول نحن» .

ووافق أبو حيان ابن الطراوة ، وابن مالك فيما تقدم[1] . وتعقب أبا البقاء في منعه ـ مطلقاً ـ مجيء ظرف الزمان خبراً عن الجثة، وهو على حق في تعقبه؛ لأنه إذا حصلت الفائدة زالت علة المنع .

ووافق أبا البقاء في منع مجيء ظرف الزمان صفة للجثة ـ مطلقاً ـ يفهم ذلك من قوله: «أما إذا وصف فذكروا أنه يكون خبراً» ، ولم يذكر أنه يكون صفة . ويؤيد هذا الفهم ما ذكره أبو حيان في الارتشاف[2] إذ يقول: «وما لزم موضعين من الإعراب كـ«قبل»، و «بعد» لا ينعت ، ولا ينعت به» .

وقد فهم الألوسي من كلام أبي حيان غير ما ذكرت، إذ فهم منه أن أبا حيان يجيز الوصف بالزمان إذا تضمن الزمان وصفاً كـ«قبل» ، و« بعد» حيث يقول: «وقال أبو حيان ـ وهو تحقيق بديع غفلوا عنه ـ : هذا المنع إنما هو في الزمان المجرد عن الوصف، أما إذا تضمن وصفاً فيجوز كـ «قبل»، و«بعد» فإنهما وصفان في الأصل؛ فإذا قلت: جاء زيد قبل عمرو، فالمعنى جاء في زمان قبل زمان مجيئه، أي: متقدم عليه ، ولذا وقع صلة للموصول، ولو لم يلحظ فيه الوصف، وكان ظرف زمان مجرداً لم يجز أن يقع صلة، ولا صفة . قال تعالى: ﴿والذين من

(١) انظر الارتشاف: ٢/٥٦ .
(٢) ٢/٥٦٩ .

قبلكم﴾[١]، ولا يجوز والذين اليوم، وما نحن فيه من المتضمن لا المجرد، وهو ظاهر»[٢] .

وبناء على هذا الفهم أجاز أن يكون ﴿من قبلكم﴾ صفة لقوم؛ لأن القوم لا يعلم هل هم ممن مضى أم لا ؟

وهو رأي وجيه، وإن لم يعنه أبو حيان .

وإذا كان أبو البقاء قد منع فيما تقدم مجيء ظرف الزمان خبراً عن الجثة، أو صفة لها، أو حالاً منها. ومنع أيضاً في قوله تعالى: ﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا﴾[٣] منع أن يكون ﴿من قبلكم﴾ حالاً من ﴿القرون﴾. لأنه ظرف زمان[٤] . ومنع أيضاً في قوله تعالى: ﴿ولقد كُذِّبت رسلٌ من قبلك﴾[٥] أن يكون ﴿من قبلك﴾ صفة لرسل، لأنه زمان، والجثة لا توصف بالزمان[٦]، فإنه قد أجاز ذلك في مواضع أخرى إذ جوز الحالية[٧] في قوله تعالى: ﴿قد خلت من قبلكم سنن﴾[٨]، وفي قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾[٩] .

وكذلك جوز الوصفية[١٠] في قوله تعالى: ﴿ائتوني بكتاب من قبل

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢١ .

(٢) روح المعاني: ٤١/٧ .

(٣) سورة يونس: آية: ١٣ .

(٤) انظر التبيان: ٦٦٨/٢ .

(٥) سورة الأنعام: آية: ٣٤ .

(٦) انظر التبيان: ٤٩١/١ .

(٧) المرجع السابق: ٢٩٣/١، ٢٩٦/١ .

(٨) سورة آل عمران:آية: ١٣٧ .

(٩) سورة آل عمران: آية: ١٤٤ .

(١٠) انظر التبيان: ١١٥٤/٢، ١٢١٠/٢ .

هذا﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿إلا في كتاب من قبل أن نبرأها﴾[2] .

وبناء على كل ما تقدم يمكننا القول : إن ظرف الزمان يصح أن يكون خبراً عن الجثة، أو حالاً منها، أو وصفاً لها إذا حصلت الفائدة .

فائدة:

دخل حرف الجر هنا على «قبل» فهل يخرجها ذلك من الخلاف السابق؟ يقول الألوسي: «وما قيل من أنه ليس من المتنازع فيه من شيء؛ لأن الواقع صفة هو الجار والمجرور لا الظرف نفسه، ليس بشيء. لأن دخول الجار عليه إذا كان «من»، أو «في» لا يخرجه عن كونه في الحقيقة هو الصفة، أو نحوها فليفهم»[3] .

---

(١) سورة الأحقاف: آية: ٤ .

(٢) سورة الحديد: آية: ٢٢ .

(٣) روح المعاني: ٤١/٧ .

المسألة الخامسة

العامل في «إذْ» من قوله تعالى: ﴿إذ قال له قومه﴾

قال تعالى: ﴿إنَّ قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَه لتنوءُ بالعصبةِ أولي القوةِ إذْ قال له قومه لا تفرحْ إنَّ الله لا يحبُّ الفرحين﴾[١] .

قال أبو البقاء: « ﴿إذ قال له﴾ ظرف لـ ﴿آتيناه﴾ .

ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل محذوف دل عليه الكلام؛ أي: بغى إذ قال له قومه» [٢] .

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وقال أبو البقاء: ﴿إذ قال له﴾ ظرف لـ ﴿آتيناه﴾، وهو ضعيف أيضاً؛ لأن الإيتاء لم يكن وقت ذلك القول. وقال أيضاً: ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل محذوف دل عليه الكلام، أي: بغى عليهم إذ قال له قومه لا تفرح » [٣] .

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في العامل في ﴿إذ قال﴾ وجهين:

الأول: أن يكون ظرفاً لـ ﴿آتيناه﴾، وتعقبه أبو حيان بأن الإيتاء لم يكن وقت ذلك القول.

والحق في هذا مع أبي حيان .

الثاني: أن يكون ظرفاً لفعل محذوف دل عليه الكلام، أي: بغى

---

(١) سورة القصص: آية: ٧٦ .

(٢) التبيان: ٢/١٠٢٥ .

(٣) انظر البحر: ٨/٣٢٥ .

عليهم إذ قال له قومه .

ووافقه أبو حيان في أن العامل مقدر؛ إلا أنه لم يعجبه تقدير أبي البقاء، فجعل التقدير: فأظهر التفاخر والفرح بما أوتي من الكنوز إذ قال له قومه: لا تفرح .

ويبدو لي أن التقديرين متقاربان؛ إذ أن إظهار التفاخر نوع من البغي، فقد ذكر أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿فبغى عليهم﴾ أن من أنواع بغيه الكبر، وأنه زاد في ثيابه شبراً[1].

---

(١) انظر : البحر: ٣٢٣/٨ .

المسألة السادسة

العامل في «إذْ» من قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذْ تسوَّروا المحراب﴾

قال تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾[1] .

قال أبو البقاء: « « إذ» ... ظرف لـ ﴿نَبَأ﴾ »[2] .

قال أبو حيان: «والعامل في الظرف ــ وهو « إذ » ــ «أتاك»، قاله الحوفي ورد بأن إتيان النبأ رسول الله ﷺ لا يقع إلا في عهده، لا في عهد داود. وقال ابن عطية[3]، وأبو البقاء: العامل فيه ﴿نَبَأ﴾، ورُدَّ بما رُدَّ به ما قبله : أن النبأ الواقع في عهد داود عليه السلام لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ. وإذا أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصباً. وقيل: العامل فيه محذوف تقديره: وهل أتاك تخاصم الخصم؟ قاله الزمخشري[4]، ويجوز أن ينتصب بالخصم لما فيه من معنى الفعل. »[5] .

المناقشة والترجيح:

ذُكر في العامل في «إذ» أربعة أوجه:

أحدها: أن العامل فيه ﴿أتاك﴾، قاله الحوفي .

الثاني: أن العامل فيه ﴿نبأ﴾، قاله مكي[6]، وتبعه ابن عطية[7]، وابن

---

(١) سورة ص: آية: ٢١ .

(٢) التبيان: ٢/١٠٩٨ .

(٣) المحرر الوجيز: ٤/٤٩٨ .

(٤) الكشاف: ٤/٧٩ .

(٥) البحر: ٩/١٤٧ .

(٦) المشكل: ٢/٦٢٤ .

(٧) المحرر الوجيز: ٤/٤٩٨ .

الأنباري[١]، وأبو البقاء، والمنتجب[٢]، وقد رد أبو حيان هذين الوجهين بأن النبأ الواقع في عهد داود عليه السلام لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ، وإذا أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصباً .

وقد سبقه الزمخشري إلى امتناع هذين الوجهين إذ يقول: «فإن قلت: بم انتصب «إذ» ؟ قلت: لا يخلو إما أن ينتصب بـ﴿أتاك﴾، أو بـ﴿النبأ﴾، أو بمحذوف فلا يسوغ انتصابه بـ﴿أتاك﴾؛ لأن إتيان النبأ رسول الله ﷺ لا يقع إلا في عهده لا في عهد داود، ولا بالنبأ؛ لأن النبأ الواقع في عهد داود لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ، وإن أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصباً، فيبقى أن ينتصب بمحذوف.»[٣].

وأجاز البيضاوي[٤]، وأبو السعود[٥] تعلق «إذ» بالنبأ على أن المراد به الواقع في عهد داود عليه السلام، وأن اسناد أتى إليه على حذف مضاف، أي: قصة نبأ الخصم .

الثالث: أن ينتصب بالخصم لما فيه من معنى الفعل قاله الزمخشري[٦]، وأبو حيان[٧]، والمنتجب[٨]، وأبو السعود[٩] .

---

(١) البيان: ٢/٣١٤ .
(٢) الفريد: ٤/١٥٨ .
(٣) الكشاف: ٤/٧٩ .
(٤) انظر تفسيره: ٥/١٧ .
(٥) انظر تفسيره: ٧/٢٢٠ .
(٦) الكشاف: ٤/٧٩ .
(٧) البحر: ٩/١٤٧ .
(٨) الفريد: ٤/١٥٨ .
(٩) انظر تفسيره: ٧/٢٢٠ .

الرابع: أن يتعلق بمحذوف تقديره ـ عند الزمخشري[1]، وأبي السعود[2] ـ : وهل أتاك نبأ تحاكم الخصم. وعند أبي حيان تقديره: وهل أتاك تخاصم الخصم .

وخلاصة هذه الأقوال أن «إذ» إما أن يتعلق بالخصم؛ لما فيه من معنى الفعل، أو بـ ﴿نبأ﴾ على تقدير مضاف محذوف، أو بمحذوف، والأول أولى؛ لعدم التقدير، ولأن الظرف تكفيه رائحة الفعل .

---

(١) انظر الكشاف: ٤/٧٩ .

(٢) انظر تفسيره: ٧/٢٢٠ .

المسألة السابعة

صاحب الحال في قوله تعالى: ﴿وامرأته قائمة﴾

قال تعالى: ﴿قالوا لا تخف إنا أُرسِلْنا إلى قوم لوط وامرأتُه قائمةٌ فضحكت...﴾[١] .

قال أبو البقاء: «﴿وامرأتُه قائمةٌ﴾: الجملة حال من ضمير الفاعل في: ﴿أُرْسِلْنا﴾»[٢] .

قال أبو حيان: «﴿وامرأته قائمة﴾ جملة من ابتداء وخبر، قال الحوفي، وأبو البقاء في موضع الحال، قال أبو البقاء: من ضمير الفاعل في ﴿أُرْسِلْنَا﴾ يعني المفعول الذي لم يسم فاعله... والظاهر أنه حال من ضمير: ﴿قالوا﴾، أي: قالوا لإبراهيم: لا تخف في حال قيام امرأته» [٣] .

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو البقاء إلى أن جملة: ﴿وامرأته قائمة﴾ حال من الضمير في ﴿أرسلنا﴾، وقد سبقه إلى هذا الرأي الحوفي[٤]، وتبعه المنتجب[٥] .

وذهب أبو حيان وتبعه أبو السعود[٦] إلى أن جملة ﴿وامرأته قائمة﴾ حال من ضمير « قالوا » أي: قالوا: لا تخف وهي قائمة تسمع مقالتهم.

---

(١) سورة هود : آية: ٧٠ - ٧١ .

(٢) التبيان: ٧٠٦/٢ .

(٣) البحر: ١٨١/٦ .

(٤) البحر: ١٨١/٦ .

(٥) الفريد: ٦٤٥/٢ .

(٦) انظر تفسيره ٣٢٥/٤ .

وهو الصواب عندي لأمرين:

١ ـ لأن الإرسال لم يكن مقيداً بحال وقوف امرأته، بل هو سابق لوقوفها، أما القول فهو الحاصل في حال وقوف امرأته، بدليل « فضحكت » لما سمعت مقالتهم .

٢ ـ أن جملة ﴿ إنا أُرسلنا إلى قوم لوط﴾ من كلام الملائكة، ولو جعلت جملة ﴿وامرأته قائمة﴾ حالاً من الضمير في ﴿أُرسلنا﴾ للزم أن تكون هي أيضاً من كلام الملائكة، وهي ليست كذلك .

المسألة الثامنة

عمل ماقبل (إلا) فيما بعدها

قال تعالى: ﴿قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا ربُّ السموات والأرضِ بصائرَ..﴾[١] .

قال أبو البقاء: (بصائرَ): حال من « هؤلاء » ، وجاءت بعد إلا، وهي حال مما قبلها لما ذكرنا في هود عند قوله[٢]: ﴿وما نراك اتبعك﴾[٣].

وقد تعقبه أبو حيان بقوله: « وهذا لا يصح إلا على مذهب الكسائي، والأخفش، لأنهما يجيزان: (ما ضرب هنداً إلا زيد ضاحكة).

ومذهب الجمهور: أنه لا يجوز فإن ورد ما ظاهره ذلك أول على إضمار فعل يدل عليه ما قبله، التقدير: ضربها ضاحكة، وكذلك يقدرون هنا أنزلها ﴿بصائر﴾، وعند هؤلاء لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى منه، أو تابعاً له » [٤] .

وفي قوله تعالى: ﴿ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً﴾[٥]. ذهب أبو البقاء إلى أن ﴿ملعونين﴾ حال من الفاعل في ﴿يجاورونك﴾[٦].

وتعقبه - أيضاً - أبو حيان ، وذهب إلى أن ﴿ملعونين﴾ صفة لـ

---

(١) سورة الإسراء: آية: ١٠٢ .

(٢) سورة هود: آية: ٢٧، وانظر: التبيان: ٦٩٤/٢ .

(٣) التبيان: ٨٣٤/٢ .

(٤) البحر: ١٢١/٧ .

(٥) سورة الأحزاب: آية: ٦٠ - ٦١ .

(٦) التبيان: ١٠٦٠/٢ .

﴿قليلاً﴾، أي: إلا قليلين ملعونين، ويكون قليلاً مستثنى من الواو في ﴿لا يجاورنك﴾[1] .

المناقشة والترجيح:

مذهب جمهور البصريين أنه لا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو: « ما قام إلا زيدٌ » ، أو مستثنى منه نحو: « ما قام إلا زيداً أحدٌ » ، أو تابعاً له نحو: « ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ من عمرو » ، وحجتهم في ذلك أن « إلا » حرف نفي يليها الاسم ، والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما قبل حرف الاستفهام فيما بعده، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها[2]. فإن ورد ما يخالف ذلك قدروا له عاملاً بعد « إلا » كقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزُّبُرِ﴾[3]، أي: أرسلناهم بالبيناتِ .

وأجاز الكسائي[4] إعمال ما قبل إلا فيما بعدها مطلقاً، مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً، واستدل للمجرور بالآية السابقة، والمرفوع بقول الشاعر[5]:

تَزَوَّدتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ   فما زادني إلا غراماً كلامُها

---

(١) انظر البحر: ٨/٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٢) انظر فيما سبق: الإنصاف: ١/٢٧٦، وشرح التسهيل: ٢/٣٠٤، والهمع: ٣/٢٧٦، والبحر: ٦/١٤١.

(٣) سورة النحل: آية: ٤٣، ٤٤ .

(٤) انظر شرح التسهيل: ٢/٣٠٥، والهمع: ٣/٢٧٦ .

(٥) البيت لمجنون بني عامر في ديوانه ص: ١٩٤، والتصريح: ١/٢٨٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢/٣٠٥، والهمع: ٣/٢٧٦ .

وقول الآخر[١]:

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضُرَّ بائسٍ أمانيَّه منه أُتيحتْ بِلا مَنٍّ

وذكر ابن مالك[٢]، والسيوطي[٣] أن ابن الأنباري يوافقه في المرفوع فقط، وقد وجدت ابن الأنباري يوافقه في الظرف أيضاً[٤] .

ووافقه الأخفش[٥] في الظرف والمجرور ، والحال نحو: ما جلس إلا زيدٌ عندك، وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكباً .

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: « وهو المختار، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها »[٦] .

ويظهر أن أبا البقاء يوافق الكسائي، والأخفش في الظرف ، والمجرور، والحال لشبهها بالظرف حيث قال: (﴿بصائر﴾: حال من «هؤلاء» ، وجاءت بعد «إلا»، وهيَ حال مما قبلها لما ذكرنا في « هود » عند قوله: ﴿وما نراك اتبعك﴾، والحقيقة أنه لم يتعرض في هود لحكم الحال، وإنما أعرب ﴿بادئ﴾ ظرفاً، والعامل فيها ما قبل « إلا » ، ثم قال: «جاز ذلك؛ لأن ﴿بادئ﴾ ظرف، أو كالظرف، مثل جَهْدَ رَأْيي أنّك ذاهبٌ، أي: في جهد رأيي، والظروف يتسع فيها »[٧] .

ولعل أبا البقاء يعني أن الحال كالظرف إذ هي مفعول فيها ـ كما

---

(١) لا يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل: ٣٠٥/٢، وورد صدره في : الهمع: ٢٧٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل: ٣٠٥/٢ .

(٣) الهمع: ٢٧٧/٣ .

(٤) البيان: ١١/٢ .

(٥) الارتشاف: ٣١٧/٢، والهمع: ٢٧٧/٣ .

(٦) الهمع: ٢٧٧/٣ .

(٧) التبيان: ٦٩٥/٢ .

يقول المبرد[1] - فيتسامح فيها كما يتسامح في الظرف .

والحق أن مذهب الجمهور- هو الأسلم في هذه المسألة طرداً للقاعدة؛ إذ لا ضرورة للخروج عنها.كما أن شواهد إعمال ما قبل إلا فيما بعدها ليست من الكثرة بحيث يسوغ لنا خرم القاعدة من أجلها. يقول ابن مالك[2] - بعد أن ذكر أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها، إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له: «و لم تجز الزيادة على هذه الثلاثة؛لئلا تكثر مخالفة الأصل،ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة».

ويمكن تخريج الآية الأولى على أن العامل في الحال محذوف تقديره: أنزلها بصائر .

أما الآية الثانية: فقد ذهب أبو حيان إلى أن « ملعونين » صفة لـ « قليلاً » وهو بعيد، إذ لم يوافقه أحد ممن وقفت على كلامهم، وإنما جوزوا فيها الحالية، والنصب على الشتم، وأرى أن الثاني أولى؛ لأن تقدير عامل - في الحال - محذوف غير مناسب هنا إلا بتأويل، وممن ذكروا الوجهين: النحاس[3]، ومكي[4]، والزمخشري[5]، وابن عطية[6]، وابن الأنباري[7]، والقرطبي[8]، والبيضاوي[9] .

---

(١) المقتضب: ٢٩٩/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٥/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣٢٧/٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٨٢/٢ .

(٥) الكشاف ٥٤٤/٣..

(٦) المحرر الوجيز: ٤٠٠/٤ .

(٧) البيان: ٢٧٢/٢-٢٧٣ .

(٨) انظر تفسيره: ١٥٨/١٤- ١٥٩ .

(٩) انظر تفسيره: ١٦٨/٤ .

المسألة التاسعة

مجيء الحال من المضاف إليه والعامل فيها

قال تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل تجري من تحتهم الأنهار﴾[(١)] .

قال أبو البقاء: «﴿تجري من تحتهم﴾: الجملة في موضع الحال من الضمير المجرور بالإضافة، والعامل فيها معنى الإضافة»[(٢)] .

وتعقبه أبو حيان بأن هذا القول لا يصح قال: «لأن معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا كانت إضافة يمكن للمضاف أن يعمل إذا جرد من الإضافة رفعاً، أو نصباً فيما بعده، والظاهر أنه خبر مستأنف عن صفة حالهم»[(٣)] .

المناقشة والترجيح:

جوز بعض البصريين، وصاحب «البسيط» مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً[(٤)] .

وأجازه السهيلي[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، وابن هشام[(٧)]، إذا كان المضاف

---

(١) سورة الأعراف: آية: ٤٣ .

(٢) التبيان: ٥٦٩/١ .

(٣) البحر: ٥٣/٥ .

(٤) همع الهوامع: ٢٣/٤، وانظر: شرح الأشموني: ١٧٩/٢، والكتاب: ٤٩/٢، والمقتضب: ٢٦١/٣.

(٥) نتائج الفكر: ٣١٦ .

(٦) شرح التسهيل: ٣٤٢/٢ .

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٣٥ .

بمعنى الفعل، نحو: أعجبني قيام زيد مسرعاً، ومررت برجل راكب الفرس مُسْرَجاً، أو كان المضاف جزء المضاف إليه، نحو: قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾[1]، أوكجزئه، نحو قوله تعالى: ﴿أن اتّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً﴾[2] .

وقد أجاز هذا الأخفش[3]؛ وهو مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءه، أو كجزئه .

وفي آية المسألة ذهب أبو البقاء إلى أن جملة ﴿تجري من تحتهم الأنهار﴾ حال من الضمير المجرور بالإضافة، والعامل فيها معنى الإضافة.

وتعقبه أبو حيان بأن معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا أمكن للمضاف أن يعمل ـ إذا جرد من الإضافة ـ في المضاف إليه .

فأبو حيان يجيز مجيء الحال من المضاف إليه إذا أمكن للمضاف أن يعمل ـ إذا جرد من الإضافة ـ في المضاف إليه[4]، ويفهم من كلامه أن العامل في الحال عند ذاك هو معنى الإضافة . وهذا يتفق مع مذهبه في العامل في المضاف إليه حيث يرى أن العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة[5]، وبهذا يتحقق عنده ماشترطه النحاة من كون العامل في الحال، وفي صاحبها واحداً .

وموقف أبي حيان هذا يدعو للتساؤل: كيف يجيز إعمال معنى

---

(١) سورة الحجر: آية: ٤٧ .

(٢) سورة النحل: آية: ١٢٣ .

(٣) انظر الهمع: ٤/٢٣ .

(٤) انظر منهج السالك: ١/٢٨٥ (خ) .

(٥) انظر النكت الحسان: ١١٧ .

الإضافة في الحال إذا كان المضاف بمعنى الفعل، ويمنعه في غير ذلك؟ مع أنه لا حاجة لإعمال معنى الإضافة في النوع الأول؛ لأن المضاف المتضمن معنى الفعل صالح للعمل في الحال، أما إذا لم يكن المضاف بمعنى الفعل ، فالحاجة ماسة إلى التماس عامل في الحال .

وعلى العموم فإن معنى الإضافة مختلف حتى في عمله في المضاف إليه؛ فالأحرى ألا يعمل في الحال، سواء أكانت الإضافة محضة أم غير محضة .

قال الرضي في حديثه عن العامل في المضاف إليه: «وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة، وليس بشيء ، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل، والمفعول أيضاً : النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: «العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل»[1] .

وقال السهيلي في حديثه عن العامل في الحال: «ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ، ولا حال، فمعناها ـ إذا لم يلفظ بها ـ أضعف وأجدر ألا يعمل»[2].

والأفضل تخريج هذه الآية ، وما شابهها على مذهب السهيلي،

---

(١) انظر شرح الكافية: ١/٢٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر: ٣١٦ .

وابن مالك[١]، وابن هشام[٢]، لأن المضاف جزء المضاف إليه، فيعمل في الحال ما يعمل في المضاف .

يقول السهيلي: «وقد يجوز أيضاً الحال من المضاف إليه نحو: «رأيت وجه هند قائمةً»؛ لأن البعض يجري عليه حكم الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله: «ذهبت بعض أصابعه»[٣] .

ويقول ابن مالك: «وإنما حَسُنَ جعل الذي أضيف إليه جزؤه، أو كجزئه صاحبَ حال؛ لأنه قد يُستغنى به عن المضاف، ألا ترى أنه لو قيل في الكلام: نزعنا ما فيهم من غل إخواناً، واتبع إبراهيم حنيفاً لحسن»[٤] .

وإذا كان أبو حيان يمنع أيضاً هذا التخريج؛ لأنه يمنع مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءه، أو كجزئه لقلة الشواهد حيث قال: «ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال، أو مثالين يحتملان غير الحال إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط بذلك»[٥] .

قلت: إذا كان أبو حيان إنما يمنع ذلك لقلة الشواهد ، فالشواهد على ذلك كثيرة سواء من القرآن[٦]، أو من الشعر .

---

(١) انظر شرح التسهيل: ٣٤٢/٢ .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٢٣٥ .

(٣) نتائج الفكر: ٣١٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل: ٣٤٢/٢ .

(٥) انظر منهج السالك: ٢٨٦/١ ـ مخطوط ـ .

(٦) دراسات لأسلوب القرآن ـ القسم الثالث ـ الجزء الثالث: ص: ١٠٦ ـ ١١١ .

فمن الشواهد القرآنية:

١ـ قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾[١] .

﴿إخواناً﴾: حال من الضمير المجرور بالإضافة[٢] .

٢ـ قوله تعالى: ﴿أيُحِبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً﴾[٣] .

﴿ميتاً﴾ حال من اللحم ، أو من الأخ[٤].

٣ـ قوله تعالى: ﴿ ولا تَعْدُ عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا﴾[٥] .

﴿تريد زينة الحياة الدنيا﴾ في موضع الحال من الكاف[٦] .

٤ـ قوله تعالى: ﴿وقضينا إليه ذلكَ الأمرَ أنَّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مصبحين﴾[٧].

﴿مصبحين﴾ حال من المضاف إليه[٨] .

٥ـ قوله تعالى: ﴿بل مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً﴾[٩] .

﴿حنيفاً﴾ حال من ﴿إبراهيم﴾[١٠] .

---

(١) سورة الحجر: آية: ٤٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٢/٢ .

(٣) سورة الحجرات: آية: ١٢ .

(٤) انظر الكشاف: ٣٦٤/٤ .

(٥) سورة الكهف: آية: ٢٨ .

(٦) انظر البحر: ١٦٧/٧ .

(٧) سورة الحجر: آية: ٦٦ .

(٨) انظر شرح الرضي للكافية: ١٨٢/١ .

(٩) سورة البقرة: آية: ١٣٥ .

(١٠) انظر معاني القرآن للزجاج: ٢١٣/١ .

ومن الشعر:

قول النابغة الجعدي[١]:

كَـأنَّ حَـوامِيـه مُـدْبِراً خُضِبْنَ وإنْ لم تَكُنْ تُخْضَبِ

«مدبراً» حال من المضاف إليه، وهو الضمير في «حواميه»[٢] .

وقول تأبط شراً[٣]:

سَلَبْتَ سِلاحي بائساً وشتمتني فيا خيرَ مَسْلُوبٍ ويَاشَرَّ سَالِبِ

«بائساً» حال من ياء المتكلم في «سلاحي»[٤] .

وقول المسيَّب بن عامر:

كسَيف الفِرِنْد العضْبِ أُخْلِصَ صقْلُهُ

تـراوِحـه أيـدي الـرِّجـالِ قِياماً

نَصَب «قياماً» على الحال من «الرجال»[٥] .

وقول زيد الفوارس[٦]:

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ حَلَقُ الحديدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

«مضاعفاً» حال من «الحديد»[٧] .

---

(١) البيت في ديوانه ص: ٢٠ .

(٢) انظر شرح الرضي: ١٨٢/١ .

(٣) البيت في ديوانه ص: ٦٢ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٩٦/٣ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري: ٢٤/١ .

(٦) انظر خزانة الأدب: ١٧٣/٣، ١٧٥ .

(٧) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان: ٥١٨ .

المسألة العاشرة

الفصل بالحال بين العامل فيها والمعمول الآخر لذلك العامل

قال تعالى: ﴿الذين يَلْمِزُون المطَّوِّعين من المؤمنين في الصَّدَقَات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم﴾[1].

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿الذين يلمزون﴾: مبتدأ، و﴿من المؤمنين﴾: حال من الضمير في ﴿المطوعين﴾ ، و﴿في الصدقات﴾ متعلق بـ ﴿يلمزون﴾، ولا يتعلق بـ ﴿المطوعين﴾، لئلا يفصل بينهما بأجنبي » [2] .

وتعقبه أبو حيان في منعه تعلق ﴿في الصدقات﴾ بـ﴿المطوعين﴾ . حيث نقل قول أبي البقاء، ثم قال: «وليس بأجنبي، لأنه حال كما قرر، وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها، وبين المعمول الآخر لذلك العامل نحو: جاءني الذي يمرر راكباً بزيد» [3] .

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو البقاء إلى أن ﴿في الصدقات﴾ متعلق بـ﴿يلمزون﴾، ومنع تعلقه بـ﴿المطوعين﴾؛ لئلا يفصل بينهما بـ﴿من المؤمنين﴾، وهو أجنبي في نظره.

وتعقبه أبو حيان بأن هذا الفاصل ليس بأجنبي، لأنه حال كما قرر

---

(١) سورة التوبة: آية: ٧٩ .

(٢) انظر التبيان: ٦٥٢/١ .

(٣) انظر البحر: ٤٦٩/٥ .

أبو البقاء، وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها، وبين المعمول الآخر لذلك العامل. ونظر لذلك بـ«جاءني الذي يمرر راكباً بزيد» ، فكما صح الفصل بالحال في هذا المثال، فكذلك في الآية .

وأبو حيان على حق في اعتراضه، فالفاصل ليس بأجنبي؛ لأن العامل في الحال، والمعمول الآخر بعدها واحد.

وقد وافق السمين الحلبي أبا حيان في اعتراضه، إلا أنه منع أيضاً كون ﴿في الصدقات﴾ متعلقاً بـ﴿المطوعين﴾، وذلك من وجه آخر . قال: «وإنما يظهر في رد ذلك أن «يطوع» إنما يتعدى بالباء لا بـ«في»، وكون «في» بمعنى الباء خلاف الأصل»[1] .

---

(١) انظر الدر المصون: ٤٨٦/٣ .

المسألة الحادية عشرة

إعراب المصدر الذي يأتي بعد «إما» تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه

قال تعالى: ﴿فإمَّا مَنًّا بعدُ وإمَّا فِدَاءً﴾[(١)] .

قال أبو البقاء: «و﴿مناً﴾: مصدر، أي: إما أن تمنوا مناً، وإما أن تفادوا فداء، ويجوز أن يكونا مفعولين، أي: أولوهم منّاً، أو اقبلوا فداء»[(٢)] .

قال أبو حيان: «وانتصب (مناً) و(فداء) بإضمار فعل يقدر من لفظهما، أي: فإما تمنون مناً، وإما تفدون فداء، وهو فعل يجب إضماره، ونحوه: قول الشاعر[(٣)]:

لأَجْهَدَنَّ فإمَّا دَرْءُ واقِعَةٍ تُخْشَى وإمَّا بُلوغُ السُّؤلِ والأَمَلِ

أي: فإما أدرأ درء واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤل.

وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكونا مفعولين، أي: أولوهم مناً، أو اقبلوا فداء ، وليس إعراب نحوي»[(٤)] .

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في إعراب ﴿مناً﴾، و﴿فداء﴾ وجهين:

الأول: أنهما منصوبان على المصدر ، وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه .

---

(١) سورة محمد : آية: ٤ .

(٢) انظر التبيان: ١١٦٠/٢ .

(٣) لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو في: التصريح: ٣٣٢/١، والهمع: ١٢٣/٣ .

(٤) انظر البحر: ٤٦١/٩ .

والثاني: أن يكونا مفعولين، وتعقبه أبو حيان في هذا الوجه، وهو على حق في تعقبه إذ لم يوافق أبا البقاء أحد من معربي القرآن في هذا الوجه إلا المنتجب[١]، والباقون على الوجه الأول[٢]. وذكر ابن مالك أن مثل هذا المصدر الذي يأتي تفصيلاً لعاقبة يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف وجوباً قال في ألفيته:

وما لتفصيلٍ كـ« إما منّاً » عَامِلُه يُحْذَفُ حَيْثُ عنّا[٣]

قال ابن عقيل في شرحه:

«يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء﴾ .

فـ﴿مناً﴾ و﴿فداء﴾ مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير ـ والله أعلم ـ فإما تمنون مناً، وإما تفدون فداء[٤] .

---

(١) انظر الفريد: ٣٠٦/٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٥٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٤، والكشاف: ٣٠٩/٤، والمحرر الوجيز: ١١٠/٥-١١١، والبيان: ٣٧٤/٢ .

(٣) انظر ألفية ابن مالك، باب: المفعول المطلق .

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٤٤٥/٢ .

المسألة الثانية عشرة

الفصل بين الجار والمجرور ومتعلقهما بالاستثناء

قال تعالى: ﴿كُلُّ الطعامِ كان حِلاً لبني إسرائيل إلا مَا حرَّم إسرائيلُ على نفسِه منْ قبلِ أنْ تنزلَ التوراة﴾[١] .

قال أبو البقاء: ﴿من قبل﴾: متعلق بـ﴿حرَّم﴾[٢] .

قال أبو حيان: «قال أبو البقاء «من» متعلقه بـ « حرَّم » يعني في قوله: ﴿إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾، ويبعد ذلك؛ إذ هو من الإخبار بالواضح؛ لأنه معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة؛ لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة، ويظهر أنه متعلق بقوله: ﴿كان حلاً لبني إسرائيل﴾ أي: من قبل أن تنزل التوراة، وفصل بالاستثناء، إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي، وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، أو حالاً، نحو: ما حُبس إلا زيد عندك، وما أوى إلا عمرو إليك، وما جاء إلا زيد ضاحكاً، وأجاز الكسائي ذلك في منصوب مطلقاً، نحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، وأجاز هو وابن الأنباري ذلك في مرفوع ، نحو: ما ضرب إلا زيداً عمرو .

وأما تخريجه على مذهب غير الكسائي وأبي الحسن، فيقدر له عامل من جنس ما قبله تقديره هنا: حل من قبل أن تنزل التوراة »[٣] .

---

(١) سورة آل عمران: آية: ٩٣ .

(٢) انظر التبيان: ١/٢٧٩ .

(٣) انظر البحر: ٣/٢٦٥ .

المناقشة والترجيح:

الخلاف في هذه المسألة في متعلق قوله ﴿من قبل﴾، فأبو البقاء يرى أنه متعلق بقوله: ﴿حرَّم﴾، وأبو حيان يرى أنه متعلق بقوله: ﴿كان حلاًّ﴾، أو متعلق بمحذوف من جنس ما قبله، والتقدير: «حل من قبل أن تنزل التوراة»، ويستبعد ماذهب إليه أبو البقاء.

واعتراض أبي حيان على أبي البقاء هو من جهة المعنى، إذ لا يرى في تعليق ﴿من قبل﴾ بقوله: ﴿حرم﴾ مزيد فائدة؛ لأنه معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل أن تنزل التوراة ضرورة ، لتباعد ما بين وجود إسرائيل، وإنزال التوراة .

وقد وافق الجَمَلُ[1] أبا حيان فيما ذهب إليه، كما وافقه الألوسي أيضاً إلا أنه أورد اعتذاراً عن أبي البقاء فيما ذهب إليه إذ يقول: «واعتذر عنه بأن فائدة ذلك بيان أن التحريم مقدم عليها، وأنَّ التوراة مشتملة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجاً وتضييقاً»[2] .

وفي هاتين الفائدتين اللتين ذكرهما الألوسي نظر؛ أما الفائدة الأولى: وهي بيان أن التحريم مقدم على التوراة فهي وإن كانت متحققة على إعراب أبي البقاء إلا أنها متحققة أيضاً إذا جعلنا ﴿من قبل﴾ متعلقاً بقوله: ﴿كان حلاًّ﴾. لأنه ـ كما قال أبو حيان ـ معلوم أن ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة لتباعد ما بين وجود إسرائيل، وإنزال التوراة.

أما الفائدة الثانية: وهي بيان أن التوراة مشتملة على محرمات أخر

---

(١) انظر الفتوحات الإلهية: ١/٢٩٦ .

(٢) انظر روح المعاني: ٢/٢٢٠ .

حدثت عليهم حرجاً وتضييقاً» فليست ظاهرة إذا جعلنا ﴿من قبل﴾ متعلقاً بقوله: ﴿حرم﴾، وهي أظهر إذا جعلنا ﴿من قبل﴾ متعلقاً بقوله: ﴿كان حلاًّ﴾ ، إذ يصبح المعنى كما يقول أبو السعود: «أي: كان ما عدا المستثنى حلالاً لهم قبل أن تنزل التوراة مشتملة على تحريم ما حرم عليهم لظلمهم، وبغيهم عقوبة لهم وتشديداً» [1] .

إلا أنه يمكن تخريج إعراب أبي البقاء على ما أخرجه الطبري عن الضحاك في قوله تعالى: ﴿إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ قال:

«إسرائيل هو يعقوب أخذه عرق النسا، فكان لا يثبت الليل من وجعه، وكان لا يؤذيه بالنهار فحلف لئن شفاه الله لا يأكل عرقاً أبداً، وقبل نزول التوراة على موسى، فسأل نبيُّ الله ﷺ اليهودَ: ما هذا الذي حرم إسرائيل على نفسه فقالوا: نزلت التوراة بتحريم الذي حرم إسرائيل فقال الله لمحمد ﷺ: ﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ ... إلى قوله: ﴿فأولئك هم الظالمون﴾، وكذبوا وافتروا: لم تنزل التوراة بذلك» [2].

قال الطبري: «وتأويل الآية على هذا القول: كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل من قبل أن تنزل التوراة، وبعد نزولها : إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة، بمعنى: لكن إسرائيل حرم على نفسه من قبل أن تنزل التوراة بعض ذلك. وكأن الضحاك وجه قوله: ﴿إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ إلى الاستثناء الذي يسميه النحويون: الاستثناء المنقطع » [3].

---

(١) انظر تفسير أبي السعود: ٥٨/٢ .

(٢) انظر تفسير الطبري: ٢/٤ .

وعلى هذا التأويل يمكن تخريج إعراب أبي البقاء إذ أن تعليق قوله: ﴿من قبل أن تنزل التوراة﴾ بقوله: ﴿كان حلاً﴾ يشعر أن الله سبحانه وتعالى قد حرم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالاً لهم قبل إنزالها، أما تعليقه بقوله ﴿حرم﴾ فلا يفيد ذلك. وعليه فإعراب أبي البقاء يوافق هذا التأويل، ولكنه تأويل مرجوح.

فأكثر المفسرين كابن عباس[1]، والطبري[1]، وأبي السعود[2]، والبيضاوي[3]، والجمل[4]، والشوكاني[5] على أن كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل من قبل أن تنزل التوراة، إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من غير تحريم الله ذلك عليه، فإنه كان حراماً عليهم بتحريم أبيهم إسرائيل ذلك عليهم من غير أن يحرمه الله عليهم في تنزيل، ولا بوحي قبل التوراة، حتى نزلت التوراة، فحرم الله عليهم فيها ما شاء، وأحل لهم فيها ما أحب .

قال تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم﴾[6].

أما ما ذهب إليه أبو حيان ، ووافقه فيه الجمل، والألوسي من أن قوله: ﴿من قبل أن تنزل التوراة﴾ متعلق بقوله ﴿كان حلاً﴾ فهو مستقيم معنى أما من ناحية الصناعة ففيه الفصل بين الجار والمجرور،

---

(١) انظر تفسير الطبري: ٣/٤ .

(٢) انظر: تفسير أبي السعود: ٥٨/٢ .

(٣) انظر تفسيره: ٣١/٢ .

(٤) انظر: الفتوحات الإلهية: ٢٩٦/١ .

(٥) انظر: فتح القدير: ٤٥٥/١ .

(٦) سورة النساء: آية: ١٦٠ .

ومتعلقهما بالاستثناء، وأكثر النحاة على أنه لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها.

يقول ابن مالك في التسهيل:

«ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقاً، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعاً له، وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل» [1] .

وخالف الكسائي[2] في ذلك فأجاز إعمال ما قبل إلا فيما بعدها سواء أكان المعمول مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، واحتج بالسماع فمن شواهد المرفوع قول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زادني إلا غراماً كلامُها[3]

وقول الآخر:

مَشَائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَينٍ غُرابُها[4]

ومن شواهد المنصوب قول الشاعر:

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذي كرم ولا جفا قطُّ إلا جُبَّأٌ بطلاً[5]

وقول الآخر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عَشِيَّةَ إنآء الديار وشامُها[6]

ومن شواهد المجرور: قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً

---

(١) انظرالتسهيل: ١٠٥ .

(٢) انظر الهمع: ٢٧٦/٣ .

(٣) البيت في الهمع: ٢٧٦/٣ .

(٤) البيت في: الكتاب: ٣٠٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٥/٢ .

(٥) البيت في: التصريح: ٢٨٤/١، والجُبَّأُ: الجبان. انظر القاموس (جبأ) .

(٦) البيت في: التصريح: ٢٨٤/١ .

نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبيناتِ والزُّبرِ﴾[١].

ومنه قول الشاعر:

نبئتهم عذَّبوا بالنار جارَهم وهل يُعذِّبُ إلا الله بالنارِ[٢]

ووافق الكسائيَّ ابنُ الأنباري[٣] في المرفوع فقط.

ووافقه الأخفش[٤] في الظرف، والمجرور، والحال، نحو: ما جلس إلا زيد عندك، وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكباً، وهو اختيار أبي حيان[٥]، وقد خرج الآية على هذا المذهب، وهو تخريج وجيه لورود السماع بذلك، ولكون المعمول جاراً، ومجروراً، وهو والظرف يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما، ولا حاجة بنا إلى تقدير عامل محذوف[٦].

---

(١) سورة النحل: آية: ٤٤.

(٢) البيت من شواهد التصريح: ٢٨٤/١.

(٣) انظر التسهيل: ١٠٥، وهمع الهوامع: ٢٧٧/٣.

(٤) انظر التسهيل: ١٠٥، وهمع الهوامع: ٢٧٧/٣.

(٥) انظر همع الهوامع: ٢٧٧/٣.

(٦) انظر تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري للدكتور محمد حماد القرشي ص: ١٦٦ - ١٦٨.

المسألة الثالثة عشرة

ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر

قال تعالى: ﴿يقولون هل لنا من الأمر من شيء﴾[(١)].

قال أبو البقاء: ﴿من شيء﴾: « مِنْ » زائدة، وموضعه رفع بالابتداء ، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: ﴿لنا﴾، فمن الأمر على هذا حال، إذا الأصل: هل شيء من الأمر.

والثاني: أن يكون من الأمر هو الخبر، و﴿لنا﴾ تبيين، وبه تتم الفائدة، كقوله: ﴿لم يكن له كفواً أحد﴾[(٢)(٣)] .

قال أبو حيان: «﴿من شيء﴾ في موضع مبتدأ؛ إذ «مِنْ» زائدة، وخبره في ﴿لنا﴾، و﴿من الأمر﴾ في موضع الحال ، لأنه لو تأخر عن ﴿شيء﴾ لكان نعتاً له، فيتعلق بمحذوف، وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿من الأمر﴾ هو الخبر، و﴿لنا﴾ تبيين، وبه تتم الفائدة، كقوله تعالى: ﴿ ولم يكن له كفواً أحد﴾، وهذا لا يجوز؛ لأن ما جاء للتبيين العامل فيه مقدر، وتقديره: «أعني لنا» هو من جملة أخرى؛ فيبقى المبتدأ والخبر جملة لا تستقل بالفائدة، وذلك لا يجوز، وأما تمثيله بقوله: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ فهما لا سواء؛ لأن ﴿له﴾ معمول لـ﴿كفواً﴾، وليس تبييناً ؛ فيكون عامله مقدراً، والمعنى: ولم يكن أحد كفواً له، أي: مكافياً له.

---

(١) سورة آل عمران: آية: ١٥٤ .

(٢) سورة الإخلاص: آية: ٣ .

(٣) انظر التبيان: ١/٣٠٣ .

فصار نظير لم يكن له ضارباً لعمرو، فقوله: لعمرو ليس تبييناً بل معمولاً لضارب»[1] .

المناقشة والترجيح:

تعقب أبي حيان هنا في محله لما ذكره أبو حيان، ووافقه فيه السمين الحلبي[2]، والصواب هو الوجه الأول.

---

(١) انظر البحر: ٣/٣٩٤ .

(٢) انظر الدر المصون: ٢/٢٣٨-٢٣٩، وانظر مسألة رقم: (٤) من الفصل الأول.

المسألة الرابعة عشرة

زيادة «مِنْ»

قال تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض..﴾[1].

قال أبو البقاء: «كم: استفهام بمعنى التعظيم؛ فلذلك لا يعمل فيها ﴿يروا﴾، وهي في موضع نصب بـ﴿أهلكنا﴾، فيجوز أن تكون ﴿كم﴾ مفعولاً به، ويكون ﴿من قرن﴾ تبييناً لـ﴿كم﴾ .

ويجوز أن تكون ظرفاً، و﴿من قرن﴾، مفعول ﴿أهلكنا﴾، و﴿من﴾ زائدة؛ أي: كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قروناً.

ويجوز أن يكون ﴿كم﴾ مصدراً، أي: كم مرة، أو كم إهلاكاً، وهذا يتكرر في القرآن كثيراً »[2] .

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿كم﴾ هنا ظرفاً، وأن يكون مصدراً، أي: كم أزمنة أهلكنا؟ أو كم إهلاكاً أهلكنا؟ ومفعول أهلكنا: ﴿من قرن﴾ على زيادة «من»، وهذا الذي أجازه لا يجوز؛ لأنه لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع، بل تدل على المفرد، لو قلت: كم أزماناً ضربت رجلاً، أو كم مرة ضربت رجلاً؟ لم يكن مدلوله مدلول رجال، لأن السؤال إنما هو عن عدد الأزمان، أو المرات التي ضرب فيها رجل؛ ولأن هذا الموضع ليس من مواضع زيادة «مِنْ»؛ لأنها لا تزاد إلا في الاستفهام المحض، أو الاستفهام المراد به

---

(١) سورة الأنعام: آية: ٦ .

(٢) انظر التبيان: ١/٤٨١ .

النفي؛ والاستفهام هنا ليس محضاً، ولا يراد به النفي »[1] .

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في «كم» ثلاثة أوجه:

١- أن تكون في محل نصب مفعولاً به لـ﴿أهلكنا﴾ .

ووافقه أبو حيان في هذا الوجه .

٢- أن تكون ظرفاً، ومفعول ﴿أهلكنا﴾ ،﴿من قرن﴾ على زيادة «من» .

وتعقبه أبو حيان في هذين الوجهين، واعتراض أبي حيان من جهتين:

إحداهما: من ناحية المعنى.

والثانية: من ناحية الصناعة.

أما من ناحية المعنى؛ فإنه إذا جُعِلَت «كم» ظرفاً ، أو مصدراً، ومفعول: ﴿أهلكنا﴾، ﴿من قرن﴾ على زيادة «مِنْ» يكون التقدير: كم أزمنة أهلكنا قرناً؟ أو كم إهلاكاً أهلكنا قرناً؟ ولا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع بل تدل ﴿قرناً﴾ على المفرد، وَمَثَّلَ لهذا بقوله: كم أزماناً ضربت رجلاً؟ أو كم مرة ضربت رجلاً؟ فإن مدلول ﴿رجلاً﴾ في المثالين ليس مدلول ﴿رجال﴾ . لأن السؤال إنما هو عن عدد الأزمان، أو المرات التي ضرب فيها رجل .

قلت: يَرُدُّ على أبي حيان ما حكاه هو في الارتشاف[2]: أن مذهب سيبويه في «مِنْ» الزائدة أنها لتأكيد استغراق الجنس، وماذكره ابن

---

(١) البحر: ٤/٤٣٨-٤٣٩ .

(٢) ٢/٤٤٥-٤٤٦ .

هشام[1] من أن «من» الزائدة هي التي تأتي للتنصيص على العموم، أو توكيد العموم.

فمثال التنصيص على العموم: «ما جاءني من رجل»، ومثال توكيد العموم: «ما جاءني من أحد» .

وعلى هذا يمكن القول: إن «من» في الآية زائدة للتنصيص على العموم، ويكون مدلول ﴿من قرن﴾، مدلول ﴿قرون﴾، ومدلول «رجل» في مثال أبي حيان مدلول «رجال»، ولعل هذا ما عناه أبو البقاء إذ جعل التقدير: «كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قروناً﴾ .

أما من ناحية الصناعة النحوية : فأبو حيان على حق في اعتراضه؛ لأن جمهور النحاة قد اشترطوا لزيادة «من» ثلاثة شروط[2]:

أحدها: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام، وقيده أبو حيان[3]، وابن هشام[4] بـ«هل» خاصة .

الثاني: أن يكون مجرورها نكرة .

الثالث: أن يكون مجرورها إما فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ .

و«كم» في آية المسألة خبرية، لأن معنى الآية كما يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ألم ير هؤلاء المكذبون بآياتي، الجاحدون نبوتك كثرة من أهلكت من قبلهم من القرون» [5] .

والقول بزيادة «من» في الآية يقتضي زيادتها في الإيجاب، وهو خلاف مذهب الجمهور، والصواب هو الوجه الأول.

---

(١) انظر المغني: ٤٢٥ .
(٢) المرجع السابق: ٤٢٥ ـ ٤٢٦، والهمع: ٢١٦/٤-٢١٧ .
(٣) انظر الارتشاف: ٤٤٥/٢ .
(٤) انظر المغني: ٤٢٥ .
(٥) انظر تفسيره: ١٤٩/٧ .

المسألة الخامسة عشرة

المصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل لم يعمل عمله

قال تعالى: ﴿وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قولُهم أإذا كُنَّا تُراباً أئنا لَفِي خَلْقٍ جديد﴾[1] .

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿فَعَجَبٌ قولُهم﴾: قولُهم: مبتدأ، وعَجَبٌ: خبر مقدم .

وقيل: العَجَبُ هنا بمعنى المُعْجِب؛ فعلى هذا يجوز أن يرتفع: ﴿قولهم﴾ به »[2] .

قال أبو حيان: «وقوله : ﴿فعجب﴾: هو خبر مقدم ، ولا بد فيه من تقدير صفة، لأنه لا يتمكن المعنى بمطلق فلا بد من قيده، وتقديره ــ والله أعلم ــ : فعجبٌ، أيُّ عَجَبٍ، أو فعَجَبٌ غريبٌ. وإذا قدَّرناه موصوفاً جاز أن يعرب مبتدأ. لأنه نكرة فيها مسوغ الابتداء، وهو الوصف، وقد وقعت موقع الابتداء، ولا يضر كون الخبر معرفة ذلك.

كما أجاز سيبويه ذلك في (كم مالك)؟ لمسوغ الابتداء فيه، وهو الاستفهام، وفي نحو: (اقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه) لمسوغ الابتداء أيضاً، وهو كونه عاملاً فيما بعده . وقال أبو البقاء: وقيل: عَجَبٌ بمعنى مُعْجِب، قال: فعلى هذا يجوز أن يرتفع قولهم به انتهى، وهذا الذي أجازه لا يجوز، لأنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يكون حكمه في العمل كحكمه، فمُعْجِبٌ يعمل، وعَجَبٌ لا يعمل. ألا ترى أن فِعْلاً كذِبْح، وفَعَلاً كقَبَض، وفُعْلَة كغُرْفَة، هي بمعنى مفعول، ولا

---

(١) سورة الرعد: آية: ٥ .

(٢) انظر التبيان: ٧٥١/٢ .

يعمل عمله، فلا تقول: مررت برجل ذِبْحٍ كَبْشُهُ، ولا برجلٍ قَبَضٍ مالُهُ، ولا برجل غرف ماؤه، بمعنى مذبوح كبشه، ومقبوض ماله، ومغروف ماؤه، وقد نصوا على أن هذه تنوب في الدلالة لا في العمل عن المفعول، وقد حصر النحويون ما يرفع الفاعل»[1] .

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في قوله: ﴿فعجب قولهم﴾ وجهين:

أحدهما: أن ﴿قولهم﴾ مبتدأ، و﴿عجب﴾ خبر مقدم، وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه.

الثاني: أن ﴿عجب﴾ هنا بمعنى معجب؛ فعلى هذا يجوز أن يرتفع (قولهم) به، ولم أجد أحداً من معربي القرآن ومفسريه يذهب إلى هذا الوجه غير أبي البقاء .

وقد تعقبه أبو حيان في هذا الوجه ــ كما تقدم ــ بأنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يكون حكمه في العمل كحكمه، فعجبٌ ــ وإن كان بمعنى معجب إلا أنه لا يعمل عمله .

وأبو حيان على حق في هذا لما يلي:

١ ـ أن النحاة قد حصروا ما يرفع الفاعل في أشياء، ولم يعدوا المصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل منها .

٢ ـ أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا اعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، أو حرف النداء، أو النفي، أو النهي، أو حالاً، أو صفة، أو خبراً، وليس هنا شيء منها.

٣ ـ لم يوافق أبا البقاء أحد ممن وقفت على كلامهم في هذا الوجه .

---

(١) انظر البحر: ٣٥٢/٦ .

المسألة السادسة عشرة
«أيّ» الموصوف بها لا تكون استفهاماً

قال تعالى: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون﴾[(١)].

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿أيَّ منقلب﴾: هو صفة لمصدر محذوف، والعامل ﴿ينقلبون﴾، أي: ينقلبون انقلاباً؛ أي منقلب، ولا يعمل فيه « يعلم » ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله» [(٢)] .

وتعقبه أبو حيان بقوله: ﴿وسيعلم﴾: هنا مُعَلَّقَة، و﴿أيَّ منقلب﴾: استفهام، والناصب له: ﴿ينقلبون﴾، وهو مصدر، والجملة في موضع المفعول لـ﴿سيعلم﴾. ونقل نَصَّ كلام أبي البقاء ، ثم قال: « وهذا تخليط؛ لأن «أيًا» إذا وصف بها، لم تكن استفهاماً، بل «أيّ» الموصوف بها قسم، و« أيّ » المستفهم بها قسم» [(٣)] .

المناقشة والترجيح:

ذكر ابن هشام[(٤)] أن «أيّ» اسم يأتي على خمسة أوجه:

١ـ شرطاً: نحو: ﴿أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[(٥)].

٢ـ استفهاماً: نحو: ﴿أيكم زادته هذه إيماناً﴾[(٦)]

---

(١) سورة الشعراء: آية: ٢٢٧ .

(٢) انظر التبيان: ١٠٠٢/٢ .

(٣) انظر البحر: ٢٠٢/٨ .

(٤) انظر المغني: ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٥) سورة الإسراء: آية: ١١٠ .

(٦) سورة التوبة: آية: ١٢٤ .

٣ـ موصولاً نحو: ﴿ثم لننزعنَّ من كل شيعةٍ أَيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً﴾[1].

٤ـ أن تكون دالة على معنى الكمال؛ فتقع صفة للنكرة، نحو: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أي: كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ«مررت بعبد الله أيَّ رجل» .

٥ـ أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، نحو: « يأيها الرجلُ » .

وزاد الأخفش قسماً وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو: «مررت بأيٍّ معجبٍ لك» .

وفي آية المسألة ذهب أبو البقاء إلى أن «أي» صفة لمصدر محذوف، وهو مع هذا يرى أنها استفهامية؛ ولذا لم يعمل فيها ﴿سيعلم﴾.

وتعقبه أبو حيان بأن هذا الإعراب تخليط؛ لأن «أيا» إذا وقعت صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء بل هما قسمان كل منهما قسم برأسه.

وأبو حيان على حق في اعتراضه؛ حيث نص النحاة على أن «أيا» الموصوف بها قسم مستقل بذاته[2].

ولعل ما جعل أبا البقاء يذهب إلى بقاء الاستفهام في «أي» الموصوف بها: هو أنها تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كما يقول السهيلي قال: «وأما وقوع «أي» نعتاً لما قبلها، كقولك: مررت برجل أيِّ رجل، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام؛ كأنّ الأصل: أَيُّ رجل؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله

(١) سورة مريم: آية: ٦٩ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٣/٤٥، والمغني: ١٠٩ .

التفخيم . لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه ... فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب على ما قبله» [١] .

وما ذكره السهيلي ـ وإن كان يبدو صحيحاً ـ إلا أنه لا يعني بقاء الاستفهام فيها إذ لو كانت باقية على الاستفهام لما عمل فيها ما قبلها في نحو: «مررت برجل أيِّ رجل»، و «رأيت رجلاً أي رجل»؛ لأن أسماء الاستفهام كما هو مقرر لا يعمل فيها ما قبلها.

وقد نص جماعة من معربي القرآن ومفسريه على أن «أيَّ» في الآية استفهامية، وأنها منصوبة على المصدر ، منهم: الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وابن الأنباري[٤]، والمنتجب[٥]، والقرطبي[٦]، والسمين[٧].

---

(١) نتائج الفكر: ٢٠١ـ ٢٠٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤/١٠٥ .
(٣) إعراب القرآن: ٣/١٩٦ .
(٤) البيان: ٢/٢١٧ .
(٥) الفريد: ٣/٦٦٩ .
(٦) انظر تفسيره: ١٣/١٠٣ .
(٧) الدر المصون: ٥/٢٩٣ .

المسألة السابعة عشرة

هل يكون ما بعد «إلا» صفة لما قبلها ؟

قال تعالى: ﴿وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلوم﴾[1].

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿إلا ولها كتاب﴾: الجملة نعت لقرية، كقولك: ما لقيت رجلاً إلا عالماً . وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة[2] في قوله تعالى[3]: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾»[4].

وقد تعقبه أبو حيان بقوله: «والواو في قوله: ولها، واو الحال. وقال بعضهم: مقحمة، أي: زائدة، وليس بشيء. وقرأ ابن أبي عبلة بإسقاطها، وقال الزمخشري[5]: الجملة واقعة صفة لقرية، والقياس: أن لا تتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾[6]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال

---

(١) سورة الحجر: آية: ٤ .

(٢) قال: (وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً.) التبيان: ١/١٧٣ .

وقد تعقبه أبو حيان حيث قال بعد أن ذكر رأي أبي البقاء: (وهو ضعيف؛ لأن الواو في النعوت إنما تكون للعطف في نحو: مررت برجل عالم، وكريم، وهنا لم يتقدم ما يعطف عليه، ودعوى زيادة الواو بعيدة، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة.) البحر: ٢/٣٨٠ .

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٦ .

(٤) انظر التبيان: ٢/٧٧٧ .

(٥) انظر الكشاف: ٢/٥٤٨- ٥٤٩ .

(٦) سورة الشعراء: آية: ٢٠٨ .

في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب . انتهى. ووافقه على ذلك أبو البقاء ...، وهذا الذي قاله الزمخشري، وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحويين، وهو مبني على أن ما بعد «إلا» يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك. قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ«إلا» ، ثم قال: ونحو ما جاءني رجل إلا راكب، تقديره: إلا رجل راكب، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم. وقال أبو علي الفارسي: تقول: ما مررت بأحد إلا قائماً، فقائماً حال من أحد، ولا يجوز إلا قائم؛ لأن «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف. وقال ابن مالك[1]: وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله في نحو: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه . أن الجملة بعد « إلا» صفة لـ « أحد »، أنه مذهب لم يعرف لبصري، ولا كوفي، فلا يلتفت إليه. وأبطل ابن مالك قول الزمخشري أن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف. وقال القاضي منذر بن سعيد: هذه الواو هي التي تعطى أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ .انتهى كلام أبي حيان[3] .

المناقشة والترجيح:

يقول ابن مالك في شرح التسهيل عند حديثه عن «إلا»: «وقولي: »ولا يليها نعت ما قبلها« أشرت به إلى قول أبي الحسن في كتاب المسائل. لا يفصل بين الموصوف والصفة بـ«إلا». ثم قال: ونحو ما

(١) انظر شرح التسهيل: ٢/٣٠٢- ٣٠٣ .

(٢) سورة الزمر: آية: ٧١ .

(٣) البحر: ٦/٤٦٦ .

جاءني رجلٌ إلا راكبٌ، تقديره: إلا رجلٌ راكبٌ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم. وقال أبو علي في التذكرة: تقول: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا أخاك، لا يجوز كون قائماً صفة لأحد، لأن «إلا» لا تتعرض بين الصفة والموصوف... وقد صرح أبو الحسن، وأبو علي بأن «إلا» لا تفصل بين موصوف وصفة، وما ذهبا إليه هو الصحيح، لأن الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هنا كشيء واحد، لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما، وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما «إلا»، ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا يقع «إلا» بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة؛ ولأن «إلا»، وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف فلا تكون في حكم مستأنف»[1] .

وفي آية المسألة ذهب أبو البقاء إلى أن جملة: ﴿ولها كتاب معلوم﴾ صفة لـ«قرية»، وقد سبقه إلى ذلك الزمخشري[2]، وابن الأنباري[3] .

وقد تعقب ابنُ مالك الزمخشري إذ يقول: «وزعم في الكشاف أن: ﴿ولها كتاب معلوم﴾ جملة واقعة صفة لـ «قرية»، ووسط الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب،وجاءني وعليه ثوب، وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٣٠١-٣٠٢ .

(٢) انظر الكشاف: ٢/٥٤٨- ٥٤٩ .

(٣) انظر البيان: ٢/٦٥ .

والموصوف فاسد من خمسة أوجه»[1].

ومن الأوجه التي ذكرها ما يلي:

١ـ أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبينهما فروق كثيرة.

٢ـ أن مذهبه في هذه المسألة لم يعرف لبصري، ولا كوفي .

٣ـ أنه معلل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها، وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال: العاطف مؤكد.

٤ـ أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما؟

وتعقب أبو حيان الزمخشري وأبا البقاء ـ كما تقدم ـ بأنه لا يعلم أحداً من النحويين أجاز الفصل بين الصفة والموصوف بـ«إلا» ، واستشهد على عدم جواز ذلك بقول الأخفش ، وأبي علي الفارسي، وابن مالك، واستدل لصحة هذا المذهب بأن العرب تقول: ما مررت بأحد إلا قائماً، ولا يحفظ من كلامها: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ، فلو كانت الجملة في موضع الصفة للنكرة، لورد المفرد بعد «إلا» صفة لها[2].

أما قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾[3] . فذهب أبو حيان إلى أن «لها» في موضع الحال، وارتفع «منذرون» بالمجرور، أي: إلا كائناً لها منذرون، ومنع أن تكون جملة: ﴿لها منذرون﴾

(١) انظر شرح التسهيل: ٣٠٢/٢ .

(٢) انظر البحر: ١٩٤/٨ .

(٣) سورة الكهف: آية: ٢٢ .

صفة لـ«قرية»[1] .

والحق أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الصواب، وذلك لما ذكره ابن مالك، وأبو حيان من أدلة لمنع الفصل بين الصفة والموصوف بـ«إلا»، وهي أدلة مقنعة، ولتصريح الأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن مالك بمنع ذلك، وهم من هم، ولإمكانية حمل هذه الجملة على الحالية.

وممن حملها على الحالية: النحاس[2]، وابن عطية[3]، وجوز فيها الحالية: أبو السعود[4]، والسمين[5]، والألوسي[6].

---

(١) البحر: ٨/١٩٤ .

(٢) إعراب القرآن: ٢/٣٧٧ .

(٣) المحرر الوجيز: ٣/٣٥٠ .

(٤) انظر تفسيره: ٥/٦٥- ٦٦ .

(٥) الدر المصون: ٤/٢٨٧- ٢٨٨ .

(٦) روح المعاني: ٧/٢٥٧- ٢٥٨ .

المسألة الثامنة عشرة

الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي

قال تعالى: ﴿ا لله الذي له ما في السموات وما في الأرضِ وويلٌ للكافرينَ من عذابٍ شديدٍ الذين يَسْتَحِبُّونَ الحياةَ الدنيا على الآخرةِ﴾[1].

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿الذين يَسْتَحِبُّونَ﴾ في موضع جر صفة لـ﴿الكافرين﴾، أو في موضع نصب بإضمار أعني، أو في موضع رفع بإضمار (هم)»[2] .

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وجوزوا في إعراب «الذين» أن يكون مبتدأ خبره: ﴿أولئك في ضلال بعيد﴾، وأن يكون مقطوعاً على الذم، إما خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، وإما منصوباً بإضمار فعل ، تقديره: أذم، وأن يكون بدلاً، وأن يكون صفة للكافرين. ونص على هذا الوجه الأخير: الحوفي، والزمخشري، وأبو البقاء، وهو لا يجوز، لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما، وهو قوله: ﴿من عذاب شديد﴾، ونظيره إذا كان صفة أن تقول: الدار لزيد الحسنة القرشي، فهذا التركيب لا يجوز، لأنك فصلت بين زيد، وصفته بأجنبي منهما، وهو صفة الدار، والتركيب الفصيح أن تقول: الدار الحسنة لزيد القرشي، أو الدار لزيد القرشي الحسنة»[3] .

---

(١) سورة إبراهيم: آية: ٢، ٣ .

(٢) التبيان: ٧٦٣/٢ .

(٣) البحر: ٤٠٧/٦- ٤٠٨ .

المناقشة والترجيح:

قال ابن عصفور: «ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام، نحو: قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾[1]، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة، نحو قوله:

أمرَّت من الكَتَّان خيطاً رفيعاً وأرسلَتْ
رســـــولاً إلى أخرى جَرِيّاً يُعينها[2]

يريد: وأرسلت إلى أخرى رسولاً جرياً، والجَرِيّ: الرسول لجريه في أداء رسالته »[3].

وذكر السيوطي في الهمع[4]: أنه يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير مباين محض كمعمول الوصف والموصوف، والعامل فيه، والمفسر، والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف، والخبر، وجواب القسم، والاعتراض، والاستثناء.

ولا يجوز الفصل بمباين محض، أي: أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال: مررت برجل ـ على فرس ـ عاقل ـ أبلق.

وجوز الحوفي[5] الفصل بالأجنبي بين الموصوف وصفته في آية المسألة، كما جوز ذلك الزمخشري[6] في آية المسألة، وفي مواضع أخرى

---

(١) سورة الواقعة: آية: ٧٦ .

(٢) البيت في الخصائص: ٢/٣٩٦ .

(٣) انظر المقرب: ١/٢٢٨ .

(٤) انظر ٥/١٦٨ـ ١٦٩، وانظر حاشية الصبان: ٢/٥٧ـ ٥٨، والخضري: ٢/٨٠ .

(٥) انظر البحر: ٦/٤٠٧، والدر المصون: ٤/٢٥١ .

(٦) انظر الكشاف: ١/٢٦٤ـ ٢٦٥، ٣٣٩، ٢/٢٩٥، ٥١٧ .

من تفسيره.

أما أبو البقاء فقد تناقض؛ فهو في آية المسألة يجوز الفصل بالأجنبي، إلا أنه في مواضع أخرى من إعرابه يضعف ذلك، فعند قوله تعالى: ﴿وأورثنا القوم الذين كانوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشارقَ الأرض ومغاربَها التي باركنا فيها﴾[١]. قال: «و ﴿التي باركنا﴾ على هذا فيه وجهان:

أحدهما: هو صفة المشارق والمغارب.

والثاني: صفة الأرض، وفيه ضعف؛ لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة»[٢] .

وعند قوله تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض﴾[٣]. قال «قوله تعالى: ﴿الذي له ملك السموات﴾: في موضع نصب بإضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار «هو»، ويبعد أن يكون صفة لله، او بدلاً منه؛ لما فيه من الفصل بينهما بـ﴿إليكم﴾، وحاله، وهو متعلق بـ﴿رسول﴾»[٤] .

والحق أن ما ذهب إليه أبو حيان من عدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي هو الصواب ، وذلك لما يلي:

١- لم يجز الفصل بالأجنبي إلا الحوفي، والزمخشري، وجمهور النحاة على المنع[٥].

---

(١) سورة الأعراف: آية: ١٣٧ .

(٢) انظر التبيان: ٥٩١/١ .

(٣) سورة الأعراف: آية: ١٥٨ .

(٤) انظر التبيان: ٥٩٩/١ .

(٥) انظر الارتشاف: ٥٩٨/٢- ٥٩٩، والهمع: ١٦٩/٥، وحاشية الصبان: ٥٧/٢- ٥٨، والخضري: ٨٠/٢ .

٢ـ ما ورد من ذلك نادر جداً لا يسوغ الحمل عليه من مثل قول الشاعر:

أمرت من الكَتّان خيطاً رفيعاً وأرسلْتَ
رســـولاً إلى أخرى جَرِيّاً يُعينها

وقول الآخر[1]:

قلت لقوم في الكنيف تروَّحوا عشية بتنا عند ماوان رزَّحِ

وقد حُملا على الضرورة أو الشذوذ[2] .

٣ـ هناك أوجه أخرى أسلم من حيث الصناعة النحوية ذكرت في إعراب هذه الآية، فالأولى أن يكتفى بها، ولا حاجة إلى هذا الوجه، وهذه الأوجه هي:

١ــ ﴿الذين يستحبون﴾ في موضع رفع بإضمار «هم»، ذكره الزمخشري[3]، وأبو البقاء[4]، والمنتجب[5]، وأبو حيان[6]، والسمين[7] .

٢ــ أن يكون مبتدأ خبره: ﴿أولئك في ضلال بعيد﴾. ذكره

---

(١) هو عروة بن الورد. انظر ديوانه ص: ٣٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ٤٦٤، وبلا نسبة في الهمع: ١٦٩/٥. والكنيف: الحظيرة من الشجر، وماوان: قرية في أرض اليمامة، ورزَّح: جمع رازح، وهو من « رزَحَ فلانٌ » إذا ضَعُفَ وذهب ما في يده . انظر: اللسان: مادة: (رزح) .

(٢) انظر المقرب لابن عصفور: ٢٢٨/١، والهمع: ١٦٩/٥ .

(٣) انظر الكشاف: ٥١٧/٢ .

(٤) انظر التبيان: ٧٦٣/٢ .

(٥) انظر الفريد: ١٤٦/٣ .

(٦) انظر البحر: ٤٠٧/٦ .

(٧) انظر الدر المصون: ٢٥١/٤ .

الزمخشري[١]، والمنتجب[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين[٤]، والجمل[٥].

٣ـ أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: أذم، أو أعني، ذكره الزمخشري[٦]، وأبو البقاء[٧]، وأبو حيان[٨]، والسمين[٩].

---

(١) الكشاف: ٢/٥١٧ .

(٢) انظر الفريد: ٣/١٤٦ .

(٣) البحر: ٦/٤٠٧ .

(٤) الدر المصون: ٤/٢٥١ .

(٥) الفتوحات الإلهية: ٢/٥١٣ .

(٦) الكشاف: ٢/٥١٧ .

(٧) التبيان: ٢/٧٦٣ .

(٨) البحر: ٦/٤٠٧ .

(٩) الدر المصون: ٤/٢٥١ .

المسألة التاسعة عشرة

هل توصف «كم» الخبرية؟

قال تعالى: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثاً﴾[(١)] .

قال أبو البقاء: «و﴿هم أحسن﴾: صفة لـ﴿كم﴾»[(٢)] .

قال أبو حيان: «وقال الزمخشري: و﴿هم أحسن﴾ في محل النصب صفة لـ﴿كم﴾. ألا ترى أنك لو تركت ﴿هم﴾ لم يكن لك بد من نصب ﴿أحسن﴾ على الوصفية . انتهى. وتابعه أبو البقاء على أن: ﴿هم أحسن﴾ صفة لـ﴿كم﴾، ونص أصحابنا على أن «كم الاستفهامية، والخبرية لا توصف، ولا يوصف بها، فعلى هذا يكون: ﴿هم أحسن﴾ في موضع الصفة لـ﴿قرن﴾، وجمع؛ لأن القرن هو مشتمل على أفراد كثيرة فروعي معناه، ولو أفرد الضمير على اللفظ لكان عربياً، فصار كلفظ: «جميع». قال: ﴿لما جميع لدينا محضرون﴾[(٣)]. وقال: ﴿نحن جميع منتصر﴾[(٤)] فوصفه بالجمع وبالمفرد[(٥)].

المناقشة والترجيح:

ذهب الزمخشري ، وأبو البقاء إلى أن جملة: ﴿هم أحسن﴾ في محل صفة لـ﴿كم﴾، وتعقبهما أبو حيان بأن ﴿كم﴾ لا توصف، ولا

---

(١) سورة مريم: آية: ٧٤ .

(٢) التبيان: ٨٧٩/٢ .

(٣) سورة يس: آية: ٣٢ .

(٤) سورة القمر: آية: ٤٤ .

(٥) البحر: : ٢٩٠/٧ .

يوصف بها، وذهب إلى أن جملة: ﴿هم أحسن﴾ في موضع الصفة لـ﴿قرن﴾، وجمع مراعاة لمعنى القرن، وهو على حق فيما ذهب إليه؛ لأن ﴿كم﴾ من الأسماء المتوغلة في البناء، وقد نص النحاة على أن الأسماء المتوغلة في البناء، كأسماء الشرط، والاستفهام، و«كم» الخبرية لا توصف، ولا يوصف بها، إلا «من»، و«ما» النكرتين فإنهما يوصفان[1].

وقد وافق ابنُ هشام أبا حيان، ورد قول الزمخشري وأبي البقاء حيث قال: «وقال الزمخشري، وأبو البقاء في: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن﴾ إن الجملة بعد ﴿كم﴾ صفة لها، والصواب: أنها صفة لـ﴿قرن﴾، وجمع الضمير حملاً على معناه»[2].

ثم إن أبا البقاء قد ذهب في آية مشابهة، وهي قوله تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض...﴾ [3] إلى أن جملة ﴿مكناهم﴾ في محل جر صفة لـ﴿قرن﴾، وجمع على المعنى. فلم لا تكون هذه مثل تلك؟

---

(١) انظر الارتشاف: ٢/٥٩٥-٥٩٦، والمغني: ٧٦٥، والهمع: ١٧٧/٥ .

(٢) انظر المغني: ٧٦٥ .

(٣) سورة الأنعام: آية: ٦ .

المسألة العشرون

لا يبدل الضمير المرفوع من المنصوب

قال تعالى: ﴿وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾[(١)].

قال أبو البقاء: «هو»: فصل، أو بدل، أو توكيد» [(٢)].

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وقال أبو البقاء: «هو» فصل، أو بدل، أو تأكيد. فقوله: « أو بدل » ، وَهْمٌ لو كان بدلاً لطابق في النصب فكان يكون إياه» [(٣)].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في «هو» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون فصلاً.

الثاني: أن يكون توكيداً.

الثالث: أن يكون بدلاً.

ووافق أبو حيان أبا البقاء في الوجهين: الأول، والثاني[(٣)].

وقد نص سيبويه على جواز هذين الوجهين في آية المسألة إذ يقول: «وأما قوله عز وجل: ﴿إن ترني أنا أقل منك مالاً وولداً﴾[(٤)] فقد تكون

---

(١) سورة المزمل: آية: ٢٠ .

(٢) التبيان:: ١٢٤٨/٢ .

(٣) البحر: ٣٢١/١٠ .

(٤) سورة الكهف: آية: ٣٩ .

﴿أنا﴾ فصلاً، وصفة[1]، وكذلك[2]: ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾[3] .

وإنما جاز الوجهان في مثل هذا التركيب؛ لأن ما قبل الضمير مضمر أيضاً، ولو كان ما قبله اسماً ظاهراً لتعين كون «هو» فصلاً؛ ولجواز أن يؤكد المضمر بالمضمر المرفوع سواء أكان الأول مرفوع الموضع، أو منصوبه، أو مجروره[4].

أما الوجه الثالث: وهو كون «هو» بدلاً فقد منعه أبو حيان ــ كما تقدم ـ وهو على حق في ذلك، لأنه لو كان بدلاً لطابق في النصب. قال ابن يعيش: «البدل تابع للمبدل منه في إعرابه، كالتأكيد إلا أن الفرق بينهما : أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب، فتقول: «ظننتك إياك خيراً من زيد»، و «حسبته إياه خيراً من عمرو»[5] .

بل منع ابن مالك إبدال المضمر من المضمر مطلقاً حتى مع المطابقة إلا إن أفاد إضراباً، نحو: إياك إياي قصد زيد، إذا كان المراد: بل إياي. إذ يقول: «ولا يبدل مضمر من مضمر، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيداً»[6].

ويقول أيضاً: «واختُلِف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير

---

(١) سيبويه يُسمي التأكيد: وصفاً . انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١٠ .
(٢) سورة المزمل: آية: ٢٠ .
(٣) الكتاب: ٢/٣٩٢ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١١، ١١٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٦،٢٧ .
(٥) انظر شرح المفصل: ٣/١١٣ .
(٦) شرح التسهيل: ٣/٣٣٣ .

النصب المتصل، نحو: رأيتك إياك، فجعله البصريون بدلاً، وجعله الكوفيون توكيداً، وقولهم: عندي أصح من قول البصريين، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، ليجري المتناسبان مجرى واحداً»[1] .

ثم إنه لم يوافق أبا البقاء في هذا الوجه إلا المنتجب[2].

---

(١) انظر شرح التسهيل: ٣/٣٠٥ .

(٢) انظر الفريد: ٤/٥٥٧ .

المسألة الحادية والعشرون

«أن» المصدرية لا توصل بفعل جامد

قال تعالى: ﴿أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم..﴾ (١).

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿وأن عسى﴾ : يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، وأن تكون مصدرية» (٢) .

وقد وافقه أبوحيان في الوجه الأول، وتعقبه في الوجه الثاني إذ يقول: «و«أن» هي المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف ضمير الشأن، وخبرها «عسى» ، وما تعلقت به... وأجاز أبو البقاء أن تكون «أن» هي المخففة من الثقيلة، وأن تكون مصدرية يعني أن تكون الموضوعة على حرفين، وهي الناصبة للفعل المضارع، وليس بشيء؛ لأنهم نصوا على أنها توصل بفعل متصرف مطلقاً يعنون ماضياً، ومضارعاً، وأمراً فشرطوا فيه التصرف، و«عسى» فعل جامد فلا يجوز أن يكون صلة لأن»(٣).

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو البقاء في «أن» وجهين:

الأول: أن تكون المخففة من الثقيلة، وهو وجه لا غبار عليه، وقد وافقه فيه أبو حيان ـ كما تقدم ـ وممن ذكروا هذا الوجه الزمخشري(٤)،

---

(١) سورة الأعراف: آية: ١٨٥ .

(٢) التبيان: ١/٦٠٥ .

(٣) البحر: ٥/٢٣٥ـ ٢٣٦ .

(٤) انظر الكشاف: ٢/١٧٦ .

والمنتجب[١]، والسمين[٢]، والبيضاوي[٣]، وأبو السعود[٤]، والشوكاني[٥]، والألوسي[٦].

الثاني: أن تكون «أن» في الآية مصدرية، ولم أجد من يوافق أبا البقاء في هذا الوجه إلا البيضاوي[٧]، واعترض أبو حيان على هذا الوجه بأن المصدرية لا يليها إلا فعل متصرف مطلقاً، و«عسى» فعل جامد، وعليه فليست «أن» هنا مصدرية.

وأبو حيان على حق في اعتراضه، فقد نص النحاة[٨] على هذا الشرط. يقول الرضي: في الفرق بين «أن» المصدرية، والمخففة من الثقيلة: «فإن دخلت المخففة على الاسمية كقوله[٩]:

... ... أن هالك كل من يحفى وينتعل

أو الفعلية الشرطية، كقوله تعالى: ﴿أن إذا سمعتم﴾[١٠]، ﴿وأن لو استقاموا﴾[١١] لم يحتاجوا إلى فرق آخر إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة

---

(١) الفريد: ٣٨٩/٢ .

(٢) الدر المصون: ٣٧٨/٢ .

(٣) تفسير البيضاوي: ٣٧/٣ .

(٤) انظر تفسير أبي السعود: ٢٩٩/٣ .

(٥) فتح القدير: ٣٤٦/٢ .

(٦) روح المعاني: ١٢٠/٩ .

(٧) تفسير البيضاوي: ٣٧/٣ .

(٨) شرح الكافية للرضي: ٢٣٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٢/١-٢٢٣، والمغني: ٤٠٣، والجنى الداني: ٢١٦، والكواكب الدرية: ٤٦٠/٢ .

(٩) صدر البيت: (في فتية كسيوف الهند قد علموا)، وهو للأعشى في ديوانه ص: ١٠٩، والإنصاف: ١٩٩، والكتاب: ١٣٧/٢، ٧٤/٣،١٦٤، ٤٥٤، والمغني: ٣١٤/١ .

(١٠) سورة النساء: آية: ١٤٠ .

(١١) سورة الجن: آية: ١٦ .

معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية، ولا الشرطية، وإن دخلت على الفعلية الصرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف، كقوله تعالى: ﴿أم لم ينبأ﴾[١]، أي: ألم يعلم إلى قوله: ﴿وأن ليس للإنسان﴾[٢]، وقوله: ﴿أولم ينظروا﴾[٣]، أي: يتفكروا إلى قوله: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ ، لم يحتاجوا أيضاً إلى فرق آخر. لأن «أن» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.»[٤].

ويقول ابن مالك: «من الموصولات الحرفية: «أن» الناصبة مضارعاً، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً... وعُلم بذكر «التصرف» قيداً لما توصل به «أن» أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع، كـ« ينبغي » في الأَشْهَر، ولا ماض كـ«عسى»، ولا أمر كـ«هلم» في لغة بني تميم.

وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾[٥]، و ﴿أن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾[٦] مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها»[٧].

---

(١) سورة النجم: آية: ٣٦ .

(٢) سورة النجم: ٣٩ .

(٣) سورة الأعراف: آية: ١٨٥، والآية بتمامها: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأي حديث بعده يؤمنون﴾، وهي آية المسألة .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/٢٣٣ .

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٨٥ .

(٦) سورة النجم: آية: ٣٩ .

(٧) انظر شرح التسهيل: ١/٢٢٢- ٢٢٣ .

المسألة الثانية والعشرون

الخلاف في زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾

قال تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾(١).

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿ألا تعبدوا﴾: يجوز أن تكون « أنْ » بمعنى أي، وهي مفسرة لمعنى قضى، و « لا » نهي.

ويجوز أن تكون في موضع نصب؛ أي: ألزم ربك عبادته، و «لا» زائدة.

ويجوز أن يكون « قضى » بمعنى أمر، ويكون التقدير: بأن لاتعبدوا»(٢).

وتعقبه أبو حيان بأن « لا » هنا لا يصح أن تكون زائدة إذ يقول: « وقال أبو البقاء: ويجوز أن تكون في موضع نصب، أي: ألزم ربك عبادته، و « لا » زائدة . انتهى. وهذا وَهْمٌ لدخول « إلا » على مفعول ﴿تعبدوا﴾ فلزم أن يكون منفياً، أو منهياً» (٣).

المناقشة والترجيح:

ذكر في « أنْ » ، و « لا » في هذه الآية أربعة أوجه:

أولها: أن تكون « أن » مفسرة؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، و « لا » ناهية قاله الزمخشري(٤)، وأبو البقاء، والمنتجب(٥)، والسمين الحلبي(٦)، وأبو

---

(١) سورة الإسراء: آية: ٢٣ .

(٢) التبيان: ٢/٨١٧ .

(٣) البحر: ٧/٣٤ .

(٤) انظر الكشاف: ٢/٦٣١ .

السعود[1] .

الثاني: أن تكون « أن » مصدرية، و « لا » نافية، والجار مقدر؛ أي: بألا تعبدوا، على تضمين « قضى » معنى « أمر » . قاله المنتجب[2]، والسمين[3]، وأبو السعود[4]، والألوسي[5].

وهذان الوجهان هما الأولى بالقبول .

الثالث: أن تكون « أن » مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و « لا » ناهية أيضاً، والجملة خبرها. ذكره السمين، ثم قال: « وفيه إشكال من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب[6]» .

الرابع: أن تكون « أن » مصدرية و « لا » زائدة. قاله أبو البقاء، وتعقبه أبو حيان ـ كما تقدم في صدر المسألة ـ وهو على حق في تعقبه، ذلك أن « ألا » دخلت على مفعول « تعبدوا » فلزم أن تكون « لا » نافية أو ناهية؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الكلام الموجب، ثم إنه لم يوافق أبا البقاء أحد من معربي القرآن ومفسريه في هذا الوجه.

---

(٥) الفريد: ٢٦٦/٣ .
(٦) الدر المصون: ٣٨١/٤ .
(١) انظر تفسيره: ١٦٦/٥ .
(٢) الفريد ٢٦٦/٣ .
(٣) الدر المصون ٣٨١/٤ .
(٤) انظر تفسيره ١٦٦/٥ .
(٥) روح المعاني ٥٣/٨ .
(٦) الدر المصون ٣٨١/٤ .

المسألة الثالثة والعشرون

هل يعمل ما بعد اللام الداخلة على الجواب فيما قبلها

قال تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلموا لَنُبَوِّأَنَّهُم في الدنيا حسنة وَلأَجْرُ الآخرةِ أكبرُ لو كانوا يعلمون﴾[١].

قال أبو البقاء: قوله تعالى: ﴿والذين هاجروا﴾: مبتدأ، و﴿لنبوأنهم﴾ الخبر.

ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف يفسره المذكور[٢].

وقد وافقه أبو حيان في الوجه الأول، وتعقبه في الوجه الثاني إذ يقول: «وأجاز أبو البقاء أن يكون « الذين » منصوباً بفعل محذوف يدل عليه ﴿لنبوأنهم﴾، وهو لايجوز لأنه لا يُفَسِّر إلا ما يجوز له أن يعمل، ولا يجوز: زيداً لأضربن، فلا يجوز زيداً لأضربنه»[٣].

المناقشة والترجيح:

ذهب ابن أبي الربيع[٤]، وأبو حيان[٥] إلى أن اللام الداخلة على جواب القسم حرف صدر ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها مطلقاً.

وأجاز الفراء[٦]، وأبو عبيدة[٧] إعمال ما بعدها فيما قبلها مطلقاً،

---

(١) سورة النحل: آية: ٤١ .

(٢) التبيان: ٧٩٦/٢ .

(٣) البحر: ٥٣٢/٦ .

(٤) البسيط: ٩٢٣/٢ .

(٥) انظر الارتشاف: ٤٩٢/٢ .

(٦) معاني القرآن: ٤١٣/٢ .

(٧) انظر الارتشاف: ٤٩٢/٢، والهمع: ٢٥٥/٤ .

واستدلا بقوله تعالى: ﴿فالحقَّ والحقَّ أقول لأَمْلأَنَّ﴾[١] بالنصب فيهما[٢].

وتوسط ابن مالك[٣]، فأجاز تقديم الظرف، والمجرور دون المفعول، واستدل بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قليلٌ لَيُصْبِحُنَّ نادمين﴾[٤]، ووافقه ابن هشام[٥].

وما ذهب إليه ابن مالك، وابن هشام هو الأولى بالقبول لاتساعهم في الظرف والمجرور.

أما ما استدل به الفراء، وأبو عبيدة، وهو قوله تعالى: ﴿فالحقَّ والحقَّ أقول﴾، فلا يتعين فيه ما ذهبا إليه إذ قد ذكر وجهان آخران[٦] في هذه الآية أولهما: أن «الحق» مقسم به حذف منه الحرف، فانتصب على نزع الخافض ، كقوله: «أمانة الله لأَقومَنَّ».

والثاني: أن ﴿الحق﴾ منصوب على الإغراء، أي: الزموا الحق.

إذا تقرر هذا فإن أبا حيان على حق في تعقبه، إذ المُفَسِّر هنا لا يجوز له أن يعمل؛ لأنه جواب قسم مقترن باللام، وجواب القسم المقترن باللام لا يعمل فيما قبله إلا إن كان ظرفاً، أو مجروراً ـ كما تقدم ـ والمعمول هنا ليس بظرف ، ولا مجرور.

(١) سورة ص: آية: ٨٤ .

(٢) وهي قراءة الحسن، وأهل الحجاز. انظر: معاني القرآن للفراء: ٤١٣/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل: ٢١٨/٣- ٢١٩ .

(٤) سورة المؤمنون: آية: ٤٠ .

(٥) المغني: ٧٦٩ .

(٦) البحر: ١٧٦/٩ .

المسألة الرابعة والعشرون

توجيه «مَنْ» من قوله تعالى: ﴿واستفزز مَنِ استطعتَ منهم﴾

قال تعالى: ﴿واستفزز مَنِ استطعت منهم بصوتك وأجلبْ عليهم بخيلكَ ورَجِلِك وشاركهم في الأموالِ والأولادِ وعِدْهم وما يعدهم الشيطانُ إلا غروراً﴾(١).

قال أبو البقاء: ﴿من استطعت﴾ «من»: استفهام في موضع نصب بـ﴿استطعت﴾؛ أي: من استطعت منهم استفزازه، ويجوز أن تكون بمعنى الذي» (٢).

وتعقبه أبو حيان بقوله: و«من» في ﴿من استطعت﴾ موصولة مفعولة بـ﴿استفزز﴾ . وقال أبو البقاء: ﴿من استطعت﴾ «من» : استفهام في موضع نصب بـ﴿استطعت﴾، وهذا ليس بظاهر؛ لأن ﴿استفزز﴾ يطلبه مفعولاً فلا يقطع عنه، ومفعول: ﴿استطعت﴾ محذوف تقديره: من استطعت أن تستفزه» (٣).

المناقشة والترجيح:

أجاز أبو البقاء في «من» من قوله: ﴿من استطعت﴾ وجهين:

أحدهما: أن تكون استفهاماً في موضع نصب بـ﴿استطعت﴾.

ورد أبو حيان هذا الوجه بأن ﴿استفزز﴾ يطلبه مفعولاً فلا يقطع عنه.

---

(١) سورة الإسراء: آية: ٦٤ .

(٢) التبيان: ٨٢٧/٢ .

(٣) البحر: ٧٩/٧ .

وقد سبقه المنتجب إلى رد هذا الوجه قال: «من» موصول منصوب بقوله: ﴿واستفزز﴾، وما بعده صلته ، والراجع محذوف، أي: استطعته، لا استفهام منصوب بـ﴿استطعت﴾، كما زعم بعضهم؛ لفساد المعنى»[١].

كما رده السمين أيضاً؛ لما ذكره أبو حيان؛ ولأن «من» لو جعل استفهاماً لكان مُعَلِّقاً للفعل عن العمل، وليس ﴿استفزز﴾ فعلاً قلبياً فَيُعَلِّق[٢].

وقال الألوسي بعد أن ذكر هذا الوجه: « وهو خلاف الظاهر جداً، ولا داعي إلى ارتكابه »[٣].

وأجدني أوافق أبا حيان ، ومن معه في رد هذا الوجه، لما ذكروه؛ ولأن جَعْلَه «من» استفهاماً لا يتفق مع تقديره، حيث جعل التقدير: واستفزز من استطعت منهم استفزازه؛ فعلى هذا التقدير لو جُعِلَت «من» استفهاماً مفعولاً لـ ﴿استطعت﴾ بقي المصدر المقدر: «استفزازه» بلا عامل؛ لأن «استطاع» لا ينصب مفعولين.

الوجه الثاني: أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي، ووافقه أبو حيان في هذا الوجه كما تقدم، وهو الصواب.

---

(١) الفريد: ٢٨٧/٣ .

(٢) الدر المصون: ٤٠٥/٤ .

(٣) انظر روح المعاني: ١٠٥/٨ .

المسألة الخامسة والعشرون

الخلاف في توجيه «ما» من قوله تعالى: ﴿وما كُنَّا مُنْزِلين﴾

قال تعالى: ﴿وما أنزلنا على قومه من بعده من جندٍ من السماء وما كُنَّا مُنْزِلين﴾[١].

قال أبو البقاء : «قال تعالى: ﴿وما أنزلنا﴾: «ما»: نافية، وهكذا: ﴿وما كنا﴾.

ويجوز أن تكون «ما» الثانية زائدة، أي: وقد كنا.

وقيل: هي اسم معطوف على ﴿جند﴾»[٢].

وقد وافقه أبو حيان في الوجه الأول، وتعقبه في الوجه الثاني إذ يقول: «والظاهر أن «ما» في قوله: ﴿وما كنا منزلين﴾ نافية، فالمعنى قريب من معنى الجملة قبلها، أي: وما كان يصح في حكمنا أن ننزل في إهلاكهم جنداً من السماء، لأنه تعالى أجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض ... وقال أبو البقاء: ويجوز أن تكون «ما» زائدة، أي: وقد كنا منزلين، وقوله: «ليس بشيء»[٣].

المناقشة والترجيح:

ذُكر في «ما» من قوله تعالى: ﴿وما كنا منزلين﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها زائدة قاله مكي، وتبعه ابن الأنباري[٤]، وأبو البقاء. قال

---

(١) سورة يس: آية: ٢٨ .

(٢) التبيان: ٢/١٠٨٠-١٠٨١ .

(٣) البحر: ٩/٥٩ - ٦٠ .

(٤) البيان: ٢/٦٩٤ .

مكي: «ما» زائدة عند أكثر العلماء»[1]، و لم أهتد إلى أحد من هؤلاء العلماء الذين أشار إليهم مكي بن أبي طالب.

وقد تعقب أبو حيان أبا البقاء في هذا الوجه كما تقدم، وتعقبه ـ أيضاً ـ السمين بقوله: « وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى »[2].

وتعقبه ـ أيضاً ـ الألوسي إذ يقول: « ومن أبعد ما يكون قول أبي البقاء: يجوز أن تكون «ما» زائدة، أي:وقد كنا منزلين على غيرهم جنداً من السماء بل هو ليس بشيء »[3].

وهم على حق في رد هذا الوجه .

الثاني: أنها اسم معطوف على ﴿جندٍ﴾، أي: من جند ، ومن الذي كنا منزلين على مَنْ قبلهم مِنْ حجارة، وريح ، وأمطار شديدة.

ذكر هذا الوجه مكي بن أبي طالب، ثم قال: « وهو معنى غريب حسن » [4]، وذكره ابن عطية[5]، وابن الأنباري، ثم قال: « وهو معنى غريب » [6]، وأبو البقاء[7]، والمنتجب[8]، والسمين[9]، والبيضاوي[10]،

---

(١) المشكل: ٦٠٢/٢ .

(٢) الدر المصون: ٤٨٠/٥ .

(٣) روح المعاني: ٤/٢٣ .

(٤) المشكل: ٦٠٢/٢ .

(٥) انظر المحرر الوجيز: ٤٥٢/٤ .

(٦) البيان: ٢٩٤/٢ .

(٧) التبيان: ١٠٨٠/٢ .

(٨) الفريد: ١٠٤/٤ .

(٩) الدر المصون: ٤٨٠/٥ .

(١٠) انظر تفسيره: ١٨٧/٤ .

وأبو السعود[١].

ورَدَّه أبو حيان بقوله: «وهو تقدير لا يصح؛ لأن «من» في: ﴿من جند﴾ زائدة، ومذهب البصريين غير الأخفش أن لزيادتها شرطين:

أحدهما: أن يكون قبلها نفي، أو نهي، أو استفهام، والثاني: أن يكون بعدها نكرة، وإن كان كذلك، فلا يجوز أن يكون المعطوف على النكرة معرفة. لايجوز: ما ضربت من رجل ولا زيد، وإنه لا يجوز: ولا من زيد، وهو قَدَّر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بـ«من» الزائدة»[٢].

قال الألوسي: «ومن هنا قيل الأولى جعلها نكرة موصوفة، وأجيب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ولا يخفى أن هذا لا يدفع بعده.»[٣].

الثالث: أنها نافية قاله الزمخشري[٤]، وابن عطية[٥]، وأبو البقاء، والمنتجب[٦]، والقرطبي[٧]، والسمين[٨]، والبيضاوي[٩]، وأبو السعود[١٠].

قال الزمخشري: «فإن قلت: وما معنى قوله: ﴿وما كنا منزلين﴾؟

---

(١) انظر تفسيره: ١٦٥/٧ .

(٢) البحر: ٥٩/٩ - ٦٠ .

(٣) روح المعاني: ٤/٢٣ .

(٤) الكشاف: ١٢/٤ .

(٥) انظر المحرر الوجيز: ٤٥٢/٤ .

(٦) الفريد: ١٠٤/٤ .

(٧) انظر تفسيره: ١٥/١٥ .

(٨) الدر المصون: ٤٨٠/٥ .

(٩) انظر تفسيره: ١٨٧/٤ .

(١٠) انظر تفسيره: ١٦٥/٧ .

قلت: معناه: وما كان يصح في حكمتنا أن ننزل في إهلاك قوم حبيب جنداً من السماء وذلك ؛ لأن الله تعالى أجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون البعض، وما ذلك إلا بناء على ما اقتضته الحكمة، وأوجبته المصلحة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فمنهم من أرسلنا عليه حاصباً ومنهم من أخذته الصيحة ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا﴾[1] فإن قلت: فلم أنزل الجنود من السماء يوم بدر والخندق؟ قال تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها﴾[2] ، ﴿بألف من الملائكة مردفين﴾[3]، ﴿بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين﴾[4]، ﴿بخمسة آلاف من الملائكة مسومين﴾[5]. قلت: إنما يكفي مَلَكٌ واحد، فقد أُهْلِكَتْ مدائنُ قوم لوط بريشة من جناح جبريل، وبلاد ثمود ، وقوم صالح بصيحة منه، ولكن الله فضل محمداً صلى الله عليه وسلم بكل شيء على كبار الأنبياء ، وأولي العزم من الرسل، فضلا عن حبيب النجار، وأولاه من أسباب الكرامة والإعذار ما لم يوله أحداً؛ فمن ذلك: أنه أنزل له جنوداً من السماء، وكأنه أشار بقوله: «﴿وما أنزلنا﴾، ﴿وما كنا منزلين﴾ إلى أن إنزال الجنود من عظائم الأمور التي لا يؤهل لها إلا مثلك، وما كنا نفعله بغيرك»[6].

وهذا الوجه هو ـ عندي ـ أصح الأوجه الثلاثة، ويؤيده ما أورده

---

(١) سورة العنكبوت: آية: ٤٠ .

(٢) سورة الأحزاب: آية: ٩ .

(٣) سورة الأنفال: آية: ٩ .

(٤) سورة آل عمران: آية: ١٢٤ .

(٥) سورة آل عمران: آية: ١٢٥ .

(٦) انظر الكشاف: ٤/١٢ .

الطبري عن عبد الله بن مسعود قال: غضب الله له، يعني هذا المؤمن، لاستضعافهم إياه غضبة لم تبق من القوم شيئاً، فعجل لهم النقمة بما استحلوا منه، وقال: ﴿وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين﴾[1]. يقول: ما كاثرناهم بالجموع، أي: الأمر أيسر علينا من ذلك ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون﴾[2] فأهلك الله ذلك الملِك، وأهل أنطاكية فبادوا عن وجه الأرض فلم تبق منهم باقية[3].

---

(١) سورة يس: آية: ٢٨ وهي آية المسألة.

(٢) سورة يس: آية: ٢٩.

(٣) انظر تفسير الطبري: ٢٣/١ ـ ٢.

المسألة السادسة والعشرون

الخلاف في رافع «قنوانٌ» من قوله تعالى:﴿ومن النخل من طلعها قنوانٌ دانية﴾

قال تعالى: ﴿ومن النخل من طلعها قنوان دانية﴾[1].

قال أبو البقاء: ﴿قنوانٌ﴾ في رفعه وجهان:

أحدهما: هو مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: هو ﴿من النخل﴾، و ﴿من طلعها﴾ بدل بإعادة الخافض.

الثاني: أن الخبر ﴿من طلعها﴾، وفي ﴿من النخل﴾ ضمير تقديره: ونبت من النخل شيء، أو أثمر؛ فيكون ﴿من طلعها﴾ بدلاً منه.

والوجه الآخر: أن يرتفع ﴿قنوان﴾ على أنه فاعل ﴿من طلعها﴾، فيكون في ﴿من النخل﴾ ضمير تفسيره ﴿قنوان﴾.

وإن رفعت ﴿قنوان﴾ بقوله: ﴿ومن النخل﴾ على قول من أعمل أول الفعلين جاز، وكان في ﴿من طلعها﴾ ضمير مرفوع»[2].

ووافقه أبو حيان في أن: ﴿قنوان﴾ : مبتدأ، و﴿من النخل﴾: خبر، و﴿من طلعها﴾ : بدل من : ﴿من النخل﴾، وخالفه في بقية الأوجه التي أجازها. حيث قال: بعد أن نقل تلك الأوجه: «وهو إعراب فيه تخليط لا يسوغ في القرآن»[3].

المناقشة والترجيح:

أجاز أبو البقاء في رفع: ﴿قنوان﴾ وجهين:

---

(١) سورة الأنعام: آية: ٩٩ .

(٢) التبيان: ١/٥٢٤ .

(٣) البحر: ٤/٥٩٨ .

أحدهما: أنه مبتدأ، وفي خبره وجهان:

١- هو: ﴿من النخل﴾، و﴿من طلعها﴾ بدل بإعادة الخافض.

ووافقه أبو حيان في هذا الوجه.

٢- أن الخبر : ﴿من طلعها﴾، وفي ﴿من النخل﴾ ضمير تقديره: ونبت من النخل شيء، أو أثمر، فيكون ﴿من طلعها﴾ بدلاً منه.

وقال أبو حيان في هذا الوجه، والذي بعده: هو إعراب فيه تخليط لايسوغ في القرآن.

قلت: وجه التخليط أن أبا البقاء قد جعل ﴿من طلعها﴾ خبراً، ثم جعله بدلاً، فكيف يكون خبراً، وبدلاً في وقت واحد.

الثاني: أن يرتفع ﴿قنوان﴾ على أنه فاعل إما من ﴿من طلعها﴾، وإما من ﴿من النخل﴾، فجَعَلَ المسألة من باب التنازع، وأجاز إعمال الثاني على مذهب البصريين ، أو إعمال الأول على مذهب الكوفيين[1].

ووصف أبو حيان هذا الإعراب أيضاً بالتخليط.

قلت: هذا الوجه بعيد؛ لأنه يشترط لإعمال الجار والمجرور الاعتماد[2]. وهو هنا غير معتمد.

---

(١) انظر خلاف المدرستين في أحقهما بالعمل: التبيين لأبي البقاء: ٢٥٢ - ٢٥٨ : حيث ذكر رأييهما، وانتصر لمذهب البصريين، واستبعد مذهب الكوفيين، والإنصاف: ٨٣- ٩٦ .

(٢) انظر التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٣، والهمع: ٥/١٣١ .

المسألة السابعة والعشرون

الخلاف في رافع «لباس» من قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾

قال تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لِباساً يُواري سوءاتكم وريشاً ولباسُ التقوى ذلك خير﴾[1] .

قال أبو البقاء: «﴿ولباس التقوى﴾ يقرأ بالنصب[2] عطفاً على ﴿ريشاً﴾ ...

ويقرأ بالرفع على الابتداء. و ﴿ذلك﴾: مبتدأ، و ﴿خير﴾: خبره، والجملة خبر لباس.

ويجوز أن يكون ﴿ذلك﴾ نعتاً للباس، أي المذكور، والمشار إليه. وأن يكون بدلاً منه، أوعطف بيان، و﴿خير﴾: الخبر.

وقيل: لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وساترعوراتكم لباس التقوى، أو على العكس، أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم»[3].

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿ولباس﴾: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: ولباس التقوى ساتر عوراتكم، وهذا ليس بشيء، والظاهر أنه مبتدأ ثان، و﴿خير﴾ : خبره ، والجملة خبر عن ﴿ولباس التقوى﴾، والرابط اسم الإشارة» [4].

---

(١) سورة الأعراف: آية: ٢٦ .

(٢) في الكشف: ٤٦٠/١: ((ولباس التقوى)) : قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي بالنصب، ورفعه الباقون.

(٣) التبيان: ٥٦٢/١ .

(٤) البحر: ٣١/٥ .

المناقشة والترجيح:

ذُكر في رفع ﴿لباسُ﴾ خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون ﴿لباس﴾: مبتدأ، و﴿ذلك﴾: مبتدأ ثان، و﴿خير﴾: خبره، والجملة خبر ﴿لباس﴾. ذكره الزجاج[1]، والزمخشري[2]، وأبو البقاء[3]، والمنتجب[4]، والبيضاوي[5]، وأبو السعود[6]، وهو اختيار أبي حيان[7]، والسمين[8] .

الثاني: أن يكون ﴿لباس﴾: مبتدأ، و﴿خير﴾ : خبره، وذكروا في ﴿ذلك﴾ على هذا الرأي ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون بدلاً، أو عطف بيان، ذكره مكي[9]، وابن عطية[10]، وابن الأنباري[11]، والمنتجب[12].

ب ـ أن يكون ﴿ذلك﴾ نعتاً لـ﴿لباس﴾، أي: ولباس التقوى ذلك الذي علمتموه خير لكم من لباس الثياب التي تواري سوآتكم، ومن

---

(١) معاني القرآن: ٢/٣٢٨ .

(٢) انظر الكشاف: ٢/٩٣ .

(٣) التبيان: ١/٥٦٢ .

(٤) الفريد: ٢/٢٨٦ .

(٥) انظر تفسيره: ٣/٧ .

(٦) انظر تفسيره: ٣/٢٢٢ .

(٧) االبحر: ٥/٣١ .

(٨) االدر المصون: ٣/٢٥٣ .

(٩) مشكل إعراب القرآن: ١/٢٨٦ .

(١٠) المحرر الوجيز: ٢/٣٨٩ .

(١١) البيان: ١/٣٥٨ .

(١٢) الفريد: ٢/٢٨٦ .

الرياش الذي أنزلناه إليكم فألبسوه، وهو قول الفراء[١]، وابن خالويه[٢]، وأبي علي[٣]، وقد رجحه الطبري[٤]، والزجاج[٥]، والنحاس[٦]، وأجازه مكي[٧]، والزمخشري[٨]، وابن الأنباري[٩]، وأبو البقاء[١٠]، والمنتجب[١١]، والبيضاوي[١٢]، وأبو السعود[١٣] .

وهو الراجح عندي؛ لأنه أليق بالمعنى، ولكثرة من قال به من أئمة العربية.

وقد ذكر السمين أن الحوفي اعترض على هذا الوجه بقوله: «وأنا أرى ألا يكون ذلك نعتاً لـ﴿لباس التقوى﴾، لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت، أو أقل منه تعريفاً، فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو»[١٤]، ثم ردَّ عليه بقوله: «ولكن قد يقال: القائل بكونه نعتاً

---

(١) معاني القرآن: ١/٣٧٥ .

(٢) إعراب القراءات السبع: ١/١٧٨ .

(٣) المحرر الوجيز: ٢/٣٨٩ .

(٤) انظر تفسيره: ٨/١٥٠ .

(٥) معاني القرآن: ٢/٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٦) إعراب القرآن: ٢/١٢٠ - ١٢١ .

(٧) المشكل: ١/٢٨٦ .

(٨) الكشاف: ٢/٩٣ .

(٩) البيان: ١/٣٥٨ .

(١٠) التبيان: ١/٥٦٢ .

(١١) الفريد: ٢/٢٨٦ .

(١٢) انظر تفسيره: ٣/٧ .

(١٣) انظر تفسيره: ٣/٢٢٢ .

(١٤) الدر المصون: ٣/٢٥٣ .

لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام»[١].

ج ـ أن يكون ﴿ذلك﴾ فصلاً بين المبتدأ وخبره نسبه أبو حيان إلى الحوفي، ثم قال: «ولا أعلم أحداً قال بهذا»[٢].

الثالث: أن يكون ﴿لباس﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: «وهو لباس التقوى»، وهذا تقدير الزجاج[٣]، وقدره مكي[٤]: «وستر العورة لباس التقوى» . قال السمين: «وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج»[٥]، وقدره أبو البقاء: «وساتر عوراتكم لباس التقوى».

الرابع: أن يكون ﴿لباس﴾: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم، ذكره أبو البقاء، مُصَدَّراً بقوله: «وقيل»[٦]، مما يعني أنه ناقل لهذا الوجه، إلا أنني لم أهتد إلى قائله، وتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا ليس بشيء»[٧]، وقال السمين: «وهذا تقدير لا حاجة إليه»[٨]، وهو كما قال السمين.

---

(١) الدر المصون: ٢٥٣/٣ .
(٢) البحر: ٣١/٥ .
(٣) معاني القرآن: ٣٢٨/٢ .
(٤) انظر المشكل: ٢٨٦/١ .
(٥) الدر المصون: ٢٥٣/٣ .
(٦) التبيان: ٥٦٢/١ .
(٧) البحر: ٣١/٥ .
(٨) الدر المصون: ٢٥٤/٣ .

المسألة الثامنة والعشرون

إعراب «جندٌ» من قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ ما هنالكَ مهزومٌ من الأحزابِ﴾

قال تعالى: ﴿أم لهم ملك السموات والأرض وما بينهما فليرتقوا في الأسباب جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب﴾[1].

قال أبو البقاء: «قوله تعالى: ﴿جند﴾: مبتدأ، و﴿ما﴾: زائدة، و﴿هنالك﴾: نعت، و﴿مهزوم﴾: الخبر»[2].

وتعقبه أبو حيان بقوله: «و﴿جند﴾ : خبر مبتدأ محذوف، أي: هم جند»، وذكر قول أبي البقاء، ثم قال: «وفيه بعد لفصله عن الكلام الذي قبله»[3].

المناقشة والترجيح:

ذكر في ﴿جند﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم جند. قاله : الواحدي[4]، وتبعه المنتجب[5]، والقرطبي[6]، وأبو حيان، والسمين[7]، وأبو السعود[8].

الثاني: أن ﴿جند﴾ : مبتدأ، و﴿ما﴾: مزيدة، و﴿هنالك﴾: نعت،

---

(١) سورة ص: آية: ١٠ - ١١ .

(٢) التبيان: ١٠٩٨/٢ .

(٣) البحر: ١٤٠/٩ .

(٤) الوسيط: ٥٤١/٣ .

(٥) الفريد: ١٥٥/٤ .

(٦) انظر تفسيره: ١٠١/١٥ .

(٧) الدر المصون: ٥٢٦/٥ - ٥٢٧ .

(٨) انظر تفسيره: ٢١٦/٧ .

و﴿مهزوم﴾: الخبر. قاله مكي[1]، وتبعه ابن الأنباري[2]، والمنتجب[3]، وأبو البقاء، وتعقبه أبو حيان ـ كما تقدم ـ بقوله: «وفيه : وبعد لفصله عن الكلام الذي قبله».

الثالث: أن ﴿جند﴾: خبر مقدم، و﴿ما﴾: اسم موصول مبتدأ. ذكره الألوسي، ثم قال: «ويقال فيه نحو ما قاله أبو حيان في كلام أبي البقاء، وزيادة لا تخفى»[4].

والوجه الأول هو الأولى ، ليكون الكلام مرتبطاً بما قبله.

---

(١) المشكل: ٢/٦٢٤ .

(٢) البيان: ٢/٣١٣ .

(٣) الفريد: ٤/١٥٥ .

(٤) انظر روح المعاني: ٢٣/١٦٣ .

المسألة التاسعة والعشرون

الخلاف في إعراب «أن يوصل» من قوله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾

قال تعالى: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾[1] .

قال أبو البقاء: «و﴿أن يوصل﴾: في موضع جر بدلاً من الهاء، أي: بوصله، ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿ما﴾ بدل الاشتمال ، تقديره: ويقطعون وصل ما أمر الله به، ويجوز أن يكون في موضع رفع، أي: هو أن يوصل» [2].

قال أبو حيان: « و﴿أن يوصل﴾: في موضع جر بدل من الضمير في ﴿به﴾، تقديره: به وصله، أي: ما أمرهم الله بوصله، نحو قول الشاعر:

أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص فتقصر عنها حقبة وتبوص[3]

أي: أمن ذكر سلمى نأيها.

وأجاز المهدوي، وابن عطية، وأبو البقاء أن تكون ﴿أن يوصل﴾ في موضع نصب بدلاً من ﴿ما﴾، أي: وصله ، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به.

وأجاز المهدوي، وابن عطية أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله ، وقدره المهدوي كراهية أن يوصل فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن يوصل، وحكى أبو البقاء وجه المفعول من أجله، وقدره: لئلا، وأجاز أبو البقاء أن يكون أن يوصل في موضع رفع، أي:

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧ .

(٢) انظر التبيان: ١/٤٤ .

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ١٢٢. وتنوص: تذهب متباعداً. وتبوص: تعجل، يعني أنك تتردد بين التريث والعجلة .

هو أن يوصل، وهذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائليها لضربت عن ذكرها صفحاً، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام، بله أفصح الكلام، وهو كلام الله(١).

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في ﴿أن يوصل﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون في موضع جر بدلاً من الهاء، أي : بوصله.

الثاني: أن يكون بدلاً من ﴿ما﴾ بدل اشتمال.

الثالث: أن يكون في موضع رفع خبر ، والمبتدأ محذوف، أي: هو أن يوصل.

وقد وافقه أبو حيان في الوجه الأول، واعترض عليه في الوجهين: الثاني، والثالث، كما تقدم.

والوجه الثاني أجازه جماعة من معربي القرآن، ومفسريه، منهم: مكي بن أبي طالب(٢)، وابن الأنباري(٣)، والمنتجب(٤)، والقرطبي(٥)، والسمين(٦)، والشهاب الخفاجي(٧)، والشوكاني(٨)، وليس هناك ما يمنع

---

(١) البحر: ٢٠٧/١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٨٤/١ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/١ .

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٦٠/١ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٧١/١ .

(٦) الدر المصون: ٢٣٦/١ .

(٧) الفتوحات الإلهية: ٣٥/١ .

(٨) انظر فتح القدير: ٧١/١ .

منه، والمعنى مستقيم على هذا الوجه.

أما الوجه الثالث فقد أجازه المنتجب[1]، وذكره السمين، وقال إنه بعيد جداً[2]. وأجدني أوافق أبا حيان في تضعيف هذا الرأي إذ يصير التقدير، ويقطعون ما أمر الله به هو أن يوصل، وهو تركيب مفكك، ولا يكون إلا على تقدير بعيد، وهو أن يكون جواب سؤال مقدر، أي: ما الذي أمر الله به؟ ومع هذا التقدير لا يكون الجواب كافياً.

وقد نسب أبو حيان إلى أبي البقاء وجهاً رابعاً: وهو أن يكون في موضع نصب مفعولاً لأجله، ولم يذكر أبو البقاء هذا الوجه، ولم أجد هذا الوجه فيما اطلعت عليه من نسخ (التبيان)، وإن صحت نسبته إلى أبي البقاء فهو بعيد من حيث المعنى.

---

(١) انظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٦٠ .

(٢) الدر المصون ١/٢٣٦ .

المسألة الثلاثون

علامَ انتصب «رحمةً» من قوله تعالى: ﴿فأرادَ ربكَ أن يُبلغَا أشدَّهما ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربك﴾

قال تعالى: ﴿وأمَّا الجدارُ فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنزٌ لهما وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربك...﴾ [١].

قال أبو البقاء: «﴿رحمةً من ربك﴾ : مفعول له، أو موضع الحال»[٢].

قال أبو حيان: «وانتصب ﴿رحمة﴾ على المفعول له، وأجاز الزمخشري[٣] أن ينتصب على المصدر بـ﴿أراد﴾، قال: لأنه في معنى رحمهما، وأجاز أبو البقاء أن ينتصب على الحال، وكلاهما متكلف»[٤].

المناقشة والترجيح:

ذكر أبو البقاء في انتصاب: ﴿رحمة﴾ وجهين:

أحدهما: أن يكون مفعولاً له.

ووافقه أبو حيان في هذا الوجه.

الثاني: أن يكون في موضع الحال، وقال أبو حيان عن هذا الوجه: إنه تكلف.

والملاحظ أن أبا البقاء لم يبين صاحب الحال، إلا أن السمين الحلبي

---

(١) سورة الكهف: آية: ٨٢ .

(٢) التبيان: ٨٥٨/٢ .

(٣) انظر الكشاف: ٧١٣/٢ - ٧١٤ .

(٤) البحر: ٢١٦/٧ .

حينما ذكر وجه الحالية جعلها حالاً من فاعل ﴿أراد﴾، أي: أراد ذلك راحماً[1]، وذهب البيضاوي إلى أن صاحب الحال هو فاعل ﴿يستخرجا﴾، أي: مرحومين[2]، وسواء جعل حالاً من فاعل ﴿أراد﴾، أو من فاعل ﴿يستخرجا﴾ فهو بعيد؛ إذ لم أجد أحداً قبل أبي البقاء ذهب إلى هذا الوجه؛ ولأن الأصل في الحال أن يكون وصفاً[3]، والمصدر لا يكون حالاً إلا بتأويل[4]، وعدم التأويل أولى.

فالأولى الاقتصار على الوجه الأول، وهو الذي بدأ به أبو البقاء، واقتصر عليه أبو حيان.

---

(١) الدر المصون: ٤/٤٧٩ .

(٢) انظر تفسيره: ٣/٢٣٤ .

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/٥٠٠ .

(٤) أوضح المسالك: ٢/٥٥، والهمع: ٤/١٤ .

المسألة الحادية والثلاثون

الخلاف في متعلق «منهم» من قوله تعالى: ﴿فحاق بالذين سخروا منهم﴾

قال تعالى: ﴿ولقد استهزئ برسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون﴾(١).

قال أبـو البقـاء: «و﴿منهـم﴾: الضمـير للرسـل؛ فيكـون ﴿منهـم﴾: متعلقاً بـ﴿سـخروا﴾؛ لقولـه: ﴿فيسـخرون منهـم﴾. ويجـوز في الكـلام سـخرت بـه، ويجـوز أن يكـون الضمـير راجعـاً إلى المسـتهزئين؛ فيكـون ﴿منهم﴾ حالاً من ضمير الفاعل في ﴿سخروا﴾»(٢).

قال أبو حيان: «والظاهر أن الضمير في ﴿منهم﴾ عائد علـى الرسـل، أي: ﴿فحاق بالذين سخروا﴾ من الرسل، وجوز الحوفي، وأبو البقـاء أن يكون عائداً على غير الرسـل. قـال الحوفي: في أمـم الرسـل. وقـال أبـو البقاء: على المستهزئين، ويكـون ﴿منهـم﴾ حـالاً مـن ضمـير الفـاعل في ﴿سخروا﴾، وما قالاه، وجوزاه ليس بجيد، أما قول الحوفي فـإن الضمـير يعود على غير مذكور، وهو خلاف الأصل، وأما قـول أبـي البقـاء فهـو أبعد. لأنه يصير المعنى: ﴿فحاق بالذين سخروا﴾ كائنين من المستهزئين فلا حاجة لهذه الحال، لأنها مفهومة من قوله: ﴿سخروا﴾»(٣).

المناقشة والترجيح:

أجاز أبو البقاء في ﴿منهم﴾ وجهين:

---

(١) سورة الأنعام: آية: ١٠ .

(٢) التبيان: ٤٨٣/١ .

(٣) البحر: ٤٤٥/٤ .

الأول: أن يكون الضمير للرسل؛ فيكون ﴿منهم﴾ متعلقاً بـ﴿سخروا﴾، وقد وافقه أبو حيان في هذا الوجه.

الثاني: أن يكون الضمير راجعاً إلى المستهزئين فيكون ﴿منهم﴾ حالاً من ضمير الفاعل في ﴿سخروا﴾، واستبعد أبو حيان هذا الوجه، لأن المعنى حينئذ: ﴿فحاق بالذين سخروا﴾ كائنين من المستهزئين، ولا فائدة لهذه الحال، لأنها مفهومة من قوله: ﴿سخروا﴾، وذكر الألوسي اعتراض أبي حيان السابق، ثم عقب عليه بقوله: «وأجيب بأن هذا مبني على أن الاستهزاء، والسخرية بمعنى: وليس بلازم فلعل من جعل الضمير للمستهزئين ، يجعل الاستهزاء بمعنى طلب الهزء فيصح بيانه، ولا يكون في النظم تكرار. فعن الراغب الاستهزاء: ارتياد الهزء، وإن كان قد يعبر به عن تعاطي الهزء، كالاستجابة في كونها ارتياداً للإجابة، وإن كان قد يجري مجرى الإجابة»[1].

وهو مع هذا يبقى وجهاً بعيداً، ولا محوج إليه.

---

(١) انظر روح المعاني: ٩٧/٧ .

المسألة الثانية والثلاثون

الخلاف في إعراب «من النعم» من قوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾

قال تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مِثْلُ ما قتل من النعمِ﴾[1].

قال أبو البقاء: «وأما ﴿من النعم﴾ ففيه أوجه:

أحدها: أن تجعله حالاً من الضمير في ﴿قتل﴾؛ لأن المقتول يكون من النعم.

والثاني: أن يكون صفة لجزاء إذا نونته[2]، أي: جزاءٌ كائن من النعم.

والثالث: أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضفته[3]. لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلاً بين الصلة والموصول.

وكذلك إن نونت الجزاء، ونصبت «مثلاً»[4]. لأنه عامل فيهما، فهما من صلته، كما تقول: يعجبني ضربك زيداً بالسوط»[5].

وقد وافقه أبو حيان في الوجهين الثاني والثالث، وتعقبه في الوجه الأول إذ يقول: «ووهم أبو البقاء في تجويزه أن يكون ﴿من النعم﴾ حالاً

---

(١) سورة المائدة: آية: ٩٥ .

(٢) في إعراب القراءات السبع نسبت هذه القراءة لابن خالويه: ١٤٩/١، وفي الطبري: ٤٣/٧ نسبت هذه القراءة إلى أهل الكوفة، وزاد النحاس في إعرابه: ٤٠/٢ عاصماً .

(٣) في الطبري: ٤٣/٧ إلى عامة قراء المدينة، وبعض البصريين، وفي إعراب القرآن للنحاس: ٤٠/٢ زاد أبا عمرو.

(٤) في إعراب النحاس: ٤٠/٢ نسبت هذه القراءة إلى عاصم، وزاد في المحتسب: ٢١٨/١: أبا عبد الرحمن .

(٥) التبيان: ٤٦١/١ .

من الضمير في ﴿قتل﴾ يعني من الضمير المنصوب المحذوف في ﴿قتل﴾ العائد على « ما » ، قال: « لأن المقتول يكون من النعم، وليس المعنى على ذلك؛ لأن الذي هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم، ولأن النعم لا تدخل في اسم الصيد »[١].

المناقشة والترجيح:

سبق المنتجب الهمداني أبا حيان في الاعتراض على هذا الوجه الذي أجازه أبو البقاء، وهو جعل ﴿من النعم﴾ حالاً من الضمير في ﴿قتل﴾ باعتبار المقتول من النعم . إذ يقول المنتجب: «وليس قول من قال: هو حال من الضمير في ﴿قتل﴾؛ لأن المقتول يكون من النعم، بمستقيم، لفساده من جهة المعنى،ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى» [٢].

وتبعه السمين الحلبي إذ يقول بعد أن حكى هذا الوجه: «وهذا وهم، لأن الموصوف بكونه من النعم إنما هو جزاء الصيد المقتول، وأما الصيد نفسه فلا يكون من النعم» [٣].

إلا أن ما ذهب إليه أبو البقاء مبني على قول أبي عبيدة، والأصمعي: أن النعم كما تطلق على الأهلي في اللغة ، تطلق على الوحشي[٤].

ومع هذا فقد استبعد الألوسي أيضاً هذا الوجه إذ يقول بعد أن حكى هذا الوجه، وقولَ أبي عبيدة، والأصمعي: «وهو مع بعد إرادته

(١) البحر: ٤/٣٦٥ .

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/٨٠ .

(٣) الدر المصون: ٢/٦٠٨ .

(٤) انظر: روح المعاني للألوسي: ٧/٢٤ .

من النظم الكريم خلاف المتبادر في نفسه، فإن المشهور أن النَّعم في اللغة: الإبل، والبقر، والغنم دون ما ذكر»[1]. واستشهدَ على ذلك بقول الزجاج إذ يقول: «والنعم في اللغة هي: الإبل ، والبقر، والغنم، وإن انفردت الإبل منها قيل لها: نعم، وإن انفردت الغنم، والبقر، لم تسم نعماً»[2].

ومما يؤكد بعد هذا الوجه ما جاء في اللسان[3]: النَّعم: واحد الأنعام، وهي المال الراعية، قال ابن سيدة: النعم: الإبل، والشاء. وقال ابن الأعرابي: النعم: الإبل خاصة، والأنعام: الإبل، والبقر، والغنم.

وقال الفراء: العرب إذا أفردت النعم لم يريدوا بها إلا الإبل، فإذا قالوا: الأنعام أرادوا بها: الإبل، والبقر، والغنم.

كما أني لم أجد من يوافق أبا البقاء في هذا الوجه.

---

(١) انظر: روح المعاني للألوسي: ٧/٢٤ .

(٢) إعراب القرآن: ٢/٢٠٧ .

(٣) انظر: اللسان، مادة: (نعم) .

المسألة الثالثة والثلاثون

الخلاف فيما عطف عليه قوله: ﴿والذين لا يجدون﴾

قال تعالى: ﴿الذين يلمزونَ المطّوِّعين من المؤمنينَ في الصدقاتِ والذين لا يجدونَ إلا جُهْدَهم...﴾ [١].

قال أبو البقاء: ﴿والذين لا يجدون﴾: معطوف على ﴿الذين يلمزون﴾.

وقيل: على ﴿المطوعين﴾، أي: ويلمزون الذين لا يجدون.

وقيل: هو معطوف على ﴿المؤمنين﴾[٢].

وتعقبه أبو حيان بقوله: «وذكر أبو البقاء أن قوله: ﴿والذين لا يجدون﴾ : معطوف على: ﴿الذين يلمزون﴾، وهذا غير ممكن. لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر، ولا يمكن مشاركة ﴿الذين لا يجدون إلاجهدهم﴾ مع ﴿الذين يلمزون﴾ إلا إن كانوا مثلهم منافقين. قال: وقيل: ﴿والذين لا يجدون﴾ : معطوف على : ﴿المؤمنين﴾، وهذا بعيد جداً» [٣].

المناقشة والترجيح:

ذهب أبو البقاء إلى أن قوله: ﴿والذين لا يجدون﴾: معطوف على : ﴿الذين يلمزون﴾، وتعقبه أبو حيان بأنه غير ممكن. لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر، والخبر هو قوله تعالى: ﴿سخر الله منهم﴾،

---

(١) سورة التوبة: آية: ٧٩ .

(٢) أنظر التبيان: ٦٥٢/٢ .

(٣) انظر البحر: ٤٦٩/٥ .

وا لله لا يسخر من الذين لا يجدون إلا جهدهم. إلا إن كانوا هم أيضاً منافقين، وهم ليسوا كذلك.

وقد قال الألوسي عن هذا الوجه: «وأراه خطأ صرفاً»[١]، وهو كما قال:

ونقل أبو البقاء وجهين آخرين:

١ـ أن يكون ﴿الذين لا يجدون﴾: في موضع خفض عطفاً على ﴿المؤمنين﴾، وهو قول النحاس[٢].

واستبعد أبو حيان هذا الوجه.

قال السمين: «وجه بعده أنه يفهم أن ﴿الذين لا يجدون﴾ ليسوا مؤمنين؛ لأن أصل العطف الدلالة على المغايرة»[٣].

٢ـ أن يكون معطوفاً على ﴿المطّوّعين﴾، وهو قول ابن عطية[٤]، ورجحه أبو حيان[٥]، والسمين[٦].

وهو الصواب عندي؛ لسلامته مما في الوجهين السابقين، ولاشتراك المعطوف، والمعطوف عليه في الحكم، وهو وقوع اللمز لهذين الصنفين: ﴿المطوعين﴾، و﴿الذين لا يجدون إلا جهدهم﴾، فيلمزون المطوعين الذين أنفقوا الكثير من أموالهم بالرياء، ويلمزون الذين لايجدون إلا جهدهم بقولهم: ا لله ورسوله في غنى عما قدموه[٧].

---

(١) انظر روح المعاني: ٣٣٥/١٠ .

(٢) إعراب القرآن: ٢٢٩/٢ .

(٣) الدر المصون: ٤٨٦/٣ .

(٤) المحرر الوجيز: ٦٤/٣ .

(٥) البحر: ٤٦٩/٥ .

(٦) الدر المصون: ٤٨٦/٣ .

(٧) تفسير الطبري: ١٩٤/١٠ ـ ١٩٨ .

المسألة الرابعة والثلاثون

وزن: « زَيَّلْنَا »

قال تعالى: ﴿ويومَ نحشرهم جميعاً ثم نقولُ للذين أشركوا مكانَكُم أنتم وشركاؤكم فزَيَّلْنا بينَهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تَعْبُدُون﴾[1].

قال أبو البقاء: «﴿فزَيَّلْنا﴾: عين الكلمة واو، لأنه من زال يزول؛ وإنما قلبت ياء، لأن وزن الكلمة: «فيعل»، أي: زيولنا، مثل: بيطر، وبيقر؛ فلما اجتمعت الياء، والواو على الشرط المعروف قلبت ياء.

وقيل: «هو من زلت الشيء أزيله، فعينه على هذا ياء، فيحتمل على هذا أن يكون «فَعَّلْنا» و«فيعلنا»» [2].

قال أبو حيان: «يقال: زلت الشيء عن مكانه أزيله. قال الفراء: تقول العرب: زلت الضأن من المعز فلم تزل. وقال الواحدي: التزييل، والتزيل، والمزايلة: التميز، والتفرق ا هـ. وزيل مضاعف للتكثير، وهو لمفارقة الجثث، من ذوات الياء بخلاف زال يزول، فمادتها مختلفة. وزعم ابن قتيبة أن زيلنا من مادة زال يزول، وتبعه أبو البقاء ... وليس بجيد ، لأن «فعَّل» أكثر من «فيعل»، ولأن مصدره: تزييل. ولو كان: «فيعل» لكان مصدره: «فيعلة»، فكان يكون: زيلة، كـ «بيطرة»، لأن : «فيعل» ملحق: بـ«فعلل»، وكقولهم في قريب من معناه: زايل، و لم يقولوا: زاول، بمعنى

---

(١) سورة يونس: آية: ٢٨ .

(٢) انظر التبيان: ٦٧٣/٢ .

فارق إنما قالوه بمعنى : حاول، وخلط وشرح» [١].

المناقشة والترجيح:

جوز أبو البقاء في قوله: ﴿فَزَيَّلْنا﴾ وجهين:

الأول: أن يكون من زال يزول، وعلى هذا فوزنه : «فَيْعَلْنَا».

الثاني: أن يكون من زلت الشيء أزيله، وعلى هذا فوزنه: «فَعَّلْنا».

أما الوجه الثاني فقد وافقه فيه أبو حيان، وكل من وقفت على كلامهم عدا ابن قتيبة ذهبوا إلى هذا الوجه، ومنهم: الفراء[٢]، والزجاج[٣]، ومكي[٤]، وابن الشجري[٥]، وابن عطية[٦]،وابن الأنباري[٧]، والمنتجب[٨]، والقرطبي[٩]، والسمين[١٠]، وأبو السعود[١١]، والجمل[١٢]، والألوسي[١٣].

---

(١) البحر: ٦/٥٠ - ٥١ .

(٢) معاني القرآن: ١/٤٦٢ .

(٣) معاني القرآن: ٣/١٦ .

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٤٤ .

(٥) أمالي ابن الشجري: ٣/١٨٩ .

(٦) المحرر الوجيز: ٣/١١٧ .

(٧) البيان: ١/٤١١ .

(٨) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/٥٥٥ - ٥٥٦ .

(٩) انظر تفسيره: ٤/٢١٢ - ٢١٣ .

(١٠) الدر المصون: ٤/٢٧ - ٢٨ .

(١١) انظر تفسيره: ٤/١٣٩ .

(١٢) الفتوحات الإلهية: ٢/٣٤٥ .

(١٣) روح المعاني: ٦/١٠١ .

أما الوجه الأول: فأبو البقاء تابع فيه لابن قتيبة[1]، وقد منعه أبو حيان - كما تقدم - وهو على حق في ذلك فقد سبقه إلى منع هذا الوجه كل من[2]: الفراء، ومكي، وابن الشجري، وابن عطية، وابن الأنباري، والمنتجب، والقرطبي، وتبعه السمين، وأبو السعود، والجمل، والألوسي.

أما أدلة المنع فهي:

١- لأن «فَعَّل» أكثر من «فيعل»[3].

٢- لأن مصدر «زَيَّل»: تزييل، ولو كان «فيعل» لكان مصدره «فيعلة» فكان يكون: «زَيَّلَة»، كـ «بيطرة» ، لأن «فيعل» ملحق بـ«فَعْلَل»[4].

٣- لقولهم : في قريب من معناه زايل، ولم يقولوا : زاول بمعنى : فارق إنما قالوه بمعنى: حاول وخلط وشرح[5].

٤- لا يجوز أن يكون «فَعَّلْنا» من زال يزول، لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: زَوَّلنا[6].

٥- أن أهل اللغة قد قالوا: زال الشيء من مكانه يزول زوالاً، وأزاله غيره، وزوَّله فانزال، ولم يقولوا: و«زَيّله»، ولو كان منه لقيل: فزوَّلْنا[7].

٦- أن وزنه: «فعَّل» بدليل: زايل، وقد قُرِئ به ، وهو بمعناه ، نحو:

---

(١) تفسير غريب القرآن: ١٩٦ .

(٢) انظر المراجع السابقة، والصفحات نفسها .

(٣) البحر: ٦/٥٠ .

(٤) المحرر الوجيز: ٣/١١٧ ، والفريد: ٢/٥٥٥، وتفسير القرطبي: ٤/٢١٢ ــ ٢١٣ ، والبحر: ٦/٥٠.

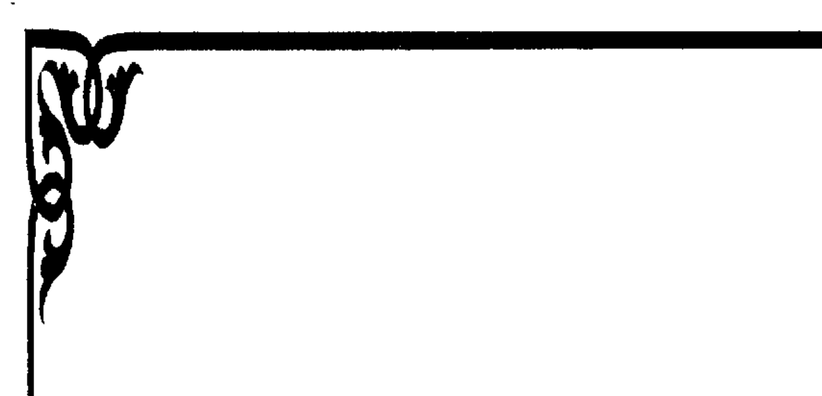
(٥) البحر: ٦/٥٠ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٤٤ .

(٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/٥٥٥ .

كلمته، وكالمته، وصغر خده، وصاغر خده[1]. يقول الفراء: «والعرب تكاد توفق بين: فاعلت، وفعلت في كثير من الكلام»[2].

(١) انظر روح المعاني: ١٠١/٦ .
(٢) انظر معاني القرآن: ٤٦٢/١ .



الفَصْلُ الثَّالث

آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء
ولم تثبت نسبتها إليه



تمهيد

كان من الضروري في هذا البحث أن أرجع إلى كتب أبي البقاء لأتأكد من وجود آرائه المُتَعَقَّبِ فيها كما رواها أبو حيان عنه. وأول كتاب رجعت إليه هو كتاب التبيان في إعراب القرآن فهو مظنة وجودها لاختصاصه بإعراب آي القرآن.

وبالرجوع إليه وجدت أغلب الآراء التي نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء وتعقبه فيها موجودة فيه كما رواها أبو حيان عنه.

وبقيت مجموعة من الآراء المنسوبة إلى أبي البقاء لم أعثر عليها في التبيان. فوضعت الاحتمالات الثلاثة التالية:

١- لعلها وردت في كتاب آخر من كتب أبي البقاء.

٢- لعلها وردت في إحدى نسخ التبيان.

٣- لعل هذه الآراء ليست لأبي البقاء وإنما هي لعالم آخر ونسبتها إلى أبي البقاء خطأ أو سهو من أبي حيان.

وفيما يتعلق بالاحتمال الأول قمت بالبحث في كتب أبي البقاء التالية:

١- إعراب القراءات الشواذ.

٢- إعراب الحديث النبوي.

٣- اللباب في علل البناء والإعراب.

٤- المتبع في شرح اللمع لابن جني.

٥- شرح إيضاح أبي علي.

٦- التبيين عن مذاهب النحويين.

٧- التلقين في النحو.

٨- مسائل نحو مفردة.

٩- إعراب الحماسة.

١٠ - إعراب لامية العرب.

إلا أنني لم أظفر بشيء من تلك الآراء. فاستبعدت هذا الاحتمال لما يلي:

١- لأنني لم أجد أياً من تلك الآراء في الكتب السابق ذكرها.

٢- أن هذا الاحتمال مبني على احتمالٍ بعيد، وهو أن أبا حيان كان إذا تعرض لإعراب آية من القرآن تتبع ما قاله أبو البقاء في هذه الآية، سواء في كتبه المتعلقة بإعراب القرآن، أو المؤلفة في النحو عموماً، أو المتعلقة بإعراب الحديث النبوي أو الشعر، وهو احتمال في غاية البعد.

٣- كما تعقب أبو حيان الزمخشريَّ في الكشاف وابنَ عطية في المحرر الوجيز، فهو يتعقب أبا البقاء في التبيان.

٤- أغلب هذه الآراء المنسوبة إلى أبي البقاء هي توجيهات متعلقة بآيات معينة، وليست متعلقة بقضايا نحوية عامة، مما يبعد احتمال وجودها في كتب أبي البقاء الأخرى غير المخصصة لإعراب القرآن.

أما ما يتعلق بالاحتمال الثاني فقد اطلعت على مصورات لِسِتٍّ نُسَخٍ من مخطوطات التبيان. خمس منها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى وهي:

الأولى برقم ٤٢٨ نحو مصورة عن كتبة شستربتي رقم ٥١٥٨الجزء الأول.

الثانية: برقم ١٠٥٤ نحو مصورة عن مكتبة قاضي زاده محمد أفندي بتركيا رقم ١٠٢الجزء الثاني.

الثالثة: برقم ٤٣١ نحو مصورة عن المكتبة الأزهرية رقم ٣٠٥.

الرابعة: برقم ٤٢٥ مصورة عن مكتبة شسربتي رقم ٥١٣١.

الخامسة برقم ٤٠٩ مصورة عن المكتبة الأزهرية رقم ٣٠٤.

والسادسة: في مكتبة الحرم برقم ٣٦٢٨ علوم قرآن.

ولم أظفر بشيء من تلك الآرء، إلا أن هذا الاحتمال يبقى قائماً؛ لأن نفيه يحتاج إلى الاطلاع على كل نسخ التبيان، وهو أمر ليس باليسير حيث إن نسخ التبيان تزيد على الأربعين نسخة متفرقة في أماكن شتى[1].

أما الاحتمال الثالث فهو احتمال وارد أيضاً وله ما يقويه حيث إن هناك بعض الآراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء وفي التبيان ما يدفع نسبتها إليه، ولا تفسير لذلك إلا أن أبا حيان قد أخطأ في نسبتها إليه.

وبقي احتمال رابع: حيث ذُكر أن لأبي البقاء كتاباً في تفسير القرآن[2] قال حاجي خليفة « وهو غير إعرابه »[3].

وقال الدكتور العثيمين: « ويوجد في مشهد نسخة برقم ٣٨٦٣/١٦٠ باسم البيان في تفسير القرآن لأبي البقاء العكبري وربما كانت نسخة من إعراب القرآن، ولا نعلم عن حجم الكتاب شيئاً، فلا ندري هل كبير مستوفى أم مختصر؟ ولا أعلم أن أحداً اقتبس منه أو نقل عنه »[4].

فإن ثبت أن هذا الكتاب غير إعرابه، فقد تكون هذه الآراء وردت فيه، هذا إن كان يعنى بالتفسير والإعراب معاً. وقد خصصت هذه الآراء التي لم

---

(١) انظر ص : ٧ .

(٢) ذكر في نكت الهميان ١٧٩ والذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ وبغية الوعاة ٣٩/٢ وكشف الظنون ٤٤٠ وهدية العارفين ٤٥٩/١.

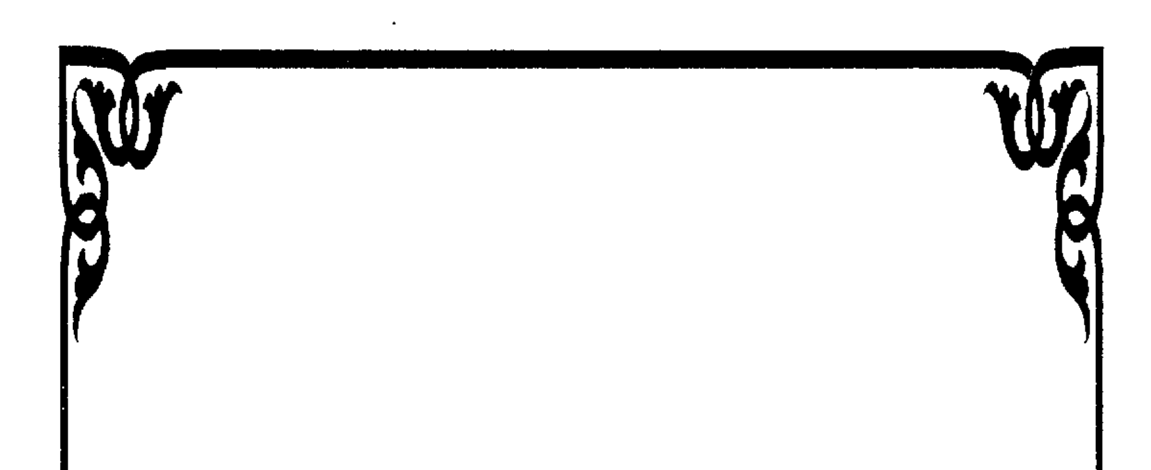
(٣) كشف الظنون ٤٤٠/١.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري تحقيق الدكتور. عبدالرحمن العثيمين /قسم الدراسة ص٤٣.

تثبت نسبتها إلى أبي البقاء بفصل مستقل ؛ حتى يمكن حصرها، وإعـادة النظـر فيها إذا جد ما يدعو لذلك، وجعلتها في مبحثين:

المبحث الأول: آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء ولا وجود لها.

المبحث الثاني: آراء نسبها أبو حيان إلى أبـي البقـاء وفي التبيـان مـا يدفـع نسبتها إليه.



المبحث الأول

آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء
ولا وجود لها

المسألة الأولى

المعطوف عل جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية

قال تعالى: ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيامٍ أو صدقةٍ أو نسكٍ ﴾[١].

لم يرد – فيما اطلعت عليه من نسخ التبيان – حديث لأبي البقاء عن قوله تعالى: ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذىً من رأسه ﴾.

ونسب إليه أبو حيان أنه « أجاز أن يكون ﴿أو به أذى من رأسه﴾ معطوفاً على « كان » ، و « أذى » رفع بالابتداء، و « به » الخبر، متعلق بالاستقرارِ، والهاء في «به» عائدة على « مَنْ » [٢].

ثم تعقبه بقوله: « وكان قد قدم أبو البقاء أن « مَنْ » شرطية، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأ ؛ لأن المعطوف على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية، لأن جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، والمعطوف على الشرط شرط، فيجب فيه ما يجب في الشرط، ولا يجوز ما قاله أبو البقاء على تقدير أن تكون « من » موصولة لأنها إذ ذاك مضمنة معنى اسم الشرط، فلا يجوز أن توصل على المشهور بالجملة الاسمية » [٣].

المناقشة والترجيح:

نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه أجاز أن يكون قوله تعالى:

---

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) البحر ٢/٢٦٠.

(٣) المرجع السابق: ٢/٢٦٠ – ٢٦١.

﴿أو به أذى من رأسه﴾ معطوفاً على « كان » كما نسب إليه أنه جَعَلَ «مَنْ» شرطية، ثم تعقبه في ذلك كما تقدم.

و لم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء فيما بين يدي من كتبه، ولعله ورد في إحدى نسخ التبيان وعلى فرض صحة نسبة هذا الرأي إلى أبي البقاء، أناقش المسألة فأقول:

يقوم اعتراض أبي حيان على أن جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، وكذلك ما عطف عليها ؛ لأن ما عطف على الشرط شرط.

وهو على حق في هذا؛ حيث نص النحاة على أن الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره [1]. والعطف بالواو مما يقتضي التشريك لفظاً ومعنى[2]، فالمعطوف على الشرط شرط، وكما يجب في الشرط أن يكون جملة فعلية، يجب فيما عطف عليه أن يكون كذلك.

وقد وافق ابنُ هشام أبا حيان حيث ذكر هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء إلا أنه لم يذكر من قال به، وإنما أورده بقوله: « ومن الوهم قول بعضهم »[3] ثم رَدَّه بقوله: « ويردُّه أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها ».

كما منع أبو حيان أن يكون قوله تعالى: ﴿ أو به أذى من رأسه﴾ معطوفاً على « كان » على جعل « مَنْ » موصولة ؛ لأنها إذ ذاك مضمنة معنى اسم الشرط قال: « فلا يجوز أن توصل على المشهور بالجملة

---

(١) انظر الانصاف ٦٢٠/٢ وشرح التسهيل ٧٣/٤ وشرح الرضى للكافية ٢٦٢/٢ وأوضح المسالك ١٢٥/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٤٨/٣.

(٣) المغني ٧٥٩.

الاسمية »[1] واحترز بقوله على المشهور مما نقله في الارتشاف عن ابن الحاج أنه يجيز أن تكون جملة الصلة اسمية نحو: الذي هو يأتيني فله درهم والذي هو في الدار فكذا[2].

ووافق ابنُ هشام أبا حيان في رد هذا الوجه أيضاً حيث قال في آية المسألة: «على أنه لوقدّر « من » موصولة لم يصح قوله أيضاً ؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط »[3].

وأجدني أوافق أبا حيان وابن هشام في امتناع هذا الوجه أيضاً ؛ لأن ما تضمن معنى الشرط له حكم الشرط كما أشار الرضي [4].

---

(١) البحر ٢/٢٦١.

(٢) انظر الارتشاف ٢/٦٧ وابن الحاج النحوي. للدكتور حسن الشاعر ص٦٦.

(٣) المغني ٧٥٩.

(٤) شرح الرضى للكافية ٢/٢٦٢.

المسألة الثانية

الخلاف فيما عُطِف عليه قوله: « وَبَشِّرِ »

من قوله تعالى: ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النارَ التي وقودُها الناسُ والحجارةُ أُعِدّت للكافرين * وَبَشِّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ أن لهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ﴾[1].

لم يتعرض أبو البقاء – في ما اطلعت عليه من نسخ التبيان – لإعراب جملة «وَبَشِّر».

وقال أبو حيان: « الجملة من قوله: « وبشر » معطوفة على ما قبلها، وليس الذي اعتُمد بالعطف هو الأمر حتى يُطلب مُشَاكل من أمرٍ أو نهي يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإزهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق، قال هذا الزمخشري وتبعه أبو البقاء. فقال: الواو في « وبشر » عطف بها جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين، اهـ كلامه.

وتلخص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية، وهذه المسألة فيها اختلاف. ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني، والصحيح أن ذلك ليس بشرط، وهو مذهب سيبويه – فعلى مذهب سيبويه يتمشى إعراب الزمخشري

(١) البقرة: ٢٤، ٢٥.

وأبي البقاء.

وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قوله: « وبشر » معطوفاً على قوله: « فاتقوا النار ليكون عطف أمر على أمر. قال الزمخشري: كما تقول: يا بني تميمٍ احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحسان إليهم، وهذا الذي ذهبا إليه خطأ لأن قوله: « فاتقوا » جواب للشرط وموضعه جزم، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله: « وَبَشِّرِ » أن يكون جواباً لأنه أمر بالبشارة مطلقاً، لا على تقدير إن لم تفعلوا، بل أُمِرَ أَنْ يُبَشِّر الذين آمنوا أمراً ليس مترتباً على شيء قبله، وليس قوله: «وبشر » على إعرابه مثل ما مثل به من قوله: يابني تميم إلخ ؛ لأن قوله: احذروا لا موضع له من الإعراب بخلاف قوله: فاتقوا. فلذلك أمكن فيما مثل به العطف و لم يمكن في« وبشر »[1].

المناقشة والترجيح:

نسب أبو حيان إلى الزمخشري وأبي البقاء أنهما أجازا في جملة « وبشر » وجهين:

١- أن تكون معطوفة على ما قبلها وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يُطلب مُشَاكل من أمر أو نهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين.

٢- أن يكون قوله: « وَبَشِّرِ » معطوفاً على قوله: ﴿ فاتقوا النار ﴾ ليكون عطف أمر على أمر.

---

(١) البحر ١/١٧٩.

ووافقهما في الوجه الأول واعترض عليهما في الوجه الثاني.

قلت: أما أبو البقاء فلم أجد له حديثاً عن موقع جملة « وبشر » لا فيما اطلعت عليه من نسخ التبيان ولا فيما بين يدي من كتبه الأخرى، ولعله ورد في إحدى نسخ التبيان التي لم أطلع عليها.

أما الزمخشري فنسبة هذين الوجهين إليه صحيحة[1].

واعتراض أبي حيان - كما تقدم - على الوجه الثاني فقط.

وقد ناقش هذا الاعتراض الدكتور محمد حماد القرشي في رسالته: « تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري ».

وانتهى إلى موافقة أبي حيان في تخطئته هذا الوجه وأن الصواب هو الوجه الأول. قال: « لأن المعطوف - كما نعلم - يأخذ حكم المعطوف عليه، والمعطوف عليه في الآية وهو « فاتقوا » جواب لـ « إن » الشرطية، فإذا عطف « وبشر » عليه كان التقدير: فإن لم تفعلوا فبشر الذين آمنوا، فيكون الكلام منفلتاً، والبشارة مترتبة على قوله: « إن لم تفعلوا » وهو خلاف المراد، بل إن الأمر بالبشارة ليس مترتباً على شيء قبله كما قال أبو حيان »[2].

إلا أني وجدت ابن عاشور يدافع عن هذا الوجه ويبطل العلة التي اعتمد عليها أبو حيان في تخطئته هذا الوجه وهي أن المعطوف في الآية لا يصلح أن يكون له حكم المعطوف عليه قال: « وجوز صاحب الكشاف أن يكون قوله: « وبشر » معطوفاً على قوله « فاتقوا » الذي هو جواب الشرط فيكون له حكم الجواب أيضاً، وذلك لأن الشرط

---

(١) انظر الكشاف ١/١٠٩ - ١١٠.

(٢) ص٤٥٧ - ٤٥٨.

وهو « فإن لم تفعلوا » سبب لهما ؛ لأنهم إذا عجزوا عن المعارضة فقد ظهر صدق النبي فحق اتقاء النار وهو الإنذار لمن دام على كفره، وحقت البشارة للذين آمنوا. وإنما كان المعطوف على الجواب مخالفاً له ؛ لأن الآية سيقت مساق خطاب للكافرين على لسان النبي فلما أريد ترتب الإنذار لهم والبشارة للمؤمنين جعل الجواب خطاباً لهم مباشرة ؛ لأنهم المبتدأ بخطابهم وخطاباً للنبي ليخاطب المؤمنين إذ ليس للمؤمنين ذكر في هذا الخطاب فلم يكن طريق لخطابهم إلا الإرسال إليهم »[1].

وعلى ما ذكره ابن عاشور يصح إعراب الزمخشري وأبي البقاء إن ثبتت نسبته إليه.

---

(١) التحرير والتنوير ٣٥٢/١.

المسألة الثالثة

توجيه «ما» من قوله تعالى:﴿ولهم عذابٌ أليمٌ بما كانوا يكذبون﴾[١]

قال أبو البقاء: « و« ما » هنا مصدرية وصلتها « يكذبون » وليست «كان» صلتها ؛ لأنها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر»[٢].

قال أبو حيان: « و « ما » مصدرية أي بكونهم يكذبون ولا ضمير يعود عليها، لأنها حرف، خلافاً لأبي الحسن...

وزعم أبو البقاء أن كون « ما » موصولة أظهر قال لأن الهاء المقدرة عائدة إلى الذي دون المصدر، ولا يلزم أن يكون ثم هاء مقدرة، بل من قرأ: يكذبون بالتخفيف وهم الكوفيون[٣] فالفعل غير متعدٍّ، ومن قرأ بالتشديد وهم الحرميان[٤] والعربيان[٥]فالمفعول محذوف لفهم المعنى تقديره بكونهم يُكَذِّبون الله في أخباره والرسولَ فيما جاء به، ويحتمل أن يكون المشَدَّد في معنى المخفَّف على جهة المبالغة، كما قالوا في: صدَق صدّق وفي بان الشيء بيّن وفي قلص الثوب قلّص»[٦].

المناقشة والترجيح:

أولاً: نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه يرى أن كون « ما »

---

(١) البقرة: ١٠.

(٢) التبيان ٢٧/١.

(٣) هم: عاصم وحمزة والكسائي.

(٤) هما: ابن كثير بمكة ونافع بالمدينة.

(٥) هما: أبو عمر وابن عامر.

(٦) البحر ٩٨/١.

موصولة أظهر. و لم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء. وإنما الثابت عن أبي البقاء أن « ما » هنا مصدرية.

ثانياً: نسلم لأبي حيان أنه لا يلزم تقدير الهاء، وذلك إذا اعتبرنا (ما) مصدرية، أما إذا اعتبرناها موصولة فلا بد من تقدير الهاء حتى لا تخلو الصلة من عائد يعود إلى الموصول ؛ لأن اعتبار الفعل المخفف (يَكْذِبُون) لازماً، أو اعتبار الفعل المشدد (يُكَذِّبون) قد حذف مفعوله لفهم المعنى والتقدير: (بكونهم يكذبون الله في أخباره والرسول فيما جاء به)، وعلى هذين الاعتبارين تكون الجملة خالية من العائد - كما يفهم من كلامه - لا يمنع من تقدير الهاء ؛ لأنا نقول: إن (ما) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: ولهم عذاب أليم بالكذب الذي كانوا يكذبونه، أو يكون التقدير: (ولهم عذاب أليم بالتكذيب الذي كانوا يكذبونه الله ورسوله، وتكون هذه الهاء مفعولاً مطلقاً،وهي العائد إلى (ما) ولافرق في نصب الفعل لضمير المصدر بين اللازم والمتعدي، فأنت تقول: (مرض فلان بالنوم الذي ينامه) وتقول: (عوقب فلان بالضرب الذي كان يضربه خالداً)، أو نقول: إن (ما) صفة لموصوف محذوف غير مصدر، فيلزم حينئذ أن نُقَدِّر العائد ضميراً مجروراً بحرف الجر، والتقدير: (ولهم عذاب أليم بالحديث الذي كانوا يكذبون فيه) أو (ولهم عذاب أليم بالأخبار التي كانوا يكذّبون الله ورسوله فيها).

ثالثاً: (دعواه لزوم الفعل (كَذَب) المخفَّف ليست على إطلاقها، فإن كان يقصد أن الفعل لا يتعدى مطلقاً، فذلك لا يسلم له، فقد جاء هذا الفعل لازماً ومتعدياً فمثال اللازم كَذَبَ الرجلُ، أي: أخبر

بالكذب[١].

ومثال المتعدي قوله تعالى: ﴿ وقعد الذين كَذَبوا الله وَرَسولَه﴾[٢].

وجاء في اللسان: « يقال كَذَبني فلان أي لم يصدقني فقال لي الكذب وأنشد للأخطل:

كَذَبَتْك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا؟

معناه أوهمتك عينك أنها رأت ولم تر »[٣].

وإن كان يقصد أنه لا يتعدى بنفسه إلى الحديث المكذوب فيه فذلك مسلم، ولكنه لا يدل له.

---

(١) اللسان مادة كذب.

(٢) التوبة ٩٠.

(٣) اللسان مادة كذب.

المسألة الرابعة

الخلاف في متعلق « كالذين » من قوله تعالى: ﴿ كالذين من قبلكم كانوا أشدَّ منكم قوةً ﴾

قال تعالى: ﴿ وَعَدَ الله المنافقين والمنافقات والكفارَ نارَ جهنّم خالدين فيها. هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم. كالذين من قبلكم كانوا أشدَّ منكم قوةً وأكثرَ أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذي من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون ﴾ [١].

قال أبو البقاء: « كالذين »: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، وفي الكلام حذف مضاف تقديره: وعداً كوعد الذين »[٢] .

قال أبو حيان: « وقال أبو البقاء: ويجوز أن تكون متعلقة بيستهزئون. وهذا فيه بعد »[٣].

المناقشة والترجيح:

أولاً: نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه أجاز أن يتعلق « كالذين من قبلكم » بـ « يستهزئون » [٤].

ولم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء وعلى فرض صحة

---

(١) سورة :التوبة آية: ٦٨ - ٦٩.

(٢) التبيان: ٢/٦٥٠ .

(٣) البحر ٥/٤٥٦.

(٤) التوبة ٦٥.

نسبته فهو بعيد؛ لطول الفصل.

ثانياً: ذُكر في قوله: « كالذين » وجهان آخران:

الأول: أن محل الكاف نصب على أنه نعت لمصدر محذوف وفيه وجهان:

١- تقديره: وعداً مثل وعد الذين من قبلكم أي: وَعَدَ الله المذكورين على الكفر والنفاق وعداً كوعد الذين من قبلكم. قاله مكي ابن أبي طالب[1] والزجاج[2] والنحاس[3] وابن الأنباري[4] وأبو البقاء - كما تقدم - والمنتجب[5].

٢- أن يكون التقدير: فعلتم كأفعال الذين من قبلكم وهو تقدير الفراء[6].

الثاني: أن محل الكاف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: أنتم مثل الذين من قبلكم أجازه الزمخشري[7].

وكثرة القائلين بالوجه الأول ترجحه.

---

(١) المشكل ١/٣٣٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٦٠.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧.

(٤) البيان ١/٤٠٣.

(٥) الفريد ٢/٤٩٠.

(٦) معاني القرآن ١/٤٤٦.

(٧) الكشاف ٢/٢٧٩.

المسألة الخامسة

الخلاف في متعلّق « منكم » من قوله تعالى:﴿فمن كان منكم مريضاً﴾

قال تعالى: ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذىً من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾[1].

لم يتعرض أبو البقاء – فيما اطلعت عليه من نسخ التبيان – لإعراب « منكم » في آية المسألة.

وقال أبو حيان: « ومنكم: متعلق بمحذوف وهو في موضع الحال ؛ لأنه قبل تقدمه كان صفة لـ « مريضاً » فلما تقدم انتصب على الحال. و « مِنْ » هنا للتبعيض، وأجاز أبو البقاء أن يكون متعلقاً بـ « مريضاً » وهو لا يكاد يعقل »[2].

المناقشة والترجيح:

نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه أجاز أن يتعلق « منكم » بـ « مريضاً » ولم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء.

وعلى فرض صحة نسبة هذا الرأي إلى أبي البقاء أناقش المسألة فأقول:

أبو حيان على حقّ في اعتراضه على هذا الوجه ؛ لأن المعنى لا يستقيم إذا علق «منكم » بـ « مريضاً ».

---

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) البحر ٢/٢٦٠.

المسألة السادسة

الخلاف في نوع الفاء من قوله تعالى: ﴿ قال بل أَلْقُوا فإذا حبالُهم وعِصِيُّهم ﴾

قال تعالى: ﴿ قال بل أَلْقُوا فإذا حبالُهم وعِصِيُّهم يُخَيَّلُ إليه من سحرهم أنها تسعى﴾ [١].

لم أجد – فيما اطلعت عليه من نسخ « التبيان » – رأي أبي البقاء في نوع الفاء من آية المسألة.

ونسب إليه أبو حيان أنه قال: « الفاء: جواب ما حذف وتقديره: فَأَلْقَوا ». ثم تعقبه بقوله: « ليست هذه فاء جواب ؛ لأن «فَأَلْقَوا» لا تُجاب، وإنما هي للعطف، عطفت جملة المفاجأةعلى ذلك المحذوف»[٢].

المناقشة والترجيح:

نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه جعل الفاء جواب ما حذف، ولم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء ولعله ورد في إحدى نسخ « التبيان ».

وعلى فرض صحة نسبة هذا الرأي إلى أبي البقاء أناقش المسألة فأقول:

اختلف النحاة في الفاء الداخلة على « إذا » الفجائية في نحو «

---

(١) طه: ٦٦.

(٢) البحر ٧/٣٥٤.

خرجت فإذا الأسد » على ثلاثة أقوال [١]:

١- ذهب المازني والفارسي إلى أنها زائدة.

٢- ذهب أبو بكر مبرمان[٢] وابن جني إلى أنها عاطفة واختاره الشلوبين الصغير[٣]وأيده أبو حيان بوقوع « ثُمَّ » موقعها في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إذا أنتم بَشَرٌ تَنْتَشِرُون ﴾ [٤].

٣- ذهب الزجاج والزِّيادِي[٥] إلى أنها فاء الجزاء.

والأولى عندي كونها عاطفة ؛ لأنّا إن جعلناها فاء الجزاء اضطررنا إلى تقدير شرط ؛ لأن ماقبلها جملة خبرية، والخبر لايجاب، وإنما يجاب الطلب [٦].

وتقدير شرط محذوف تكلف لا حاجة إليه، أما جعلها زائدة، فقد رده الرضي قال: « وقال المازني هي زائدة وليس بشيء إذ لا يجوز حذفها » [٧].

---

(١) انظر الخصائص ٣/٣٢٠ وشرح الرضى على الكافية ١/١٠٤ والارتشاف ٢/٢٤٠، ٦٣٨ والجنى الداني ٧٣ والمغني ١٢١ والهمع ٣/١٨٢ - ١٨٣.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل له مجموعة من التصانيف منها شرح كتاب سيبويه لم يتم. توفي سنة ٣٤٥ هـ . بغية الوعاة ١/١٧٥.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، شرح أبيات سيبويه وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية مات سنة ٦٦٠هـ بغية الوعاة ١/١٨٧.

(٤) الروم ٢٠.

(٥) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيادي قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه. من مصنفاته النقط والشكل، والأمثال،وشرح نكت سيبويه ت٢٤٩ هـ . بغية الوعاة ١/٤١٤.

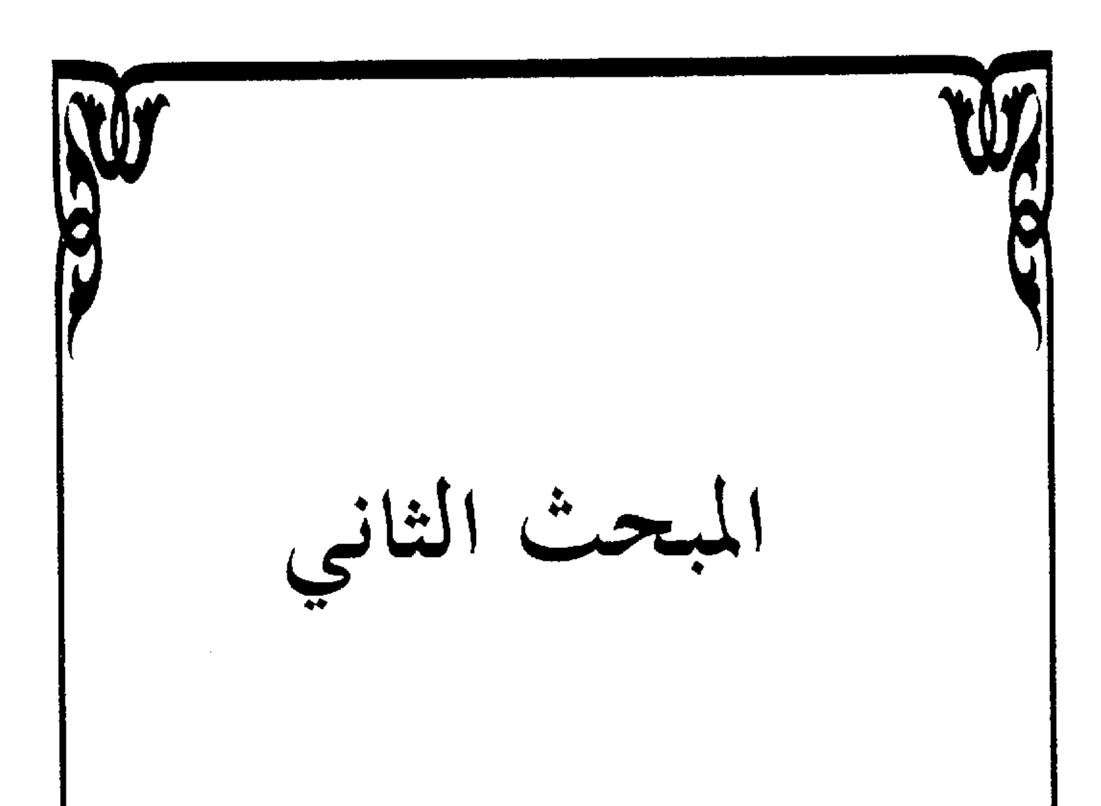
(٦) انظر شرح ابن عقيل ٤/٣٥٢ - ٣٥٣.

(٧) شرح الرضى على الكافية ١/١٠٤.

وكذلك الحال في آية المسألة. الأولى: أن تكون الفاء عاطفة، عطفت جملة المفاجأة على الجملة المحذوفة، كما قال أبو حيان وتبعه السمين[١] والألوسي[٢].

ومن الآراء التي نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء ولا وجود لها ما ذكره أبو حيان من أن أبا البقاء أجاز في « أن يوصل » من قوله تعالى: ﴿ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ﴾[٣] أن يكون في موضع نصب مفعولاً لأجله[٤].

(١) الدر المصون ٥/٣٨.
(٢) روح المعاني ١٦/٥٣٨.
(٣) البقرة ٢٧.
(٤) انظر مسألةرقم ٢٩ من الفصل الثاني.



المبحث الثاني

آراء نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء
وفي التبيان ما يدفع نسبتها إليه

المسألة الأولى

« أنْ » المخفّفة لا تعمل إلا في ضمير الشأن

قال تعالى: ﴿ وقد نَزَّل عليكم في الكتابِ أَنْ إذا سمعتم آيات الله يُكْفَرُ بها ويُسْتَهْزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾[1].

قال أبو البقاء: « و« أَنْ » هي المخففة من الثقيلة ؛ أي أنه إذا سمعتم آيات الله»[2].

قال أبو حيان: « وأَنْ هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وتقديره: ذلك أنه إذا سمعتم. وما قدره أبو البقاء من قوله: أنكم إذا سمعتم ليس بجيد ؛ لأنها إذا خُفِّفَتْ « أَنَّ » لم تعمل في ضمير إلا إذا كان ضمير أمرٍ وشأنٍ محذوف، وإعمالها في غيره ضرورة نحو قوله[3]:

فلو أَنْكِ في يومِ الرخاء سألتني طلاقَكِ لم أبخل وأَنْتِ صديقُ

المناقشة والترجيح:

تعقب أبي حيان هنا في غير محله ؛ لأن أبا لابقاء لم يقدر (أنكم إذا سمعتم) بل جعل التقدير (أنه إذا سمعتم) وعليه فهما متفقان في التقدير ولا وجه لاعتراضه.

قال السمين بعد أن ذكر تعقب أبي حيان « هكذا قال، ولم أره أنا في إعراب أبي البقاء إلا أنه بالهاء دون الكاف والميم »[4].

---

(١) النساء: ١٤٠.

(٢) التبيان ٣٩٨/١.

(٣) البيت لم ينسب إلى قائل معين. وهو في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ والإنصاف ٢٠٥/١ والهمع ١٤٣/١.

(٤) الدر المصون ٤٤٣/٢.

المسألة الثانية

العامل في « إذا » من قوله تعالى: ﴿قال بل أَلْقُوا فإذا حبالُهم وعِصِيُّهم يُخَيَّل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾[1]

قال أبو البقاء: « فإذا » هي للمفاجأة. و « حبالهم »: مبتدأ، والخبر «إذا»؛ فعلى هذا « يخيل » حال، وإن شئت كان يخيل الخبر »[2].

ونسب إليه أبو حيان أنه قال: « إذا » في هذا ظرف مكان والعامل فيه «ألقوا» ، ثم تعقبه بقوله: « وقولُه: والعامل فيه: « ألقو » ليس بشيء ؛ لأن الفاء تمنع من العمل ؛ ولأن « إذا » هذه إنما هي معمولة لخبر المبتدأ الذي هو « حبالهم وعصيهم » إن لم يجعلها هي في موضع الخبر ؛ لأنه يجوز أن يكون الخبر « يخيل » ويجوز أن تكون « إذا» و « يخيل » في موضع الحال، وهذا نظير: خرجت فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً فإذا رفعنا رابضاً كانت « إذا » معمولة له والتقدير فبالحضرة الأسد رابض أو في المكان، وإذا نصبنا كانت إذا خبراً ؛ ولذلك تكتفي بها، وبالمرفوع بعدها كلاماً نحو: خرجت فإذا الأسد » [3].

المناقشة والترجيح:

نسب أبو حيان إلى أبي البقاء أنه قال: إن العامل في « إذا » هو « ألقوا » ولم أعثر على هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء، وكلامه في آية

---

(١) طه: ٦٦.

(٢) التبيان ٢/٨٩٦.

(٣) البحر ٧/٣٥٤.

المسألة يدفع نسبة هذا الرأي إليه حيث أجاز في « إذا » أن تكون خبراً، ولا يمكن أن يعمل فيها « ألقوا » إذا كانت خبراً.

ولعل أبا حيان أخطأ في نسبة هذا الرأي إلى أبي البقاء.

وعلى أية حال فإن اعتراض أبي حيان يقوم على أمرين:

١- أن الفاء تمنع من العمل.

٢- أن « إذا » إما أن تكون هي الخبر، فتكون متعلقة باستقرار محذوف أو يكون الخبر « يخيل » وهو العامل في « إذا ».

قلت: أما الأول فيحتاج إلى تفصيل ؛ إذ قد يفهم من قول أبي حيان: « لأَنَّ الفاء تمنع من العمل » أن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها مطلقاً، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الفاء إما أن تكون عاطفة أو للجزاء أو زائدة، فإن كانت عاطفة فمذهب الجمهور أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف(١).

وإن كانت للجزاء فإن الجملة بعدها معمولة للشرط قبلها. وإن كانت زائدة فالزائد لا يمنع العمل.

ولعل أبا حيان يعني أن الفاء إن جُعلت عاطفة، فلا يصلح هنا إلا أن يكون من باب عطف الجمل ؛ فوجب أن تكون « إذا » من جملة أخرى، وهي الجملة المعطوفة، وإذا كانت من جملة أخرى لم يعمل فيها ما قبل الفاء.

وكذلك إن جعلت الفاء للجزاء، فإن ذلك دليل على أن ماقبلها لا يمكن أن يعمل في بعض ما بعدها، وإلا ماجيء بها. ثم إن ما قبلها إن

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٠٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٦ والهمع ٥/١٦٧.

عمل في مفرد فلن يعمل إلا في الفعل لفظاً أو محلاً[١]، فإن لم يكن ثمة فعل صالح لعمل الشرط فيه تعين عمله في الجملة وجيء بالفاء رابطة.

أما الأمر الثاني الذي دفع به أبو حيان، وهو أن العامل في « إذا » إما الاستقرار المحذوف إن جُعلت هي خبراً وإما الخبر إن لم تجعل خبرا، فهو يدفع أيضاً عن أبي البقاء ما نسبه أبو حيان إليه إذ هو مفهوم كلام أبي البقاء.

وما ذكره أبو حيان في العامل في « إذا » الفجائية صحيح على اعتبار « إذا » الفجائية ظرفاً أما على اعتبارها حرفاً فلا تحتاج إلى عامل[٢].

و للزمخشري في عامل « إذا » الفجائية رأي تفرّد به حيث ذهب إلى أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، وجعل التقدير في آية المسألة: ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصييهم[٣].

ورده الرضى بأن فيه إخراجاً لـ « إذا » عن الظرفية ؛ لأنها على هذا التقدير تكون مفعولاً به لـ « فاجأت » قال: « ولا حاجة إلى هذه الكلفة فإن « إذا » الظرفية غير متصرفة على الصحيح »[٤].

---

(١) انظر: المغني: ٥٥١-٥٥٢ .

(٢) لمعرفة أقوال النحاة في ((إذا)) الفجائية انظر الجنى الداني ٣٧٤ ــ ٣٧٥، والمغني ١٢٠ - ١٢١ والهمع ١٨٢/٣. ورأى أبي البقاء أنها ظرف مكان انظر إعراب الحديث ص١٠٩.

(٣) الكشاف ٧١/٣.

(٤) شرحه على الكافية ١٠٣/١ - ١٠٤.

المسألة الثالثة

« ما » الكافة عن العمل

قال تعالى: ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ﴾ [١].

قال أبو البقاء:: « الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أي: إيماناً مثل إيمان الناس »[٢].

ونسب إليه أبو حيان أنه أجاز في « ما » هنا أن تكون كافة للكاف عن العمل، ولم يستحسن أبو حيان هذا الوجه، واقتصر على كونها مصدرية. قال: « وأجاز الزمخشري وأبو البقاء في « ما » من قوله ﴿ كما آمن ﴾ أن تكون كافة للكاف عن العمل مثلها في ربما قام زيد. وينبغي ألا تجعل كافة إلا في المكان الذي لا تتقدر فيه مصدرية ؛ لأن إبقاءها مصدرية مبق للكاف على ما استقر فيها من العمل، وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على « ما » المصدرية. وقد أمكن ذلك في ﴿ كما آمن الناس ﴾ فلا ينبغي أن تجعل كافة » [٣].

المناقشة والترجيح:

في قوله تعالى: ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ﴾ أوّل أبو البقاء « ما » مع ما بعدها بالمصدر قال: أي إيماناً مثل إيمان الناس، مما يعني أن « ما » عنده مصدرية.

---

(١) البقرة: ١٣.
(٢) التبيان ١/٣٠.
(٣) البحر ١/١٢٠.

ونسب إليه أبو حيان أنه أجاز أن تكون « ما » كافة. و لم أجد هذا الرأي المنسوب إلى أبي البقاء لا فيما أطلعت عليه من نسخ التبيان ولا فيما بين يدي من كتبه الأخرى. وقد تتبعت أقوال أبي البقاء في الآيات المشابهة لآية المسألة فلم أجد أنه أجاز في أي منها أن تكون « ما » كافة. بل اقتصر في أغلبها على أن « ما » مصدرية وأجاز في بعضها أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة.

ومن تلك الآيات:

١- قوله تعالى:﴿ أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ﴾[1].

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية[2].

٢- قوله تعالى: ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولاً ﴾[3].

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية[4].

٣- قوله تعالى: ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾[5].

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية[6].

٤- قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا ﴾[7].

---

(١) البقرة: ١٠٨.

(٢) التبيان ١/١٠٤.

(٣) البقرة: ١٥١.

(٤) التبيان ١/١٢٨.

(٥) البقرة: ١٤٦.

(٦) التبيان ١/١٢٦، وشرح إيضاح أبي علي ص١٠٩ (خ).

(٧) النساء: ٨٩.

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية [١].

٥- قوله تعالى: ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ﴾[٢].

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية [٣].

٦- قوله تعالى: ﴿ ونُقَلِّبُ أفئدتَهم وأبصارَهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾[٤].

ذهب أبو البقاء إلى أن « ما » مصدرية[٥].

٧- قوله تعالى: ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾[٦].

أجاز أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة[٧].

٨- قوله تعالى: ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح ﴾[٨].

أجاز أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة [٩].

وقد جرت عادة أبي البقاء في كتابه « التبيان » أن يذكر كلَّ الأوجه الممكنة في اللفظ الذي يتعرض لإعرابه. ولو أنه يرى جواز أن تكون « ما » كافة في آية المسألة أو ما شابهها لذكر ذلك ولو في إحدى تلك الآيات.

---

(١) التبيان ١/٣٧٨.

(٢) الأنفال: ٥.

(٣) التبيان ٢/٦١٦.

(٤) الأنعام: ١١٠.

(٥) التبيان ١/ ٥٣١.

(٦) البقرة: ١٨٣.

(٧) التبيان ١/١٤٨.

(٨) النساء: ١٦٣.

(٩) التبيان ١/٤٠٨.

ولا أظن أبا حيان إلا قد أخطأ في نسبة هذا الرأي إلى أبي البقاء.

أما الزمخشري فنسبة هذا الرأي إليه صحيحة حيث أجاز أن تكون « ما » مصدرية أو كافة.

وقد ناقش الدكتور: محمد حماد القرشي تعقب أبي حيان للزمخشري في هذا الوجه. وانتهى إلى موافقة الزمخشري في جواز أن تكون « ما » هنا كافة.

قال: « ولا مانع عندي أن تكون « ما » كافة كما قال الزمخشري لما يأتي:

١- لقد ثبت أن « ما » تدخل على الكاف فتكفها عن عمل الجر في الاسم الظاهر بعدها فمن الأولى أن تكون كافة في الآية لفقد المعمول في اللفظ ؛ إذ لا معمول ظاهر للكاف في الآية. وإنما معمولها مؤول من « ما » والفعل إذا جعلنا « ما » مصدرية.

٢- جعل « ما » في الآية كافة أسهل وأيسر من حيث الإعراب من جعلها مصدرية، إذ إنك لا تحتاج مع جعلها كافة إلى تقدير مصدر مؤول من « ما » والفعل لتجعله مجروراً بالكاف كما تفعل عند جعلك « ما » مصدرية.

وتكون الكاف بعد دخول « ما » الكافة عليها مفيدة لتشبيه مضمون الجملة التي قبلها بمضمون الجملة التي بعدها كما قال الرضي[1].

٣- إجماع كثير من المفسرين على جواز أن تكون « ما » كافة في قوله تعالى: ﴿ آمنوا كما آمن الناس ﴾[2] وفي غيرها من الآيات

---

(١) شرح الكافية: ٢/٣٤٤ .

(٢) البقرة: ١٣.

المشابهة»[1].

قلت: لا حاجة إلى القول بأن « ما » في آية المسألة كافة وذلك لما يلي:

١- لإمكان جعلها مصدرية.

٢- جعلها كافة فيه إخراج للكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ كما قال ابن هشام [2].

٣ـ ما معنى أن تكون « ما » كافة في مثل هذا ؟ هل هي كافة للكاف عن العمل فيما بعد « ما » ؟ إن قيل هذا. قلت ما بعد « ما » هنا جملة فعلية، ولا تسلط للكاف على الجملة الفعلية. وإن قيل كافة للكاف عن نفسها أي عن « ما » وصلتها ففيه إقرار أن « ما » هنا مصدرية، فهل هي مصدرية وكافة في وقت واحد ؟ !.

فالأولى ألا تجعل كافة إلا في المكان الذي لا تتقدر فيه مصدرية كما قال أبو حيان.

---

(١) تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري ٢١٤.

(٢) المغني ٢٣٤.

المسألة الرابعة

الخلاف في متعلق « منكم » من قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْه ﴾[(١)]

قال أبو البقاء: « و« منكم » حال من ضمير الفاعل »[(٢)].

قال أبو حيان:: « و « منكم » في موضع الحال من الضمير المستكن في «شهد» فيتعلق بمحذوف تقديره كائناً منكم، وقال أبو البقاء: منكم حال من الفاعل وهي متعلقة بشهد فتناقض » [(٣)].

المناقشة والترجيح:

أولاً: لم أجد فيما اطلعت عليه من نسخ التبيان أن أبا البقاء قال: إن « منكم » من قوله تعالى: ﴿ فمن شهد منكم الشهر ﴾[(٤)] متعلق بشهد.

وقد تتبعت قول أبي البقاء في كثير من الآيات المشابهة لعله أجاز فيها مثل ما نسب إليه أبو حيان فلم أجده يعلق الجار والمجرور إن جعلهما حالاً ـ إلا بمحذوف.

وإليك بعض الأمثلة:

١- في قوله تعالى:﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت ﴾[(٥)].

---

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) التبيان ١٥٢/١.

(٣) البحر ١٩٨/٢.

(٤) البقرة: ١٨٥.

(٥) البقرة: ١٢٧.

قال أبو البقاء: « من البيت » في موضع نصب على الحال من «القواعد؛ أي: كائنة من ربهم »[1].

٢- في قوله تعالى: ﴿ وما أوتي النبيون من ربهم ﴾[2].

قال أبو البقاء: « ويجوز أن يكون موضعها حالاً من العائد المحذوف، تقديره:وما أوتيه النبيون كائناً من ربهم »[3].

٣- في قوله تعالى: ﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات ﴾[4].

قال أبو البقاء: « من » يتعلق بمحذوف ؛ لأنها حال من « ما » أو من العائد المحذوف ؛ إذ الأصل ما أنزلناه ويجوز أن يتعلق بـ « أنزلنا » على أن يكون مفعولاً به »[5].

٤- في قوله تعالى: ﴿ قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب ﴾ [6].

قال أبو البقاء: « ومن المشرق » و « من المغرب » متعلقان بالفعل المذكور وليسا حالين، وإنما هما لابتداء غاية الإتيان. ويجوز أن يكونا حالين ؛ ويكون التقدير مسخرة أو منقادة »[7].

ولعل ما نسبه أبو حيان إلى أبي البقاء - إن وجد في إحدى النسخ -

---

(١) التبيان ١/١١٥.

(٢) البقرة: ١٣٦.

(٣) التبيان ١/١٢٠.

(٤) البقرة: ١٥٩.

(٥) التبيان ١/١٣١.

(٦) البقرة: ٢٥٨.

(٧) التبيان ١/٢٠٧ وانظر ما قاله أبو البقاء في الآيات ٣٧، و١٨٢ من سورة البقرة، و٢٦ من سورة النحل.

زيادة من أحد تلاميذ أبي البقاء.

ثانياً: لعل المراد بقول من قال: إن « منكم » متعلقة بشهد التعلق المعنوي كما قال السمين الحلبي في رده على شيخه أبي حيان قال: « ويمكن أن يجاب عن اعتراض الشيخ عليه بأن مراده التعلق المعنوي فإنَّ كائناً الذي هو عامل في قوله « منكم » هو متعلق بشهد وهو الحال حقيقة »[1].

(١) الدر المصون ١/٤٦٨.

المسألة الخامسة

الخلاف في متعلق « من البقر » من قوله تعالى: ﴿وعلى الذين هادوا حَرَّمْنا كُلَّ ذي ظُفُرٍ ومن البقرِ والغنمِ حَرَّمْنا عليهم شُحُومَهُما﴾(١)

قال أبو البقاء: ﴿ ومن البقر ﴾: معطوف على ﴿كـل﴾. وجعـل: ﴿حرمنا عليهم شحومهما ﴾ تبييناً للمحرم من البقر.

ويجوز أن يكون « من البقر » متعلقاً بـ« حَرَّمْنَا » الثانية »(٢).

قال أبو حيان: ويتعلق « من » بـ « حَرَّمْنا » المتأخرة ولا يجب تقدمها على العامل، فلو كان التركيب وحرمنا عليهم من البقر والغنم شحومهما لكان تركيباً غريباً، كما تقول: من زيد أخذت ماله، ويجوز أخذت من زيد ماله، والإضافة تدل على تأكيد التخصيص والربط إذ لو أتى في الكلام: من البقر والغنم حرمنا عليهم الشحوم، لكان كافياً في الدلالة على أنه لا يراد إلا شحوم البقر والغنم، ويحتمل أن يكون «ومن البقر والغنم » معطوفاً على « كل ذي ظفر » فيتعلق « مِنْ » بـ « حَرَّمنا » الأولى ثم جاءت الجملة الثانية مفسرة ما أبهم في « من » التبعيضية من المحرم فقال: « حرمنا عليهم شحومهما ». وقال أبو البقاء: لا يجوز أن يكون « من البقر » متعلقاً بحرمنا الثانية بل ذلك معطوف على كل «وحرمنا عليهم» تبيين للمحرم من البقر والغنم وكأنه يوهم أن عود الضمير مانع من التعلق إذ رتبة المجرور بمن التأخير، لكن عن ماذا ؟ أما عن الفعل فمسلم، وأما عن المفعول فغير مسلم وإن سلمنا أن رتبته

---

(١) الأنعام: ١٤٦.

(٢) التبيان ١/٥٤٥.

التأخير عن الفعل والمفعول ليس بممنوع بل يجوز ذلك كما جاز ضرب غلام المرأة أبوها وغلام المرأة ضرب أبوها وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبته التقديم عليه، فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة أعني في كونهما فضلة فلا يبالي فيهما بتقديم أيهما شئت على الآخر. وقال الشاعر:

وقد ركدت وسط السماء نجومها

فقدم الظرف وجوباً لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف »[1].

المناقشة والترجيح:

تعقب أبي حيان هنا في غير محله ؛ لأن أبا البقاء لم يقل « لا يجوز » بل قال « يجوز » ولو قال « لا يجوز » لعلّل عدم جوازه.

ولعل أبا حيان أخطأ في نقله عن أبي البقاء، أو أن الناسخ زاد كلمة « لا » في النسخة التي اعتمد عليها أبو حيان.

ومن الآراء التي نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء وفي التبيان ما يدفع نسبتها إليه، ما ذكره أبو حيان من أن أبا البقاء أجاز في قوله تعالى: ﴿الذين يجتنبون﴾[2] أن يكون في موضع جر بدلاً من ﴿ الذين آمنوا﴾[3].

---

(١) البحر ٤/٦٧٧ - ٦٧٨.

(٢) الشورى: ٣٧.

(٣) الشورى: ٣٦، وانظر مسألة رقم ٢٨ من الفصل الثاني.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد: فقد عشت ما يقارب السنتين بصحبة أبي البقاء وأبي حيان، أجيل النظر في مصنفاتهما، وأعرض آراءهما وأفكارهما على كتب السابقين واللاحقين موازناً ومتأملاً ومرجحاً، وكانت رحلة على ما فيها من متعة وفائدة فيها من المشقة ما لا يخفى، فهما عالمان جليلان، يجعلانك تقف حائراً بين آرائهما، لا ندري برأي أيهما نأخذ، وأيهما ندع. وقد كان من نتائج هذا البحث ما يلي:

أولاً: نتائج عامة:

١- ترجَّح قول أبي البقاء في خمس وثلاثين مسألة، حيث كان تعقُّبُ أبي حيان فيها غير وجيه أو يمكن دفعه.

٢- ترجَّح قول أبي حيان في أربع وثلاثين مسألة، رأيت فيها أن تعقب أبي حيان كان وجيهاً.

٣- بلغت الآراء التي نسبها أبو حيان إلى أبي البقاء ولم تثبت نسبتها إليه (١١) رأياً، منها (٦) آراء يوجد في التبيان ما يدفع نسبتها إلى أبي البقاء.

٤- إذا كان أبو حيان قد تعقب أبا البقاء في كثير من آرائه فليس معنى هذا أن أبا حيان يرد كل آراء أبي البقاء، بل إن أبا حيان قد وافق أبا البقاء في كثير من آرائه أيضاً.

٥- أبو البقاء وأبو حيان كلاهما بصري النزعة، إلا أنهما مجتهدان، قد يختاران من آراء الكوفيين ما يريان أن الصواب في جانبه.

ومن أمثلة ذلك منع أبي البقاء تركيب « من » مع « ذا » وتصييرهما اسماً واحداً وهو رأي ثعلب[١].

وموافقة أبي حيان ـ في أحد قوليه ـ للكوفيين في قولهم بزيادة «كاد»[٢].

٦- تنوعت عبارة أبي حيان في نقده لآراء أبي البقاء فأحياناً يكون موضوعياً في عبارته، فيقول عن رأي أبي البقاء: « لا يجوز »[٣] أو «وهذا ليس بجيد »[٤] أو «ضعيف »[٥] أو « هذا إعراب خطأ »[٦] أو « هو وجه متكلف من الإعراب غير متضح في المعنى »[٧] ، وأحياناً يكون حاداً في عبارته فيتجاوز نقد الرأي إلى نقد صاحب الرأي. يقول عن أبي البقاء: « وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى، والشماخ، من تجويز الأشياء البعيدة، والتقادير المستغنى عنها»[٨]. ويقول عن رأي أبي البقاء: « وليس إعراب نحوي »[٩].

---

(١) مسألة رقم ٢ من الفصل الأول.
(٢) مسألة رقم ٥ من الفصل الأول.
(٣) البحر ٩٧/٨ و ٤٣٨/٩، ٣٤٣ و ٦٠٢/٤.
(٤) البحر ٤٤٥/٤.
(٥) البحر ٣٠٧/٢، ٧٤٢.
(٦) البحر ٩١/١.
(٧) البحر ٥٦٢/٣.
(٨) البحر ٦١٥/١.
(٩) البحر ٤٦١/٩.

ثانياً: فيما يتعلق بأسباب تعقبات أبي حيان لأبي البقاء:

حاولت أن أتلمس أسباب تعقبات أبي حيان لأبي البقاء، فظهر لي أن أسباب هذه التعقبات ما يلي:

١- عادة أبي البقاء في « التبيان » أن يذكر كل الأوجه الجائزة ـ عنده ـ في اللفظ الذي يتعرض لإعرابه، أما أبو حيان فيقتصر على أبرز الوجوه ويرد ما عداها، وقد ذكر ذلك في مقدمة تفسيره قال: « منكباً في الإعراب عن الوجوه التي ننزه القرآن عنها، مبيناً أنها مما يجب أن يُعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب»[1].

٢- ينقل أبو البقاء ـ أحياناً ـ بعض الأوجه الضعيفة ولاينسبها لأصحابها، بل يكتفي بقوله: « وقيل » فيأتي أبو حيان وينسبها إلى أبي البقاء ويتعقبه فيها[2].

٣- حب الانتقاد عند أبي حيان مما جعله يناقض نفسه أحياناً ؛ إذ نجد أبا حيان يجيز أحياناً بعض الآراء، ثم نجده في مواضع أخرى يعترض على من أجاز ذلك [3].

٤- قد يُحَمِّل أبو حيان قول أبي البقاء ما لا يحتمله، أو يتسرع في الحكم على رأيه[4].

٥- قد يمنع أبو البقاء بعض الأوجه فيتعقبه أبو حيان بأن ما منعه ليس بممتنع [5].

---

(١) البحر ١ / ١٢.

(٢) انظر مسألة رقم ٢٧ ورقم ٣٠ من الفصل الأول.

(٣) انظر مسألة رقم ٥ و ٢٧ و ٣١ من الفصل الأول.

(٤) انظر مسألة رقم ٩ و رقم ١٣ من الفصل الأول.

(٥) انظر مسألة رقم ١٣ من الفصل الأول ورقم ٤، ١٠ من الفصل الثاني.

٦- قد يتفرد أبو البقاء ببعض الآراء فيتعقبه أبو حيان في ذلك [(١)].

٧- قد يخطيء أبو حيان في نقل رأي أبي البقاء، أو قد يكون ذلك من اختلاف النسخ [(٢)].

ثالثاً: فيما يتعلق بأدلة أبي حيان أو ما يعتمد عليه أبو حيان في رده آراء أبي البقاء:

يعتمد أبو حيان في رده آراء أبي البقاء على ما يلي:

١- أحياناً يرد قول أبي البقاء لأنه مخالف لما عليه الجمهور [(٣)].

٢- أحياناً يرد تخريج أبي البقاء لكونه على خلاف الأصل [(٤)].

٣- أحياناً يرد تخريج أبي البقاء لأنه يرى أنه تخريج على الشاذ، ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ [(٥)].

٤- قد يعتمد في رده إعراب أبي البقاء على أقوال النحاة السابقين كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك[(٦)]، وقد يعتمد على قول ابن عصفور فقط [(٧)].

٥- كما يعترض أبو حيان على إعراب أبي البقاء من جهة الصناعة

---

(١) انظر مسألة رقم ٣٣ من الفصل الأول، ورقم: ١١، و١٥، و٢٠، والمبحث الثاني من الفصل الثاني.

(٢) انظر مسالة رقم ٢٩ من الفصل الأول والمبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٣) انظر مسألة رقم ١١ ورقم ٢٦ من الفصل الأول ورقم ٤ و ٨ و ١٥ من الفصل الثاني.

(٤) انظر مسألة رقم١٥ ورقم ١٦ من الفصل الأول.

(٥) انظر مسألة رقم ١٩ من الفصل الأول.

(٦) انظر مسألة رقم ١٧ من الفصل الثاني.

(٧) انظر مسألة رقم ٢٨ من الفصل الأول.

النحوية، فإنه أحياناً يعترض عليه من جهة المعنى، فيرد إعراب أبي البقاء لأنه يرى أن المعنى غير مستقيم عليه [1]، وأحياناً يعترض عليه من ناحيتي المعنى والصناعة معاً [2].

٦- قد يرد إعراب أبي البقاء ؛ لأنه لا يعلم أحداً من المتقدمين ذكره[3].

٧- قد يعتمد في رده على المناقشة اللفظية والتنظير بأمثلة من عنده[4].

كانت هذه هي أهم النتائج التي خرج بها البحث.

نسأل الله أن يجعل عملنا هذا عملاً مقبولاً، وأن يغفر لنا زلاتنا وتقصيرنا، ورحم الله العالمين الجليلين: أبا البقاء وأبا حيان ، جزاء ما قدما خدمة للقرآن ولغة القرآن، وشملنا وإياهم بالعفو والغفران، وصل اللهم على خير الأنام نبينا محمد، وآله وصحبه الكرام .

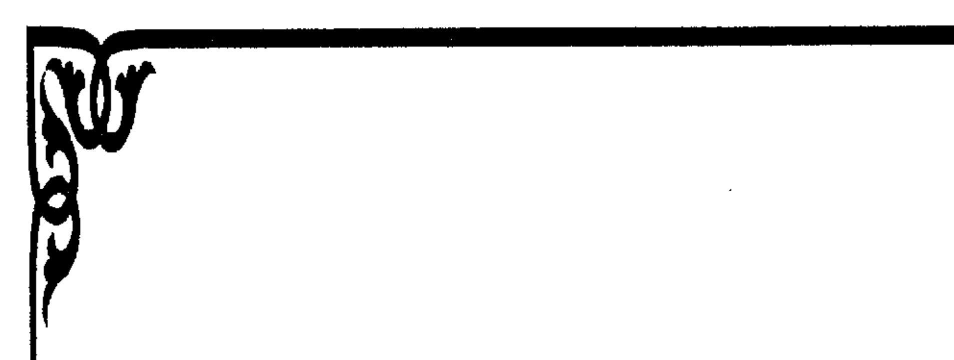
---

(١) انظر مسألة رقم ٢٠، ورقم ٢١ من الفصل الأول ورقم ١و٢ و ٣ و٥ و ١٢ و ٣٢ و ٣٤ من الفصل الثاني .

(٢) انظر مسألة رقم ١٤ من الفصل الثاني.

(٣) انظر مسألة رقم ٣٣ من الفصل الأول.

(٤) انظر مسألة رقم ١٣، ١٥، ١٨ من الفصل الثاني .



الفهارس العامة

١ ـ فهرس الآيات القرآنية .

٢ ـ فهرس القراءات القرآنية .

٣ ـ فهرس الأحاديث الشريفة .

٤ ـ فهرس الأشعار .

٥ ـ فهرس الأمثال والأقوال .

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٧ ـ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

النساء

رقم الآية / رقم الصفحة

المائدة

رقم الآية / رقم الصفحة

الأنعام

رقم الآية / رقم الصفحة

الأعراف

رقم الآية/ رقم الصفحة

فهرس القراءات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الأشعار

أنصاف الأبيات

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري:

(أ) مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٤٢٨ نحو) عن مكتبة شستربتي برقم: (٥١٥٨) الجزء الأول .

(ب) مصورة مركز البحث العلمي رقم: (١٠٥٤ نحو) عن مكتبة قاضي زاده محمد أفندي بتركيا رقم: (٢) الجزء الثاني .

(ج) مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٤٣١ نحو) عن المكتبة الأزهرية برقم: (٣٠٥) .

(د) مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم : (٤٢٥) عن مكتبة شستربتي برقم: (٥١٣١) .

(هـ) مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٤٠٩) عن المكتبة الأزهرية برقم: (٣٠٤) .

(و) نسخة مكتبة الحرم رقم: (٣٦٢٨) علوم قرآن .

- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري، رسالة دكتوراة، بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى. إعداد: محمد حماد ساعد القرشي.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، رسالة دكتوراة، بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، إعداد: محمد السعيد عبد الله، منها نسخة في مركز البحث العلمي بمكة.
- حاشية السعد التفتازاني على الكشاف، مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٥٣٦ تفسير) مصورة عن نسخة الرباط برقم: (٦١٣/ق) .

العلمي بمكة رقم: ١٨٩ نحو) عن مكتبة فاتح بتركيا رقم: (٤٩٠٩) .

- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٦٨٨ نحو) عن مكتبة خدا بخش بتنه برقم: (٣٩٦١) .
- المحاكمة بين أبي حيان، وابن عطية، والزمخشري، ليحيى الشاوي، مصورتي عن نسخة المكتبة الأزهرية برقم: (١٢٥٤) (رافعي) تفسير .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم: (٦٣ نحو) عن الخزانة العامة بالرباط برقم: (١/٢٢٤ نحو) .

ثانياً: المطبوعات:

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد الزهري الغمراوي، المطبعة الميمنية بمصر: ١٣١٧هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية، ط١ : ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: الدكتور حمزة النشرتي، دار المريخ بالرياض. الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر. الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٨٦م.
- أضواء البيان، للشنقيطي، عالم الكتب، بيروت.
- إعراب الحديث النبوي. لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع ـ جدة. الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب. الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ ــ

١٩٨٨م.

- إعراب القراءات السبع وعللها. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعةالأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- الأعلام للزركلي، الطبعة الثالثة.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة ـ بيروت. الطبعة السادسة: ١٩٨٣م.
- أمالي ابن الشجري. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الجيل ـ بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية الطبعة الأولى: ١٣٦٩ ـ ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الرابعة: ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- البحر المحيط. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ، بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، دار الفكر - بيروت: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- البداية والنهاية، لابن كثير. الطبعة الأولى: ١٩٦٦م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني، دار المعرفة - بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي، تحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة، للسيوطي، دار الفكر. الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- تاريخ آداب اللغة العربية، لجورجي زيدان، دار الهلال بالقاهرة: ١٩٥٧م.
- التبصرة والتذكرة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: الدكتور محمد عبد الرحمن المفدى. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير أبي السعود، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- تفسير الجلالين، للإمامين: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تفسير الخازن المسمى : (لباب التأويل في معاني التنزيل)، مطبعة البابي

الحلبي بمصر، الطبعة الأولى: ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ أحمد صقر ، بيروت: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، دار الفكر: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (ابن الحاج النحوي)، للدكتور حسن الشاعر دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.
- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت.
- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٩٨٩م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي -

بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن، للشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة. الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ط٢، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت . الطبعة الثانية: (د . ت).
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة السابعة: ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس ، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف مصر. الطبعة الثالثة.
- ديوان جرير، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر. الطبعة الثالثة: [د . ت].
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب:

١٩٥١م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح الأعلم، المكتبة العربية للتراث: ١٩٦٤م.
- ديوان زيد الخيل الطائي. صنعة: نوري حمودي القيسي، دار النعمان ــ النجف.
- ديوان سقط الزند، لأبي العلاء المعري، شرح وتعليق: الدكتور ن . رضا، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ديوان عروة بن الورد. شرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ سوريا . الطبعة الأولى: ١٩٦٩م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة .
- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ــ بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ـ بغداد. الطبعة الأولى: ١٩٦٦م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق: ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر: ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين، نشر: الدار القومية للطباعة والنشر ــ القاهرة. الطبعة الأولى: ١٩٦٥م.
- ذيل تذكرة الحفاظ، لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، دار إحياء التراث

العربي - بيروت.

- الذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي. الطبعة الأولى: ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، تصحيح: محمد حامد الفقي: ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- روح المعاني ، للألوسي، تصحيح: علي عبد الباري عطية، دار لكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم - دمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- سير أعلام النبلاء. للذهبي ، ج: (٢٢) ، تحقيق:الدكتور بشار عواد معروف، والدكتور محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة ـ بيروت . الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح التسهيل. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، الشرح الكبير، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب ـ العراق: ١٩٨٠م.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت: ١٩٩٢م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح المعلقات العشر، للتبريزي، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب ـ بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت . الطبعة الأولى: ١٩٧٦م.
- شرح المقرَّب. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد. الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة الثالثة.
- صحيح البخاري. ضبط وتعليق: مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، واليمامة دمشق ـ بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
- طبقات المفسرين. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- طبقات النحاة واللغويين. لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، تحقيق: محسن عياض، مطبعة النعمان ـ النجف: ١٩٧٣م. ـ ١٩٧٤م.
- ابن الطراوة النحوي، للدكتور عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الكويت: ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
- عقود الزبرجد، للسيوطي، تحقيق: الدكتور حسن الشاعر، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: (٧٣)، و(٧٤) محرم ــ جمادى الآخرة: ١٤٠٧هـ .
- فتح القدير، للشوكاني، تصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية ــ بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- الفتوحات الإلهية، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، دار التراث العربي. بيروت.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: الدكتور محمد حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر . دار الثقافة ــ الدوحة. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ

- ١٩٨٧م.

- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الكشاف للزمخشري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
- الكواكب الدرية، للشيخ محمد الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في تهذيب الأسماء، للمؤرخ عز الدين بن الأثير، القاهرة: ١٣٥٧هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر. الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب ، لابن منظور، دار صادر ـ بيروت . الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية: ١٩٦٠م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين.

منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ـ ليبيا. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة: ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، انتقاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مصطفى جواد - بغداد.
- مرآة الجنان، لليافعي، بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- مشكل إعراب القرآن. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٠٨هـ - ١١٩٨٨م.
- المشوف المعلم، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار الفكر: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المصباح المنير، للفيومي، مكتبة لبنان .
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد،

عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت [د . ت] .
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق: ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر - بيروت: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.
- المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت .
- نتائج الفكر، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، المكتبة التجارية بمصر: ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.
- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، باعتناء: س - ديدرينغ. دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن: ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي النيسابوري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات